مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان

اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية

(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

د. يوسف محمد جمعة الصواني

اتجاهات الرأي العام العربي
نحـو الديـمقراطيـة
(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

تنويه

يعرب مركز دراسات الوحدة العربية، عن بالغ شكره وامتنانه لـ **المؤسسة العربية للديمقراطية** (الدوحة ـ قطر)، على مساهمتها المالية في دعم جزء من تكاليف هذا المشروع.

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان

اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية

(تحليل نتائج الدراسة الميدانية)

د. يوسف محمد جمعة الصواني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الصواني، يوسف محمد جمعة
اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)/
يوسف محمد جمعة الصواني.
٢٢٢ ص. ـ (وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان)
ببليوغرافية: ص ٢٠٧ ـ ٢١٥.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-641-7
١. الرأي العام العربي. ٢. قياس الرأي العام. ٣. الديمقراطية.
٤. حرية التعبير أ. العنوان. ب. السلسلة.
321.8

العنوان بالإنكليزية
Attitudes of Arab Public Opinion towards Democracy:
An Analysis of the Field Study Results
By Youssef M. Sawani

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

المحتويات

قائمة الجداول ٩
قائمة الأشكال ١١
خلاصة الكتاب ١٥
مقدمة ٣٣

الفصل الأول: مسوح اتجاهات الرأي العام والسياق العربي ٤١
تمهيد: في أهمية مسوح واستطلاعات الرأي العام
والحالة العربية ٤٣
أولاً: اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية:
المحدّدات والسياقات ٤٦
ثانياً: مضمون مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية ومنهجيته ٥٠
ثالثاً: مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية:
إطار مقارن ٥٤
رابعاً: الأوضاع السياسية العربية وقت إجراء المسح
وأهميته الموضوعية ٥٦

الفصل الثاني: الديمقراطية عربياً: الثابت والمتحوّل ٦١
تمهيد ٦٣
أولاً: الفكر العربي والتجربة الليبرالية العربية:
قصور الفكر والممارسة ٦٤

ثانياً: الحقبة الراديكالية العربية: التضحية بالديمقراطية السياسية
وآثارها البعيدة المدى ٦٨
ثالثاً: الفكر العربي وجدل النماذج الفكرية ٧١
رابعاً: الديمقراطية والعولمة: ديناميات الداخل والخارج ٧٦
خامساً: النموذج الفكري الجديد:
الديمقراطية في المشروع النهضوي العربي ٨١
١ ـ الديمقراطية نظامٌ شاملٌ للحكم ٨٢
٢ ـ آليات تحقيق الديمقراطية وتعزيزها ٨٣
٣ ـ الديمقراطية نظام اجتماعي شامل ٨٤

الفصل الثالث: الديمقراطية: المفهوم والمكوّنات والشروط ٨٧
تمهيد ٨٩
أولاً: الديمقراطية بالنسبة إلى العربي ٩٠
ثانياً: مركزية الحريات العامة وحقوق الإنسان ١٠٠
١ ـ الحريات الأساسية ١٠٠
٢ ـ حقوق المواطنة ١٠٩
ثالثاً: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مفهوم الديمقراطية:
تحليل مقارن ١١٢
رابعاً: الرأي العام العربي والأنظمة السياسية ١١٤
خامساً: عمق الرغبة في الديمقراطية رغم الدكتاتورية ١٢٦

الفصل الرابع: الديمقراطية في الواقع العربي... مقدّمات الاحتجاج والثورة ١٣١
تمهيد ١٣٣
أولاً: التقييم العام لمستوى الديمقراطية في المنطقة العربية ١٣٥
١ ـ ضمان الحريات العامة والسياسية والمدنية ١٣٧
٢ ـ حقوق المواطنة ١٤١
ثانياً: النظرة إلى المجالس النيابية التمثيلية وتقييم أدائها ١٤١
١ ـ تقييم دور المجالس النيابية في سنّ القوانين والتشريعات
والإشراف على الإنفاق العام ١٤٣

٢ ـ تقييم دور المجالس النيابية في مراقبة ومساءلة
السلطة التنفيذية ١٤٤
٣ ـ تقييم دور المجالس التمثيلية في صنع السياسات العامة
والتواصل مع المواطنين ١٤٥
ثالثاً: مشاركة المواطنين في الانتخابات ١٤٩
رابعاً: مركزية الديمقراطية في المستوى الشعبي ومفارقة الواقع لها ١٥٤

الفصل الخامس: **معوقات الانتقال والتحول الديمقراطي** ١٥٩
تمهيد ١٦١
أولاً: دور العوامل الخارجية ١٦٢
ثانياً: دور العوامل الداخلية ١٦٤
ثالثاً: العجز الديمقراطي العربي: نحو مقاربة جديدة ١٧١

خاتمة: **نحو إطار تفسيري** ١٧٩
أولاً: تحولات الفكر العربي نحو الديمقراطية ١٨٠
ثانياً: المتغيّر الديمغرافي والتكتل الشبابي ١٨٤
ثالثاً: الثورة الإعلامية والاتصالية ١٨٦
رابعاً: الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ١٨٩

الملحق: **الاستمارة الخاصة باستطلاع اتجاهات الرأي العام العربي**
نحو الديمقراطية ١٩٥
استمارة الاستطلاع ١٩٧
المراجع ٢٠٧
فهرس ٢١٧

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	تعريف المستجيبين للديمقراطية	٩٣
٣ ـ ٢	الشرط الأهم الذي يجب أن يتوافر لوصف بلد ما بأنه ديمقراطي بحسب آراء المستجيبين	٩٦
٣ ـ ٣	الدول الأكثر ديمقراطية في العالم من وجهة نظر المستجيبين	٩٩
٣ ـ ٤	المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات الأساسية مهمة أو غير مهمة لإرساء الديمقراطية	١٠١
٣ ـ ٥	المستجيبون الذين أفادوا بأن حريات الرأي والتعبير مهمة أو غير مهمة لإرساء الديمقراطية	١٠٤
٣ ـ ٦	اتجاهات الرأي العام العربي نحو أهمية بعض الحريات السياسية والمدنية لإرساء الديمقراطية	١٠٦
٣ ـ ٧	اتجاهات الرأي العام نحو أهمية بعض مبادئ المواطنة لإرساء الديمقراطية	١١٠
٣ ـ ٨	المستجيبون الذين أفادوا بأن الأنظمة السياسية التالية ملائمة لتكون نظاماً سياسياً في بلدانهم	١١٨
٣ ـ ٩	اتجاهات الرأي العام للنظام الأفضل لحلّ مشكلة البطالة في بلدانهم	١١٩
٣ ـ ١٠	اتجاهات الرأي العام للنظام الأفضل لحلّ مشكلة الفساد المالي والإداري	١٢٠

٤ ـ ١ المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات السياسية والمدنية مضمونة
في بلدانهم ١٤٠
٥ ـ ١ المستجيبون الذين أفادوا بأن بعض العوامل الخارجية تمثل معيقات
للمسيرة الديمقراطية في بلدانهم ١٦٤
٥ ـ ٢ اتجاهات الرأي العام نحو أثر بعض المعيقات الداخلية ذات الطبيعة
الثقافية أو السياسية في المسيرة الديمقراطية ١٦٨
٥ ـ ٣ المستجيبون الذين أفادوا بأن بعض العوامل الداخلية تمثل عوامل معيقة
للمسيرة الديمقراطية ١٦٩

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٣ ـ ١	نسبة المستجيبين الذين كانوا قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية وأولئك الذين لم يقدموا تعريفاً ذا محتوى أو أفادوا بأنهم لا يعرفون ما هو تعريف «الديمقراطية»	٩١
٣ ـ ٢	تعريف المستجيبين للديمقراطية بحسب أربعة محاور	٩٥
٣ ـ ٣	أهم شرط يجب توافره حتى نصف بلد ما بأنه ديمقراطي بحسب ما حدّده المستجيبون	٩٨
٣ ـ ٤	المستجيبون الذين أفادوا بأن نظاماً سياسياً ديمقراطياً تداولياً ملائم جداً أو غير ملائم على الإطلاق ليكون نظاماً سياسياً في بلدانهم	١١٦
٣ ـ ٥	المستجيبون الذين أفادوا بأن نظاماً سلطوياً (غير ديمقراطي) ملائم جداً أو غير ملائم على الإطلاق ليكون نظاماً سياسياً في بلدانهم ..	١١٧
٣ ـ ٦	المستجيبون الذين وافقوا على وصول حزب سياسي إسلامي أو قومي أو يساري إلى الحكم	١٢٤
٣ ـ ٧	المستجيبون الذين أفادوا بأنه لا يوجد أي من الأحزاب السياسية الموجودة في بلدانهم مهيأً لتشكيل حكومة	١٢٥
٣ ـ ٨	المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً الذين يعتبرون أن «الأحزاب السياسية غير الجادة في المطالبة بالديمقراطية» عامل معيق للديمقراطية	١٢٦

٤ ـ ١ تقييم المستجيبين لمستوى «الديمقراطية» في بلدانهم
بحسب مقياس رقمي من ١ ـ ١٠ .... ١٣٦

٤ ـ ٢ تقييم المستجيبين لمستوى «الديمقراطية» في بلدانهم بحسب مقياس
رقمي من ١ ـ ١٠ بعد تقديم تعريف مسبق لـ «الديمقراطية» ١٣٧

٤ ـ ٣ المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات الأساسية مضمونة في بلدانهم ... ١٣٨

٤ ـ ٤ المستجيبون الذين أفادوا بأن حريات الرأي والتعبير مضمونة في بلدانهم ١٣٩

٤ ـ ٥ المستجيبون الذين أفادوا بأن مجالس بلدانهم تقوم بأدوارها في سنّ
القوانين والإشراف على الإنفاق العام ١٤٤

٤ ـ ٦ المستجيبون الذين أفادوا بأن مجالسهم النيابية تقوم بمساءلة الحكومة .. ١٤٥

٤ ـ ٧ المستجيبون الذين أفادوا بأن المجالس التشريعية تؤثر في صناعة
السياسات العامة ١٤٦

٤ ـ ٨ المستجيبون الذين أفادوا بأن المجالس التشريعية تتواصل
مع المواطنين ١٤٧

٤ ـ ٩ نسب الذين شاركوا في الانتخابات النيابية في الدول المستطلعة، ونسبة
الذين شاركوا في الانتخابات البلدية في السعودية ١٥٠

٤ ـ ١٠ المستجيبون الذين أفادوا بأنهم لم يشاركوا في الانتخابات لعدم جدوى
الانتخابات ولانشغالهم بأمور شخصية ١٥١

٤ ـ ١١ نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن الانتخابات النيابية كانت
نزيهة أو غير نزيهة، أو رفضوا الإجابة ١٥٢

٥ ـ ١ اتجاهات الرأي العام نحو العامل الأكثر أهمية كمعيق للتحول الديمقراطي
في بلدانهم ١٦٣

٥ ـ ٢ المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على «عدم جدّية
السلطة التنفيذية في إحداث تحول ديمقراطي» هو عامل معيق
للديمقراطية ١٦٦

٥ ـ ٣ المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على اعتبار أن القول
إن «عدم استعداد الشعب للممارسة الديمقراطية» عامل معيق
للديمقراطية ١٦٧

٥ ـ ٤ المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على اعتبار أن «الديمقراطية ستؤدي إلى عدم الاستقرار في بلدانهم» عامل معيق للديمقراطية ١٧٠
٥ ـ ٥ المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على اعتبار أن القول إن «التخوف من سيطرة التيار الإسلامي على السلطة» عامل معيق للديمقراطية ١٧١

خلاصة الكتاب

منذ النصف الثاني من القرن العشرين أصبحت بحوث واستطلاعات الرأي العام مكوّناً مهماً وأساسياً للحياة الديمقراطية، فأقبلت على إجرائها مؤسسات مختلفة التوجّهات والطبيعة والهدف، بينما تطورت قواعدها وأصولها المنهجية في الجامعات ومراكز البحوث، وانتشرت في أغلب بلدان العالم. وإضافة إلى أهمية قياس الرأي العام واستطلاعه ورصد وتحليل توجهاته، فإنه، ومثلما تبيّن التجارب العالمية المقارنة، فإن الاستطلاع والرصد والتحليل والقياس تجعل من الرأي العام وبحوثه عاملاً ووسيلة مساعدة على نشر الثقافة الديمقراطية، وأحد مكوّنات الإصلاح والانتقال الديمقراطي(١).

رغم انطلاق بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي في عدد من البلدان العربية التي نشأت فيها مجموعة من المراكز المتخصّصة لعل آخرها مركز بصيرة الذي تأسس في مصر عقب انتصار الثورة الشعبية في عام ٢٠١٢، فإن هناك حاجة حقيقية إلى تدارك أهمية استطلاعات الرأي العام العربي وتطوير بحوثه، وبخاصة أن هذا الرأي العام

---

(١) ماجد عثمان، **قياس الرأي العام من النظرية إلى التطبيق** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ٢ ـ ٢٦، وصدفة محمد محمود ونجوان فاروق شيحة، «دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسيات العامة: بحث مقدَّم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول الرأي العام: استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: النظرية والتطبيق،» الجامعة الإسلامية بغزة، <http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03/pres_%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a3%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%81%d9%89-%d8%b5%d9%86%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9.pdf>.

يتعرّض باستمرار لمحاولات الاستغلال السياسي والأيديولوجي، ويتزايد عدد الذين يدّعون التعبير عنه أو الحديث باسمه(٢).

لا شك في أن العجز الديمقراطي العربي وتسلّط نظم الحكم وقمعها للحريات وانتهاكها للحقوق، جعل بحوث الرأي العام تقف عند نقطة الانطلاق، ولم تتجاوز في كثير من الأحوال المراحل الاستطلاعية أو التجريبية. إلا أنه منذ انطلاق الربيع العربي في أواخر ٢٠١٠، وبفعل التطور اللافت في وسائل الإعلام البديلة والانتشار الواسع للإنترنت والبث التلفزيوني الفضائي، فإن استطلاعات الرأي العام بدأت تنتشر بشكل كبير. وباستثناء ما تقوم به مؤسسات إعلامية وصحفية من استطلاعات، لا يمكن تحديد مصداقيتها ودرجة وثوقيتها، في أغلب الأحوال، فإننا لا نلمس اهتماماً واسعاً ببحوث وقياس اتجاهات الرأي العام العربي والتعرّف إلى مواقفه وتصوّراته أو معتقداته، بخاصة في ما يتعلق بالحياة السياسية والشأن العام، بشكل يتفق مع قواعد المنهجية العلمية في هذا الشأن. لذلك نجد أن معظم ما يجري من استطلاعات لا ترقى إلى مستوى البحث العلمي وتنقصه الدقة؛ فما زالت تلك البحوث تفتقد منهجية واضحة أو مدوّنة قواعد أو تقاليد علمية وقواعد منهجية ومهنية متفق عليها.

وفي معرض الحديث عن مسوح واستطلاعات الرأي العام العربي، لا بد من أن نذكر الجهد والعمل الرائد الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وأشرف عليه الدكتور سعد الدين إبراهيم، عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة. إلا أن ذلك المسح الرائد، رغم ما مثله من إنجاز، قد اقتصر على التعرف إلى الاتجاهات نحو مسألة الوحدة والهوية والتكامل العربي. ولكن ورغم تلك الخصوصية، فإنه لا بد من الإشادة هنا بما قام به فريق المركز من عمل وحدوي علمي رائد في عشرة بلدان عربية ببحث ميداني مثّل أول خريطة اجتماعية سياسية ونفسية للواقع العربي في مرحلة مهمة من التاريخ العربي المعاصر بشمول وموضوعية غير مسبوقة. كان ذلك أول مشروع علمي عربي حقق التكامل بين مفاهيم القياس الكمّي وأدواته، ووظف علوم الإحصاء

(٢) من أهم المراكز العربية: الشبكة العربية لاستطلاعات الرأي العام، <http://www.anpop.org.eg>؛ مركز استطلاع الرأي العام (مركز المعلومات واتخاذ القرار ـ مصر)، <http://www.pollcenter.gov.eg>؛ مركز الأهرام، <http://www.ahramdigital.org.eg>؛ مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)، <http://www.css-jordan.org>؛ مركز الاستطلاع والقياس للدراسات، <http://www.cpmo.com.sa>؛ مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي (الأردن)، <http://www.kwcpolls.net>؛ مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام (السعودية)، <http://www.asbar.com>؛ مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، <http://www.mesc.com.jo/>؛ المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، <http://www.pcpo.org>؛ والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، <http://baseera.com.eg/baseera/>.

والحاسب الآلي وتحليل البيانات للتعرّف إلى مفاهيم وقيم سائدة في الرأي العام. وقد كشفت نتائج ذلك المسح عن قوة اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة والقضايا القومية الجامعة. لقد عزّز ذلك العمل الرائد قناعة أساسية، وهي أن المسائل العربية المتعلقة بكل شعوب المنطقة لم تكن حكراً على المثقفين والسياسيين أو النخب، بل إنها تجد قوتها على المستوى الشعبي، كما كشفت عن ترابط العناصر العقلانية والوجدانية والسلوكية في اتجاهات الرأي العام العربي نحوها(٣).

ويبدو أن الظروف لم تسمح لمركز دراسات الوحدة العربية بإجراء مسوح مماثلة بعد ذلك، سواء لأغراض المقارنة بين الاتجاهات أو للتعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو قضايا ومسائل أخرى وقياسها، وفي مقدمتها الديمقراطية. ومع ما تمثله مسألة نظام الحكم من أهمية في صلتها بما ينتشر من مفاهيم أو اتجاهات ومعتقدات وقيم بين أوساط المواطنين، فقد ظلت هذه الموضوعات خارج اهتمامات أجندات البحث العلمي العربي إلى أن قدّر مجدداً لمركز دراسات الوحدة العربية أن يجري مسحاً لاتجاهات الرأي العام العربي حولها في عام ٢٠١٠، وذلك تواصلاً لجهده وانشغالاته الفكرية والعلمية المتصلة بالمستقبل العربي.

أولاً: استشراف المستقبل العربي ومركزية الديمقراطية

لا يمكن هنا إلا الإشارة إلى المكانة المحورية والدور التأسيسي المهم الذي أداه مشروع استشراف المستقبل العربي الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وشارك فيه العلماء والمفكرون العرب من مختلف الساحات العربية، ومن دائرة واسعة من التخصّصات العلمية. كان المشروع جهداً رائداً، وكان أول عمل عربي من نوعه يحدد السياقات المختلفة التي يعيشها ويتأثر بها الوطن العربي، كما يموضعه بين السياقات الإقليمية والكونية المتنوعة، بينما يستشرف أوضاعه ومستقبلاته باستخدام رائد لأساليب النمذجة والسيناريوهات التي فتحت بعدها أبواب الدراسات المستقبلية العربية، وجعلت التفكير بالمستقبل يتغلب على ما كان يلازم الفكر العربي من نزعة ماضوية(٤).

(٣) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

(٤) يحمل هذا المشروع عنوان «استشراف مستقبل الوطن العربي»، ويشمل أربعة محاور: «العرب والعالم»، «التنمية الاقتصادية العربية»، «المجتمع والدولة»، و«النمذجة المنهجية الشاملة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقومية والعربية الجامعة والإقليمية والدولية». =

كان من أهم المقتضيات الرئيسية للمشروع الرائد أن تتم دراسة وتحليل جملة من القضايا والتحديات التي لا يمكن من دون تناولها التوصل إلى فهم للواقع أو إمكانية النظر إلى المستقبل بكل مكوناته ومحدّداته ومآلاته(٥). من بين تلك المسائل المحورية، برزت الديمقراطية ومكانتها في الفكر والوعي العربي، إضافة إلى أهمية تحليل مكانتها والتعرّف إلى الواقع المباشر والمعيش لممارستها وتحدياتها أيضاً. لذلك قام المركز بإجراء ونشر دراسات وأعمال متعددة، ونظم مؤتمرات وندوات مفصلية على طريق تطوير مقاربات عربية للتحديات التي تواجه العرب، عوضاً من مواصلة الاتكال على أطروحات غربية أو استشراقية، أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير موضوعية، ولا تنطلق من فهم مباشر للواقع العربي، ولا تضع في اعتبارها آلام العرب وآمالهم(٦).

لا يمكن لأي حديث عن الديمقراطية عربياً إلا أن ينطلق من الإشارة إلى أن التجربة العربية الإسلامية في المجال السياسي قبل الاحتكاك أو الاصطدام بالغرب في العصر الحديث عقب حملة نابليون على مصر، قد اتسمت بأفق وممارسة سياسية تختلف نمطياً عن الليبرالية الغربية، وما تشتمل عليه من أشكال وممارسات ديمقراطية. ومع أن الكثير من المفكّرين العرب والمسلمين، وبخاصة المعبّرين عن الاتجاهات الإصلاحية منذ عصر النهضة العربية، قد حاججوا بأن في التجربة العربية الإسلامية ما يكفي من المضامين ليؤكد ترسخ قيم الديمقراطية التي قدمت الشورى كرديف نظري وعملي لها، فإن الفكر العربي قد اكتشف المثل والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية بعد مواجهته المباشرة مع الغرب منذ القرن التاسع عشر.

لقد قادت تلك المواجهة الفكرية إلى إثارة أسئلة جذرية عبّرت عن حيرة الفكر العربي في سعيه الذي لا يزال متواصلاً لتحديد كيف تقدم الغرب، ولماذا انحدر العرب (أو الشرق) وتخلفوا عن ركب الحضارة المعاصرة، ناهيك بتدني مساهمتهم في إنتاجها. لقد عبّرت الحركات الاستقلالية العربية عن مطلب الديمقراطية من خلال مطالبتها

= انظر: خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٥) مايكل هدسون [وآخرون]، **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٦) من أبرز تلك الندوات، انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)؛ ندوة «استشراف مستقبل الوطن العربي»، تونس، ١٧ ـ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧، وندوة المشروع النهضوي العربي وغيرها.. انظر موقع مركز دراسات الوحدة العربية، <http://www.caus.org.lb>.

وكفاحها من أجل إقامة الدولة الوطنية المستقلة عن الاستعمار، والدعوة إلى الحكم الدستوري الديمقراطي المستند إلى البعد الوطني للحريات والحقوق. لذلك نجد الأدبيات السياسية للحركات العربية الاستقلالية الوطنية أثناء انغماسها في النضال في مواجهة الاستعمار الأوربي تؤكد تماماً حرية الوطن والشعب، بل تدعو في عدة أقطار إلى حرية تكوين الأحزاب والنقابات، وتنادي بحرية الصحافة والرأي ضمن الدعوة إلى إقرار كافة الحقوق الإنسانية والسياسية المعروفة حينها(٧).

في هذا السياق، جاءت دراسات متعددة عن الديمقراطية التي انطلقت منذ أن عقد المركز الندوة «التاريخية» عن أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، وهي الندوة التي وإن لم يتيسّر عقدها في أية عاصمة عربية، بل في ليماسول في قبرص، فإنها رغم ذلك سجلت علامة فارقة على طريق الفكر العربي وتحرره من قيود مختلفة، وانطلاقه للتفكير بسعة أفق في ما وصفته المدارس الغربية والاستشراقية بالاستثناء العربي في مجال الديمقراطية لأسباب أنثروبولوجية وثقافية وتعليلات اكتست في بعض الأحوال طابعاً عنصرياً بأن العقل العربي عصيّ على الحداثة. أطلقت تلك الندوة التفكير العربي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما وفرت الأرضية المناسبة لإطلاق مبادرات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية عربية، لعل في مقدمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ثم الجمعيات العلمية المهنية العربية التي اجتمعت على رؤية عربية للتحديات لا تنفصل عن فهم وتقدير المحدّدات القطرية، ولكنها تضعها ضمن سياقاتها العربية الأعمّ(٨).

ثانياً: الفكر العربي والديمقراطية

لقد أنتج الفكر العربي المعاصر أعمالاً كثيرة ومساهمات فكرية ونظرية سدّت ما كان يعانيه من فجوات وعجز في ما يتعلق بالديمقراطية التي أصبحت اليوم قيمة ومثالاً يجمع عليه المفكّرون العرب مهما كانت توجهاتهم السياسية والفكرية، ولا يجرؤ المعادون لها على المجاهرة بذلك صراحة في مواجهة الرأي العام. ساهمت تلك الأعمال العربية، وكثير منها تم بين ظهراني مركز دراسات الوحدة العربية،

---

(٧) انظر مناقشة متعددة المقاربات والمستويات في: محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

(٨) **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

وأضافتها منشوراته إلى المكتبة العربية، في ولادة فكر عربي ديمقراطي جديد، ورؤية عربية استوعبت القيم الإنسانية في الديمقراطية بشموليتها لحقوق الإنسان المختلفة. كما أدت تلك المساهمات دوراً حاسماً في تعبئة الوعي العربي بطاقات فكرية وحركية ديمقراطية في مواجهة الدكتاتورية والاستبداد، الذي مثلته نظم الحكم العربية على مختلف مسمياتها وأشكالها، والفجوة الهائلة التي فصلتها عن الفكر الديمقراطي، وعن الجماهير، على كل المستويات. كان هذا يجري في وقت كانت فيه بعض المناقشات تكرر مضامين وأحكام أدبيات ونظريات ومقاربات التحديث والتنمية حول المعوقات الثقافية والأنثربولوجية للحداثة السياسية، وأسباب «الاستثناء العربي» في مرحلة التوسع الديمقراطي، وبخاصة أن العالم شهد ثلاث موجات دمقرطة، بينما ظلّ الوطن العربي استثناءً عصياً وغرقت أقطاره تحت نير الدكتاتورية، وهي الأوضاع التي خصّتها إسهامات المفكرين العرب بالدراسة ضمن تحليلها للعلاقة بين المجتمع والدولة(٩).

ذلك الجدل كان نتاجاً وأسيراً في الوقت ذاته للسياقات المختلفة التي نشأ وتطور فيها، مثلما تأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية التي مر بها الوطن العربي في علاقته بتاريخه وثقافته وتراثه من ناحية، وعلاقته بالخارج من ناحية أخرى، وهو ما عكسته البنى والهياكل السائدة خلال نحو قرنين من الزمان. مع ذلك، فليس مناسباً القول إن الديمقراطية على المستوى العربي ظلت شيئاً هلامياً يستعصي على الإحاطة به، ويلفه الغموض، ولا تحدده معالم وصفات. لقد أنجز الفكر العربي المعاصر مراجعة تاريخية بجميع المقاييس والاعتبارات، وهو اليوم يتضمن ويتوفر على تصور وفهم للديمقراطية يعكس عمقاً ورؤية تتجاوز ما كان قد اتسم به من تردّد أو تعلق بالماضي أو بارتباك في ترتيب الأولويات، وهو ما يعكسه ويعبّر عنه المشروع النهضوي العربي وعناصره المعبّرة عن قوة ورسوخ الديمقراطية في الفكر العربي(١٠).

---

(٩) على سبيل المثال، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ نزيه ناصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وغسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(١٠) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

لقد بدأ الفكر والوعي العربي يكتشف أن هناك معايير ومبادئ ومؤسسات وآليات تستند إليها الديمقراطية في العمل والواقع. أخذت النظرة إلى الديمقراطية كترجمة مناسبة لقيم الحرية والمساواة والتسامح والعدالة والاستيعاب وعدم الاستبعاد تتفوق على اعتبارها مجرد أداة تقنية أو إدارية، بل نظام شامل يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة التي لا بد من أن تجد لها تأسيساً في ثقافة المجتمع ككلّ. هكذا بدأنا نلمس وعياً وإلماماً بالشروط الأساسية لقيام النظام الديمقراطي على حدّ مقبول من القواسم المشتركة التي تجعل من الجماعة البشرية مجتمعاً سياسياً مدنياً، ومن أعضائه مواطنين، وأخذ التعبير عن هذه القيم والمثل ينتشر بين النخب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الفضائية العابرة للحدود ليضع أسسه في وعي المواطن العادي أيضاً.

لذلك يمكن أن نجد في المشروع النهضوي العربي، وفي إنتاج مركز دراسات الوحدة العربية، وفي مساهمات عدد كبير من المفكّرين العرب أصالة فكرية، وبخاصة في ما يتعلق بالديمقراطية وشروط النهضة، كما عبّرت عنها مثلًا **تقارير التنمية الإنسانية العربية** منذ عام ٢٠٠٢ بشكل خاص. لذلك مثّلت هذه المساهمات إضافة نوعية على المستويين الموضوعي والفكري، وبخاصة لجهة الاهتمام والتركيز على مسألة الديمقراطية، والتنظير لها كهدف أساسي لأي مشروع نهوض عربي. فللمرة الأولى يقدم الفكر العربي بكل تياراته ومدارسه الأيديولوجية والسياسية، وبكل المقاربات العلمية، تصوراً وفهماً متكاملاً للديمقراطية يسدّ فجوة الفقر والتنظير بشكل مناسب، سيظلّ لزمنٍ التعبير الأوضح عن مدى قوة وثبات الاتجاهات الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر.

إلا أن ما يمكن وصفه بالإجماع الفكري العربي حول الديمقراطية، مفهوماً وممارسة، وأوليتها كهدف نهضوي، ظلّ غير كافٍ لدحض الأطروحات والمقاربات الاستشراقية أو الغربية التي أمعنت في وصف الاستثناء العربي والاستعصاء العربي على الديمقراطية[١١]. فالعمل الفكري على أهميته ودوره الوظيفي البارز في تجاوز

---

(١١) من بين الدراسات العربية المميزة التي تصدّت للعجز الديمقراطي العربي، انظر: محمد مالكي [وآخرون]، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

نواقص التنظير والتأصيل، ظلّ محتاجاً إلى عدد من الدراسات الإمبيريقية والحقائق التي يجري استخلاصها من ميدان الحياة العملية، بما يسمح بالتعرّف إلى الاتجاهات والقيم في مستواها الشعبي، ومدى توافر أي قدر من الحياة لتلك المفاهيم أو القيم بمستوى يعزز التحولات والقول بوجودها. ذلك أن القول بسيادة أو شعبية وانتشار قيم أو أهداف (كالوحدة والتكامل العربي أو الديمقراطية) تظلّ مفتقرة إلى ما يسندها، ويعزّز من جدارتها، ما لم تثبت الدراسات الميدانية أن لهذه المفاهيم أو الأهداف، بلغة المناطقة «ما صدقا في الواقع»، وفي مكوّنات الثقافة والوعي في مستوياته الشعبية، ولكي يتسنّى القول إن ما ينتجه الفكر يجد له صدى بين العامة، ولا يظلّ منفصلاً في أبراجه العاجية.

من هنا كان من الضرورة أن يستكمل المركز عمله الفكري والعلمي بإنجاز دراسات ميدانية تستكشف مكامن ومرتكزات ومظاهر الفكرة الديمقراطية على المستوى الشعبي، وفي الثقافة العربية، كما يمكن أن تعبّر عنها اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية. وكانت التقاليد التي أرساها ويحرص عليها المركز، قد أملت اتباع منهجية إمبيريقية من خلال المسح الاجتماعي للاتجاهات السائدة، فجرى تنفيذ مسح في عدد من الأقطار العربية، وبعيّنة مناسبة وفقاً للاعتبارات العلمية المؤسسة في مجال بحوث واستطلاعات الرأي العام، وهو البحث الذي قام به المركز باتفاق مع المؤسسة العربية للديمقراطية، وتم تنفيذه بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عام ٢٠١٠.

تم القيام بالدراسة المسحية لتقيس اتجاهات الرأي العام في عدة أقطار عربية نحو الديمقراطية، وذلك من خلال إجراء استطلاعات رأي لعيّنات ممثلة لمجتمعات الأقطار العربية، إذ وصل حجم العيّنة إلى حوالى ١٢٠٠ مستجيب ومستجيبة. وقد تم اعتماد تصميم عيّنة متعددة المراحل لتكون نسبة الثقة في نتائج هذه الاستطلاعات ٩٥ بالمئة، مع هامش خطأ لا يتجاوز ±٤ بالمئة؛ أي تصميم عيّنة تمثل توجهات المجتمعات المدروسة. ونفّذ هذا الاستطلاع في تسعة مجتمعات عربية هي: الجزائر، والمغرب، والأردن، وفلسطين (غزة والضفة الغربية)، ولبنان، والسعودية، واليمن، والسودان، ومصر. وكان تنفيذ هذا الاستطلاع من خلال مرحلتين: **الأولى** خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٩، وبداية عام ٢٠١٠، فيما كانت **الثانية** خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١٠.

ثالثاً: مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: الأهمية والمضامين

تأتي الأهمية التي تكتسبها بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي، كونها تتيح عبر الدراسة الميدانية الإمبيريقية فرصة التعرّف إلى الاتجاهات نحو الديمقراطية، وتيسّر التعبير عنها كمياً ضمن مؤشرات إحصائية تستخدم للتدليل على وجود أو ترسخ القيم والمفاهيم وقوتها. هكذا انطلق تفكير وعمل مركز دراسات الوحدة العربية نحو إنجاز هذه النوع من الدراسات والاهتمام بها على المستوى العربي، وتعزيز دور هذه الأدوات المنهجية في الكشف عمّا يمكن أن يكون معتملاً تحت السطح من اتجاهات أو قيم يعتنقها الرأي العام، وتعبّر أيضاً عن عمق التحولات الجارية، كما تعكس المقوّمات والانشغالات والآمال العربية المشتركة التي تتجاوز حدود الدول القطرية، وتحطم القيود التي تفرضها على المشاعر والوعي وتعبيراته لأسباب متعددة.

وبمراجعة لما أنتج باللغة العربية في هذا الشأن خلال العقود القليلة الماضية، يمكننا القول إن استطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية يمثل من دون مجاملة تطوراً عربياً غير مسبوق على المستويين المنهجي والموضوعي. ذلك العمل الميداني كان له ريادة حقيقية في طرق باب الدراسات الخاصة بالاتجاهات والقيم في مستواها الشعبي. إن في ما يوفره العمل الإمبيريقي من مادة و«حقائق» ميدانية، يقدم للباحثين العرب ما يكفي من الدلائل والمؤشرات التي تؤكد وجود رأي عام أو مزاج عربي عابر للحدود القطرية من ناحية، كما سيادة قيم واتجاهات بين المواطنين العرب من ناحية أخرى، بما يدلل على وحدتهم في المشاعر والاتجاهات، وبذلك تتحدّى كل مقولات تنبأت ودعت إلى موت العروبة، وإلى القبول بنظرية المجتمع العربي الفسيفسائي، بكل ما في هذا التوصيف من معانٍ سلبية هدّامة.

إذا كان المسح قد اهتم بالاتجاهات العامة، فإن من شأن نتائجه أن تلفت الانتباه إلى الأهمية البالغة للدراسات التفصيلية. إن تفحّص النتائج التي أسفر عنها مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وما تؤكده دراسات ومسوح أخرى مشابهة، لعل أبرزها ما قام به المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات في الدوحة من دراسات للرأي العام العربي ضمن ما يسمّيه بالمؤشر العربي، تميط اللثام وتؤكد القناعة بأن هذا النوع من الدراسات الميدانية العلمية ينبغي أن تتسع

دائرتها والاهتمام بإجرائها بشكل موضوعي. إن لهذه الدراسات أهميتها، حيث تقدم لنا ما يسهم في تجاوز التشاؤم بين مفكّري الوطن العربي، والذي يمكن تجاوزه فقط بالاقتراب من دراسات للواقع تسهم في رؤية المستقبل بنماذج تستكشف البدائل والآفاق، وتعبّر عن حقيقة الطاقات العربية الكامنة، والبحث في إطلاقها من عقالها لصنع المستقبل.

وعندما يتصل الأمر بالديمقراطية، فإن نتائج المسح ومؤشراته ذات أهمية ظاهرة، كونها تكشف بما لا يفسح مجالاً للمناقضة أن المفاهيم والقيم الديمقراطية التي أصبحت مكوّناً رئيسياً في الفكر العربي، وجزءاً مهماً من المشروع النهضوي العربي، هي أيضاً ذات قبول وانتشار، بل ورسوخ، على مستوى الثقافة الشعبية، من خلال قوة الاتجاهات المعبّرة عنها بين أفراد العيّنة التي شملت الأقطار العربية المختلفة. إن لذلك دلالات لا ينبغي تجاهلها، وبخاصة أن المسح أجري قبل شهور من اندلاع موجات المظاهرات والاحتجاجات في عدد من الأقطار العربية، وما تمخّض أو نتج منها من ربيع عربي أسقط أعتى النظم الدكتاتورية في الوطن العربي. فلقد عبّرت الاتجاهات التي كشفت عنها نتائج المسح مدى تفهم المواطنين العرب للديمقراطية وحقوق الإنسان وتوقهم إليها، وهو ما أصبح ظاهرة بحجم الثورة منذ اندلاعها في تونس في أواخر عام ٢٠١٠ لتسري رياحها عبر الوطن العربي من المحيط إلى الخليج.

لقد عكست نتائج الاستطلاع العديد من البيانات المهمة التي يمكن أن تكون أداة أساسية في أي نقاش حول الديمقراطية وعناصرها أو حول التحول الديمقراطي. لعل من أهم هذه النتائج **أن أكثرية المواطنين العرب قادرون على تقديم تعريف لمفهوم الديمقراطية** تعريفاً ذا مضمون ومحتوى، حيث إن ٩٠ بالمئة فأكثر من المستجيبين كانوا قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية، بينما كانت نسبة الذين أفادوا بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف للديمقراطية قليلة لم تتجاوز في أعلاها ١٠ بالمئة، كما هي الحال في المغرب، في حين كانت ٨ بالمئة في كل من اليمن، والسودان، ومصر، و٤ بالمئة في كل من السعودية، والأردن، ولبنان، وفلسطين. كما أن نسبة لا تتجاوز ٢ بالمئة من المستجيبين قدمت تعريفات ليست ذات دلالة أو أنها كانت غامضة وغير واضحة. كانت أكثرية المواطنين في العيّنة المستطلعة تركّز على تعريفات في إطار الثلاثية المعتمدة على حرية الرأي والحريات السياسية والمدنية وتطبيق مبدأ المواطنة. أما في ما يتعلق بتعريفات المستجيبين للديمقراطية المشتقة من شكل النظام السياسي، فأفاد

١٢ ـ ٣٠ بالمئة من المستجيبين في الأقطار المستطلعة أن تعريف الديمقراطية يرتكز على تعريفات مثل تداول السلطة، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، أو فصل السلطات وتوازنها في إطار من المساءلة والرقابة، ووجود حياة نيابية من خلال انتخابات حرّة ونزيهة.

بالإضافة إلى تعريف الديمقراطية على أساس حرية الرأي والتعبير والحريات السياسية والمدنية وضمان حقوق المواطنة من ناحية، أو تعريفها على أساس طبيعة الأنظمة السياسية المعتمدة على إرادة الشعوب ومشاركتها في الحكم من ناحية أخرى، فقد أظهرت النتائج أنه يتوافر لدى المواطنين العرب تعريفات متعددة للديمقراطية، وإن كانت بنسب أقل، معتمدة على أساس سوسيولوجي واقتصادي، مثل: العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية. وتمثل هذه التعريفات من ناحية عدد الإجابات المرتبة الثالثة في تعريف المواطن العربي للديمقراطية. كما تضمّنت إجابات المستجيبين محوراً رابعاً لتعريف الديمقراطية (وهو الأقل من ناحية عدد الإجابات) يعتمد على أن الديمقراطية هي تحقيق الأمان والاستقرار. إن المؤشرات التي يمكن قراءتها من نتائج المسح ترتبط موضوعياً بما تضمنه المشروع النهضوي العربي، وتأكيده أهمية الديمقراطية كمكوّن أساسي لأية نهضة مأمولة، ليست كمجرد طوبى فكرية، بل لأنها تعبّر عن التوق إليها والرغبة في تحققها على المستوى الشعبي بكل وضوح وقوة ظاهرة.

وتبرز الأهمية أيضاً في كونها تتيح مجالاً أرحب لتحليل نتائج المسح ومقارنتها بنتائج مسوحات ودراسات مماثلة جرت في أوقات مختلفة، بما يحدد درجة الوثوقية والثبات في الاتجاهات، ويسمح بالتعميم. إن نتائج المسوح الإمبيريقية هي التي تعطي مصداقية ودعماً للأطروحات المتعلقة بالديمقراطية في الثقافة العربية ضمن سياق تاريخي وفكري، بينما يجري تحليل الاتجاهات نحو القيم والمثل الديمقراطية ضمن السياق الذي نمت وتطورت فيه مقاربة الفكر العربي المعاصر للديمقراطية. ذلك يبدو جلياً من خلال التعرّف إلى النتائج وتحليلها أو موضعتها ضمن سياقاتها الكيفية، حيث تبرز بوضوح درجة ونطاق وقوة معرفة المواطن العربي لما تعنيه الديمقراطية، وذلك من خلال عدة مؤشرات هي: **أولاً** مفهوم الديمقراطية كما يُعرِّفه المواطن، **وثانياً** اتجاهات الرأي العام نحو أهمية مجموعة من الحريات الأساسية والمدنية والسياسية لإرساء الديمقراطية، **وثالثاً** اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من حقوق المواطنة.

رابعاً: حال الديمقراطية عربياً ... مقدّمات الاحتجاج والثورة

إن وصف وتحليل السياقات العربية التي تم إجراء المسح في ظلها، يقدم لنا فهماً للدلالات التي تكتسيها قوة الاتجاهات الديمقراطية في الرأي العام العربي. لذلك، فإن قوة تلك الاتجاهات قبل اندلاع الاحتجاجات التي تحوّلت إلى ثورات الربيع العربي تعطي مؤشرات واضحة على أن الأوضاع العربية في عام ٢٠١٠ على صعيد علاقة الدولة بمواطنيها والحريات والحقوق وحالة التغوّل للسلطات الحاكمة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية على المجتمع، لم تكن لتحول دون انتشار المفاهيم والقيم الديمقراطية والتوق إلى نظم حكم ديمقراطية. إن هذا يتصل بما تكشف عنه العديد من الدراسات من أن تكريس السلطوية والشمولية في السياسة العربية، لا يحول في الواقع، بل إنه يساعد على الانتشار الواسع لتأييد الديمقراطية والمطالبة بها على المستوى الشعبي. هذا ما أكدته نحو عشرين من بحوث أجريت لاستطلاع الرأي العام العربي في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وشملت تسع دول عربية مختلفة، كما أكدته نتائج المسح العالمي الدوري المعروف عن القيم العالمية (World Values Survey)[١٢]. إن هذه الفرضية كانت واضحة أيضاً في نتائج المسح الذي نفّذه المؤشر العربي (Arab Barometer) في عام ٢٠٠٦، والذي استند إلى مقابلات وجاهية مع مفردات عيّنات تمثيلية في المغرب والجزائر وفلسطين والأردن والكويت[١٣].

ومثلما تستخلص دراسة نشرت في المجلة الأكاديمية المعروفة (*Journal of Democracy*) في أوائل عام ٢٠٠٨، فإن الافتقار إلى الديمقراطية في الوطن العربي يجعل المواطنين يرغبون في وجود نظام ديمقراطي بديل من النظم الدكتاتورية الحاكمة[١٤]. مصداقاً لذلك، فقد أظهرت نتائج المسح أن أكثرية الرأي العام تشعر بتدني مستوى ضمان الحريات السياسية والمدنية، بل إن درجة ضمان الحريات المتضمنة

---

(١٢) يمكن الاطلاع على نتائج المسوح حتى عام ٢٠٠٨، في: World Values Survey <http://www.wvsevsdb.com/wvs/wvsdata.jsp>.

(١٣) تمّ تأسيس البارومتر العربي عام ٢٠٠٥ بالتعاون بين باحثين وعلماء من الوطن العربي والولايات المتحدة، حيث تعاونت جامعة ميشيغان وجامعة برنستون في الولايات المتحدة مع جامعات ومراكز بحث في الأردن وفلسطين والمغرب والكويت لتصميم بارومتر أو مقياس الديمقراطية العربي. وفي عام ٢٠١٠ قامت شراكة بين البارومتر العربي ومبادرة الإصلاح العربي، وذلك بهدف توسيع نشاط البارومتر وتغطيته ليشمل بلداناً عربية أخرى، وذلك استناداً إلى البحوث المسحية التي كانت المبادرة تقوم بإجرائها في الوطن العربي. انظر: «مبادرة الإصلاح العربي،» البارومتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar>.

(١٤) Amaney Jamal and Mark Tessler, «The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1 (January 2008), <http://www.arabbarometer.org/sites/default/files/files/democbarometers.pdf>.

لنشاطات معارضة للحكومات (مقاضاة الحكومة، نشاطات أحزاب المعارضة) هو أقل من مستوى ضمان حريات سياسية ومدنية أخرى، مثل تأسيس منظمات مجتمع مدني أو الانتخاب. وتعكس النتائج أن الرأي العام في مصر واليمن وفلسطين هو الذي عبّر أكثر من غيره في البلدان الأخرى بأن الحريات السياسية والمدنية هي حريات غير مضمونة. وتجدر الملاحظة أن تقييم ضمان الحريات السياسية وحريات التعبير تعكس أن تقييم الرأي العام لمدى ممارسة هذه الحريات، وهي المهمة لإرساء الديمقراطية، ما زالت غير مضمونة بشكل مطلق. كما بيّنت النتائج تقييماً سلبياً للمجالس التمثيلية، سواء على صعيد صناعة السياسات العامة أو على صعيد التواصل مع المواطنين. إن ذلك يعكس أن الاتجاه العام عند مواطني العيّنة المستطلعة نحو المجالس التمثيلية هو اتجاه سلبي، يؤشر إلى أن هذه المجالس لا تقوم بالدور المنوط بها دستورياً؛ فهي فقدت القيمة المرجوة منها في هيكل النظام السياسي، وفي تمثيلها للمواطنين والنيابة عنهم بالمشاركة في الحكم.

وتشير النتائج إلى أن المشاركة في الانتخابات النيابية في كل من: مصر، والجزائر، والمغرب؛ والانتخابات البلدية في السعودية، هي مشاركة ضعيفة، إذ لم تشارك الأكثرية في تلك الدول في الانتخابات. لذا فإنه إضافة إلى أن هناك نسبة معتبرة تمثل ما بين خُمس وثلث أولئك الذين لم ينتخبوا عزوا عدم مشاركتهم إلى الانشغال في قضايا شخصية، فإن هذا يمثل الانطباع بعدم أهمية الانتخابات من الناحية الجوهرية. إن حقيقة كون تلك المجالس لا تقوم بدورها التمثيلي يتكرّس من خلال توافق ٤٠ ـ ٧٠ بالمئة من المستجيبين على أن الانتخابات التي جرت قبل تنفيذ هذا الاستطلاع كانت انتخابات غير نزيهة. إن سيادة الانطباع، الذي يكتسب منزلة حقيقية، بأن إجراء انتخابات غير نزيهة أو مزوّرة يصبح بحدّ ذاته عاملاً مهماً ومفسراً لتدني مشاركة المواطنين في الانتخابات، وسيادة الشعور بأن لا جدوى من الانتخابات. وبذلك يصبح تفضيل الانشغال بالأمور الشخصية على الذهاب إلى صندوق الاقتراع عاملاً مفهوماً ومقبولاً.

هكذا، فإن نتائج الدراسة تتصل بالأسباب الكامنة وراء ثورات الربيع العربي بشكل واضح وقوي الدلالة. إن النتائج تكشف عمّا يمكن وصفه بالعوامل التي كانت كامنة وتعتمل في المستويات المختلفة تجاه حالة القصور الديمقراطي الذي كان سائداً قبل الربيع العربي. لذا، فإن عملية تحليل اتجاهات الرأي العام العربي نحو النظم الحاكمة ومؤسسات الحكم والدولة، بمختلف تمثلاتها وممارساتها، تعزز الفكرة الجوهرية التي يمكن استخلاصها واعتبارها سنداً للمسح ذاته، ومسوّغاً لإجرائه، فالرأي العام العربي

كان في الواقع في عام ٢٠١٠ قد فقدَ الصلة تماماً بمؤسسات الحكم القائمة، وأصدر حكمه القاطع والنهائي بشأنها، وحدد طبيعتها الدكتاتورية وانفصالها التام عنه، وهو ما مهد للثورة.

خامساً: معوقات الانتقال والتحول الديمقراطي والمستقبل

تنطلق العديد من المقاربات التي تناولت العجز الديمقراطي العربي من الربط شبه الميكانيكي بين انعدام الديمقراطية وتدني مؤشراتها ودور العوامل الخارجية. ومع أن الدراسات الحديثة قد أولت تلك العوامل أهمية خاصة على مستوى بنية النظام العالمي، تجاوزت المقاربات والتحليلات التي كانت ترى في الاستعمار والمؤامرات الخارجية أو التدخل الأجنبي فقط، كما يرى الكثير من التحليلات العربية، الأسباب الكامنة وراء الدكتاتورية والتسلطية العربية، إضافة إلى ما تلاقيه الحكومات العربية من دعم خارجي طالما ظلت أمينة على المصالح الغربية، فإن هناك حاجة إلى التعرّف إلى ما قد تعرّض له الرأي العام العربي من مؤثرات مختلفة أدت إلى تشكيل وعيه ومقاربته واتجاهاته نحو دور العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الحالة العربية والعجز الديمقراطي مقابل التسلطية والدكتاتورية(١٥). عليه، فقد تم سؤال المستجيبين عن دور ١٨ عاملاً في الحيلولة دون التحول إلى الديمقراطية، منها عوامل خارجية؛ أي مرتبطة بالوضع الإقليمي، وبعضها عوامل داخلية ذات ارتباط بالوضع السياسي الداخلي، وطبيعة الأنظمة السياسية في تلك الأقطار، وعوامل داخلية ذات طبيعة ثقافية واجتماعية.

لذلك، فإن نتائج المسح وتحليل المؤشرات المعبّرة عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو ما يراه معيقات للديمقراطية وعمليات الدمقرطة من انتقال أو تحول

(١٥) احتلّت مسألة الثقافة العربية والإسلام والديمقراطية اهتمام عدد كبير من الدراسات الغربية، من أمثلتها: Ibrahim El-Badawi and Samir Makdisi, eds., *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (London: Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2010); Nicola Pratt, *Democracy and Authoritarianism in the Arab World* (New York: Lynne Reienner Publishers, 2006); Larry Diamond, Mark Plattner and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in the Middle East* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2003); Moataz A. Fattah, *Democratic Values in the Muslim World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006); Muqtedar Khan, ed., *Islamic Democratic Discourse: Theories, Debates and Philosophical Perspectives* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006); Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2007); Larbi Sadiki, *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2009), and Oliver Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

ديمقراطي في الوطن العربي تستحق الاهتمام. ومن المهم الإشارة إلى اختلاف اتجاهات الرأي العام في بلدان المشرق عن بلدان المغرب في أثر العوامل الخارجية في اعتبارها معيقات للتحول الديمقراطي، ففي حين يعطي مستجيبو بلدان المشرق أثراً أكبر لاحتلال العراق وتداعياته، فإن هذا العامل أقل تأثيراً في بلدان المغرب. وينطبق هذا الأمر على أثر استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي هناك كعامل معيق للتحول الديمقراطي وعدم الاستقرار الإقليمي بوصفه عاملاً آخر، ومع ذلك فإن هناك تقارباً في توافق المستجيبين في البلدان كافة على أن عدم رغبة الولايات المتحدة بوجود ديمقراطية في بلدانهم عامل معيق للتحول الديمقراطي. وفي حين أن مستجيبي الأردن، ولبنان، وفلسطين، والسعودية، ومصر، والمغرب، يعطون وزناً حقيقياً لعامل عدم وجود أنظمة ديمقراطية مجاورة بوصفه عاملاً معيقاً للمسيرة الديمقراطية، فإن مستجيبي السودان، واليمن، والجزائر لا يعطون المستوى نفسه من الأهمية لهذا العامل.

إن مجرد القيام بوصف النتائج والمؤشرات الكمية، ناهيك بتحليلها الكيفي، يبيّن إلى أي مدى تنتشر الاتجاهات التي تقيم علاقة ليست سببية بالضرورة بين العجز والتخلف الديمقراطي والعوامل الخارجية، رغم عدم الاكتفاء بها وحدها عاملاً مفسراً، بل نجد مؤشرات تعطي أهمية للعوامل الداخلية. إن ما يمكن استخلاصه والركون إليه هو أن التجربة السياسية العربية المعاصرة، وترسخ الدكتاتورية والتسلطية في الأقطار العربية، تقف تماماً وراء ما كشفته المؤشرات، ويمكن أن يفسر لنا كيف يفهم الرأي العام العربي المعوقات، ولماذا يراها مرتبطة وناجمة عن العوامل الداخلية؟ إن ذلك يبدو أكثر دلالة أيضاً من خلال تناول وتحليل السياقات الخاصة بأقطار الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا، بشكل خاص، قبل اندلاع الاحتجاجات والثورات وإسقاط النظام، وكيف كانت الهتافات والرايات في ساحات الاحتجاج تنادي بالحرية والديمقراطية والكرامة. كما أن هذه الاتجاهات عبرت أيضاً عن قوة وثبات عقب الربيع العربي استناداً إلى ما بيّنته نتائج مسوح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية التي جرى تنفيذها من قبل مؤسسات مختلفة خلال الأعوام ٢٠١١، و٢٠١٢، و٢٠١٣[١٦].

---

(١٦) قارن مع نتائج مشروع قياس الرأي العام العربي (المؤشر العربي ٢٠١١) الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات عام ٢٠١١، في: «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>، و«نتائج ذات المسح (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣)،» <http://www.calameo.com/read/001231435800e09bf48cf>.

إن أكثرية المستجيبين متوافقة على أن غياب القوانين التي تحمي الممارسة السياسية هي عامل معيق للتحول الديمقراطي. وتتوافق نسب كبيرة تراوح بين ٦٦ بالمئة ـ ٩١ بالمئة على أن انتشار الفساد المالي والإداري في هياكل بلدانهم هو من العوامل المعيقة للمسيرة الديمقراطية في بلدانهم. كما أن الرأي العام العربي، وإن تباين بين دولة وأخرى، متوافق على عدم رغبة أصحاب المصالح السياسية في وجود ديمقراطية في بلدانهم (٦٣ ـ ٨١ بالمئة)، وعدم رغبة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى بوجود ديمقراطية (٦٠ ـ ٨٢ بالمئة)، هي عوامل معيقة للتحول الديمقراطي.

إن أية مقارنة بين نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠ والمسوح المماثلة، تعزز قوة الاتجاهات ذات البعد المفهومي والمعرفي المتعلق بالديمقراطية. كما أن النتائج المقارنة تؤكد أن هناك ثباتاً ظاهراً يمكن قياسه لما كشف عنه مسح مركز دراسات الوحدة العربية من قدرة للمواطن العربي على تحديد المكوّنات الأساسية للديمقراطية كنظام وأسلوب للحكم، وهي المكوّنات التي تتفق عموماً مع الفهم العالمي السائد للديمقراطية، نظرية وممارسة تقريباً. إن ذلك إشارة إلى انتشار قيم واتجاهات ومفاهيم الديمقراطية في الفكر والثقافة العربية، بما في ذلك في المستويات الشعبية للرأي العام بشكل عابر للحدود القطرية، بما يؤكد الظواهر وقوتها على المستوى العربي العام، ودلالات ذلك المختلفة على الحاضر والمستقبل.

إن ما كشفت عنه دراسة وتحليل نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية يرتبط بالجدل بشأن الديمقراطية وسبل تحققها عملياً، بعد أن قامت الجماهير العربية بدورها التاريخي في المعادلة، وبيّنت مدى التزامها بالديمقراطية ونضالها من أجلها على كل المستويات، بل أنجزت أهم خطوات الثورة في سبيلها. ورغم ما يمكن ملاحظته اليوم في مسيرة الديمقراطية ودلالات ما يجري في أقطار الربيع العربي من إرباك وتوتر، بل واحتراب ظاهر وسعي لبعض القوى السياسية إلى اختطاف الثورة وحصر الديمقراطية في ما أنتجه صندوق الانتخابات، فإن نتائج المسوح المختلفة عن الاتجاهات الديمقراطية في الرأي العام في الوطن العربي تبدد القلق وتعزز الأمل في مستقبل ديمقراطي حقيقي. فقوة الاتجاهات الديمقراطية قبل الربيع العربي، وثباتها عبر الربيع العربي وعقبه، دليل حياة، وهو سيكون حاسماً في إنجاز الأمل الديمقراطي ومواصلة مسيرة النهوض.

ولعل النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، هي أن هناك قناعة راسخة بالديمقراطية كنظام حكم لازم وملائم ومطلوب التحقق في مواجهة الدكتاتورية والتسلط القائم. إن لذلك صلة قوية أيضاً بمدى انتشار هذه القناعة أو القيمة والاتجاه مناقضة لما شاع في الدراسات الغربية وبعض الدراسات العربية المكررة لها من أن الثقافة العربية والبنية الاجتماعية العربية معاكسة للديمقراطية ومناقضة لقيمتها ومبادئها. لذلك، فإن وجود الدكتاتورية ورسوخها عربياً، لا يفسر بمعيارية تلصق العجز بالثقافة العربية والدين الإسلامي، بل إن استمرار ورسوخ الدكتاتورية يمكن تفسيره ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وأنتجتها مجدداً النظم الدكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي للطبقات الحاكمة وتحالفاتها المصلحية أيضاً. فالمواطن العربي خاضع لتلك البنى ومخرجاتها اليومية، إلا أنه، رغم ذلك، كما بيّنت الدراسات الإمبيريقية، يرغب في الديمقراطية ويحدد المكوّنات التي يرى أهمية وجودها في الحياة السياسية.

مقدمة

ينشغل مركز دراسات الوحدة العربية منذ تأسيسه في سبعينيات القرن العشرين بالدراسات والبحوث التي تمحورت بشكل متواصل حول القضايا والانشغالات والتحديات الرئيسية والكبرى التي تواجه العرب على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبقدر ما كان المركز عبر العقود التالية لإنشائه ملتزماً في عمله بكل ما يهم الوطن العربي، وحريصاً على إشراك المفكّرين والعلماء والمثقفين العرب، على اختلاف توجهاتهم، في أنشطته، تخطيطاً وتنفيذاً، وتوفير السبل الكفيلة بتمكينهم من المساهمة في صوغ الرؤى العربية الملائمة للتحديات والانشغالات والهموم العربية، بقدر ما سعى بشكل متواصل إلى اعتماد المقاربات العلمية والمنهجية وتطويرها وتطويعها لخدمة قضايا الوطن العربي والبحث عن إجابات للتحديات يمكن أن تسهم في تحقيق النهضة والتقدم العربيين.

تحقيقاً لهذه الأهداف، فكر المركز وخطط وعمل منذ عقود من الزمن على إنجاز جملة مشاريع بحثية وعلمية تلتصق بتلك الأهداف العربية الكبرى التي عبّر عنها بيان تأسيس المركز، والتقت حولها أطياف الفكر العربي المعاصر من كل اتجاه. ولعله ليس من قبيل الدعاية للمركز أو المبالغة في تقدير ما قام به القول إن المركز قدم للفكر العربي خدمات جليلة لا يمكن أن ينكر قيمتها ودورها إلا جاحد أو غير مطلع على عمل المركز. لذلك، فقد كان طبيعياً أن يحتل مكانته المرموقة بين أهم مراكز الدراسات والبحوث العربية البارزة في التصنيفات العالمية، بينما حافظ على جدارة بحثية علمية وعلى استقلالية عن الدول والحكومات، ووفر مجالاً وفضاءً مفتوحاً للفكر والعمل العربي المشترك على المستويات غير الحكومية.

من بين أهم ريادات المركز وإنجازاته، كان مشروع استشراف المستقبل العربي الذي قام به المركز وشارك فيه العلماء والمفكرون العرب من مختلف الساحات العربية، ومن دائرة واسعة من التخصّصات العلمية. كانت المنطلقات الرئيسية للمشروع الرائد تقتضي أن يتم دراسة وتحليل جملة القضايا والتحديات التي لا يمكن دون تناولها التوصل إلى فهم للواقع أو إمكانية النظر إلى المستقبل بكل مكوناته ومحدّداته ومآلاته. من بين تلك المسائل المحورية، برزت الديمقراطية لتحتل مكانتها في الفكر والوعي العربي، إضافة إلى التنبيه إلى أهمية دراستها في الواقع المباشر والمعيش. لذلك قام المركز بإجراء ونشر دراسات وأعمال متعددة، ونظم مؤتمرات وندوات مفصلية على طريق تطوير مقاربات عربية للتحديات التي تواجه العرب عوضاً من مواصلة الاتكال على أطروحات غربية أو استشراقية أقل ما يمكن أن توصف به أنها لم تنطلق من فهم موضوعي للواقع العربي، ولا تضع في اعتبارها آلام العرب وآمالهم.

أنجز المركز أعمالاً فكرية ونشر دراسات عبّرت عن وساهمت في إنجاز التطورات التي عرفها الفكر العربي المعاصر الذي أنتج مساهمات نظرية بشأن الديمقراطية التي أصبحت مكوّناً أساسياً ضمن عدته النظرية ومواقفه الفكرية. فلقد كانت النتيجة الفكرية الأبرز هي المشروع النهضوي العربي الذي أنجزه المركز، وشاركت فيه كل القوى الفكرية والسياسية العربية بمختلف توجهاتها. لقد عبّر المشروع عن مدى مركزية الديمقراطية، ومستوى إدماج القيم العالمية والمفاهيم المرتبطة بالممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، وحازت هذه القيم أولوية بين أهدافه الرئيسية. لذلك أصبح الفكر العربي بكل تياراته مجمعاً على تلك القيم والمفاهيم بشكل أكثر وثوقية وثباتاً يمكن الركون إليه في مواجهة دعاوى الاستثناء والاستعصاء.

إلا أن ما يمكن وصفه بالإجماع الفكري العربي حول الديمقراطية، مفهوماً وممارسة، وأوليتها كهدف نهضوي، ظل غير كافٍ لدحض الأطروحات والمقاربات الاستشراقية أو الغربية التي أمعنت في إبراز ما وصف استثناء واستعصاء عربياً على الديمقراطية. لذلك تم التفكير في إنجاز دراسة ميدانية لمعرفة اتجاهات الرأي العام العربي، ومدى سريان القيم الديمقراطية والمفاهيم المتصلة بها على مستوى الجماهير العربية. كانت التقاليد التي أرساها ويحرص عليها المركز قد أملت اتباع منهجية إمبيريقية من خلال المسح الاجتماعي للاتجاهات السائدة، فجرى تنفيذ مسح في عدد من الأقطار العربية وبعيّنة تمثيلية مناسبة، وفقاً للاعتبارات العلمية المؤسسة في مجال بحوث واستطلاعات الرأي العام، وهو البحث الذي قام به المركز باتفاق مع المؤسسة

العربية للديمقراطية، وتم تنفيذه بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عام ٢٠١٠.

هذا الكتاب ليس دراسة ميدانية، بل عرض وتحليل لنتائج هذا المسح ومقارنتها بنتائج مسوحات ودراسات مماثلة جرت في أوقات مختلفة، وهو ما يسمح بأفق أوسع للمقارنة. كما يقدم الكتاب تحليلاً للنتائج ضمن سياق تاريخي وفكري لدراسات وبحوث الرأي العام، مع الإشارة إلى واقعها العربي، بينما يجري تحليل الاتجاهات نحو القيم والمثل الديمقراطية ضمن السياق الذي نمت وتطورت فيه مقاربة الفكر العربي المعاصر للديمقراطية.

يعرّف **الفصل الأول** بعنوان: «مسوح اتجاهات الرأي العام والسياق العربي»، باختصار، ببحوث الرأي العام وأهميتها، وبخاصة في النظم الديمقراطية منذ أن أصبحت حقلاً علمياً له قواعده ومنهجياته المستقرة، ويشير إلى مكانة الاستطلاعات والقياسات في اكتشاف وتحديد اتجاهات الرأي العام نحو مسائل أو ظواهر أو مضامين معيّنة. يتناول هذا الفصل الوضع الذي نشأت فيه بحوث الرأي العام واستطلاعاته العربية، وما تواجهه من تحديات على كل المستويات، ويحلل الجوانب المتصلة بالرأي العام العربي محل القياس والدراسة والتحليل، رغم ما يمكن أن يثار في وجه وجوده كظاهرة عابرة للحدود القطرية من اعتراضات. يُخصَّص حيّز مناسب ضمن الفصل الأول لتناول وتحليل السياقات العربية والإقليمية والكونية التي جرى أثناءها وفي ضوئها إجراء مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، ويعرض للرؤى الفكرية عن الديمقراطية والتحليلات المتصلة بما جرت العادة في الأدبيات المختصّة على وصفه بالاستثناء العربي وحالة استعصاء الثقافة والمجتمع العربي على الدمقرطة.

كما يقدم الفصل الأول شرحاً لمضمون مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية ومنهجيته، والظروف التي رافقت إنجازه، والتي قادت أيضاً إلى التأخير في الإعلان عن نتائجه. كما يقدم ما يناسب من أدوات للتعرّف إلى وجود اتجاهات للرأي العام العربي نحو الديمقراطية وقوتها، ودلالات ذلك وصلته بالتصورات التي تنتشر بين عامة الناس بشأن النظام الحاكم ومؤسساته. ويجري الاهتمام أيضاً بالخصائص التي تميّز مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية من غيره من المسوح المشابهة وإن كان يشترك معها في المنهجيات أو بعض الاهتمامات لتنتهي المناقشة في هذا الفصل بتقديم شرح ملائم للأوضاع العربية في سياقاتها المختلفة وقت إجراء البحث الميداني، وعلاقة تلك الأوضاع والسياقات بالمسح ودورها في إبراز أهميته الموضوعية ضمن

الأهداف والانشغالات التي حكمت عمل ونشاط مركز دراسات الوحدة العربية منذ إنشائه وميّزت مساهمته الفكرية.

يمثّل **الفصل الثاني** بعنوان: «الديمقراطية عربياً: الثابت والمتحوّل»، جهداً مركّزاً وملخصاً لتأصيل موضوعة أو مفردة الديمقراطية في الفكر العربي وتطوراتها، وما خضعت له من تحولات وفقاً للتغييرات في السياقات المحدّدة لمواقف واتجاهات ورؤى المفكرين العرب على اختلاف مقارباتهم ومواقفهم أو انتماءاتهم السياسية والفكرية أو الأيديولوجية. لذلك، فإن هذا الفصل من هذا الكتاب يقدم عرضاً للمحطات التي مرت بها موضوعة أو أطروحة الديمقراطية في الفكر العربي منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة إلى يومنا هذا، ويسجل الإسهامات والحوارات والجدل الذي ظل معتملاً بين المفكرين العرب، والتي لا يمكن فهم اتجاهات الرأي العام العربي وتحولاته نحو الديمقراطية من دون الإحاطة الملائمة بها وتقديم إطار تفسيري لها.

ذلك الجدل كان نتاجاً وأسيراً في الوقت ذاته للسياقات المختلفة التي نشأ وتطور فيها مثلما تأثر بالتطورات السياسية والاقتصادية التي مر بها الوطن العربي في علاقته بتاريخه وثقافته وتراثه من ناحية، وعلاقته بالخارج من ناحية أخرى، وهو ما عكسته البنى والهياكل السائدة خلال نحو قرنين من الزمان. ويخلص الفصل الثاني إلى أن الفكر العربي المعاصر قد أنجز مراجعة تاريخية بجميع المقاييس والاعتبارات، وهو اليوم يتضمن ويتوفر على تصور وفهم للديمقراطية يعكس عمقاً ورؤية تتجاوز ما كان قد اتسم به من تردّد أو تعلق بالماضي أو بارتباك في ترتيب الأولويات، وهو ما يعكسه ويعبر عنه المشروع النهضوي العربي الذي يختتم هذا الفصل بتقديم أهم عناصره المعبرة عن قوة ورسوخ الديمقراطية في الفكر العربي.

ينطلق **الفصل الثالث** بعنوان: «الديمقراطية: المفهوم والمكوّنات والشروط»، من القناعة بأنه، رغم أهمية الإنجاز الفكري العربي بخصوص الديمقراطية، فإن ذلك يظلّ مجرد تطور على المستوى النخبوي ما لم تسنده قوة في سيادة أو رسوخ القيم والمفاهيم والمثل الديمقراطية على مستوى الثقافة الشعبية أو بين عامة المواطنين العرب. لذلك، فإن هذا الفصل يتناول نتائج المسح ويعرض لها لاكتشاف وبيان وجود تلك الاتجاهات الديمقراطية في الوعي الشعبي لعموم العرب. لقد ظلت حقيقة ومضمون المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية في مستواها الشعبي بمنأى عن البحث والتحليل، لذلك كانت هناك مبرّرات قوية ومتعددة لسدّ هذا النقص في المعرفة العلمية بشأن الديمقراطية عند العرب بشكل عام، وتشخيص هذا المفهوم ومكوناته وعناصره الرئيسية، وهذا ما كان

دافعاً في المقام الأول إلى القيام بمسح لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وهو جوهر المادة الوصفية التحليلية التي يقدمها هذا الفصل. لذلك، فإن محور التركيز في هذا الفصل هو عرض وتحليل أهم نتائج قسم من مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، والمتعلق بقياس مدى إدراك المواطنين العرب لمفهوم الديمقراطية وتحديد مضامينها ومكوّناتها. كما يحاول من خلال عرض وتحليل النتائج وسياقاتها الكيفية معرفة ماذا تعني الديمقراطية للمواطن العربي.

ينطلق **الفصل الرابع** وعنوانه: «الديمقراطية في الواقع العربي ... مقدّمات الاحتجاج والثورة»، من وصف وتحليل السياقات العربية التي تم إجراء مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية في ظلها. يصف هذه الفصل محللاً الأوضاع العربية على صعيد علاقة الدولة بمواطنيها والحريات والحقوق وحالة التغوّل للسلطات الحاكمة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية على المجتمع والمعارضة، وإفتئاتها على تنظيماته ومنظماته، وتضييقها لدائرة الحقوق لأقصى نطاق قاد إلى الانفجار. هكذا فإن هذا الفصل مخصّص لتحليل ما يمكن وصفه بالعوامل التي كانت كامنة، وتعتمل في المستويات المختلفة بالنظر إلى القصور الديمقراطي الذي كان سائداً قبل الربيع العربي. من هنا يجري وصف وتقديم اتجاهات الرأي العام العربي نحو النظم الحاكمة ومؤسسات الحكم والدولة بمختلف تمثلاتها وممارساتها. إن هذا يعزّز الأطروحة الأساسية التي يستند إليها المسح وهذا الكتاب، من أن الرأي العام العربي كان في الواقع في عام ٢٠١٠ قد فقد الصلة تماماً بمؤسسات الحكم القائمة، وأصدر حكمه القاطع والنهائي بشأنها، وحدد طبيعتها الدكتاتورية وانفصالها التام عنه، وهو ما مهد للثورة.

ينطلق **الفصل الخامس** بعنوان: «معوقات الانتقال والتحول الديمقراطي»، من أن المقاربات التي تناولت الديمقراطية في الوطن العربي كثيراً ما أقامت ربطاً شبه ميكانيكي بين انعدام الديمقراطية وتدني مؤشراتها ودور العوامل الخارجية. ومع أن الدراسات الحديثة بشأن التخلف أو الاستثناء الديمقراطي العربي قد أولت تلك العوامل أهمية خاصة على مستوى بنية النظام العالمي تجاوزت المقاربات والتحليلات التي كانت ترى في الاستعمار والمؤامرات الخارجية أو التدخل الأجنبي منعزلاً عن غيره من الديناميات، كما ترى الكثير من التحليلات العربية الأسباب الكامنة وراء الدكتاتورية والتسلطية العربية، إضافة إلى ما تلاقيه الحكومات العربية من دعم خارجي طالما ظلت أمينة على المصالح الغربية، فإن هناك حاجة إلى التعرف إلى ما قد تعرّض له الرأي العام العربي من مؤثرات مختلفة أدت إلى تشكيل وعيه ومقاربته واتجاهاته نحو دور العوامل

الداخلية والخارجية في تفسير الحالة العربية، والعجز الديمقراطي مقابل التسلطية والدكتاتورية. وبعد أن يقدم هذا الفصل وصفاً وتحليلاً لنتائج الاستطلاع بشأن العوامل الخارجية، يتم استعراض وتحليل المؤشرات المتعلقة بدور العوامل الداخلية، وهو ما يكشف عن كونها تحتل مكانة ذات أهمية لا يمكن تجاهلها في اتجاهات الرأي العام.

كما يجري التعرّض للسياقات الداخلية في أقطار الربيع العربي للتعرّف إلى كيف أمكن لما حدث التأثير في اتجاهات الرأي العام العربي الذي أصبح الآن أكثر وثوقاً من قدراته وعناصر قوته الذاتية، بعد أن تمكّن من كسر حاجز الخوف وإسقاط النظم الدكتاتورية. ويختتم الفصل بمحاولة للمساهمة في تفسير العجز الديمقراطي العربي كما يجري مقارنة بين نتائج المسح الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠، ومجموعة من المسوح المماثلة، والبرهنة من خلال تلك النتائج على ما أضافه المسح من اتجاهات ذات بعد مفهومي ومعرفي. ويجري استخدام تلك المقارنة التحليلية لإقرار أن هناك ثباتاً ظاهراً يمكن قياسه لما كشفه من قدرة للمواطن العربي على تحديد المكوّنات الأساسية للديمقراطية كنظام وأسلوب للحكم، وهي المكوّنات التي تتفق عموماً مع الفهم العالمي السائد للديمقراطية، نظرية وممارسة تقريباً.

وتسعى **خاتمة الكتاب** بعنوان: «نحو إطار تفسيري» إلى تقديم مقاربة تفسيرية للخلفيات والعوامل التي أدت الدور المؤثر في جعل الرأي العام العربي يتبنّى هذه الاتجاهات، وأسباب وجودها وظهورها بهذا المستوى والقوة، كما جاء في نتائج المسح. إن الاتجاهات كمستوى من مستويات الثقافة السياسية عرضة للتغيير بتأثير عوامل وديناميات مختلفة ذات صلة بالممارسة المعيشة والدوافع المختلفة لمكوّنات المجتمع وفئاته المختلفة التي تتم أيضاً ضمن سياقات متنوعة وتتأثر بديناميات داخلية وإقليمية وخارجية. لذلك سنحاول في خاتمة الكتاب تقديم مقاربة تفسيرية لهذه العوامل والسياقات، بما يبيّن أن التغييرات الاتجاهية لم تحدث في فراغ، ولم تكن معزولة عن البيئة بمستوياتها المختلفة، مثلما لم تجرِ بمعزل عن التحولات والمساهمات التي قدمها الفكر العربي عن الديمقراطية.

وبما أن هذا الكتاب ليس دراسة ميدانية في حدّ ذاتها، بل تحليل للتقرير الخاص بنتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي أُعدت له استمارة استبيان مشتركة تناولت أيضاً مسألة الوحدة العربية، لذا فقد اكتفينا في **الملحق** بإيراد القسم الخاص بالديمقراطية من استمارة الاستبيان من دون تناول المنهجية المعتمدة في المسح ضمن محتوياته بالتفصيل.

لقد عزّزت النتائج من أطروحة هذا الكتاب بشأن انتشار قيم واتجاهات ومفاهيم الديمقراطية في الفكر والثقافة العربية، بما في ذلك في المستويات الشعبية للرأي العام بشكل عابر للحدود القطرية، بما يؤكد الظواهر وقوتها على المستوى العربي العام ودلالات ذلك المختلفة على الحاضر والمستقبل. ولذا، فإن مؤلف هذا الكتاب يحدوه أمل في أن يسهم هذا العمل في تعميق الوعي بأهمية بحوث الرأي العام واتجاهاته على المستوى العربي، وأن يساهم في إثارة الاهتمام بها، وبخاصة في القيام بدراسات تفصيلية على المستويات القطرية، وعلى المستويات المقارنة. ويطمح الكتاب بذلك إلى المساهمة في الجدل حول تلك الظاهرة التي صاحبت ظاهرة الدمقرطة الكونية، والتي انطلقت موجاتها المتوالية لتغطي بقاعاً متفرّقة في قارات العالم المختلفة، بينما بدا الوطن العربي بمنأى عنها وعمّا رافقها من تحولات رغم تأثيرات وانعكاسات العولمة، وإطلاق تجارب الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، واستمرار اندماج الوطن العربي ضمن الاقتصاد العالمي، وتعرّض الرأي العام العربي لمؤثرات الإعلام المعولم أيضاً.

كما نأمل أن يثير الكتاب من الجدل ما تقتضيه المسائل التي تناولها حول الديمقراطية ومدى أهمية قوة الاتجاهات المعبّرة عنها في الرأي العام في سياق الجهود الرامية إلى تحققها عملياً بعد أن قامت الجماهير العربية بدورها في المعادلة، وبيّنت مدى توقها للديمقراطية ولممارستها على كل المستويات، بل أنجزت أهم خطوات الثورة من أجلها. إن من شأن ذلك أن يغذّي الأمل في مستقبل ديمقراطي حقيقي مهما بلغ مستوى أو درجة الإحباط مما تحقق حتى الآن، فقوة الاتجاهات الديمقراطية وثباتها عبر سنوات سبقت الربيع العربي وأعقبتها، كما تبيّن المقارنة بين الاستطلاعات المختلفة، دليل حاسم على قوة وثبات هذه الاتجاهات.

يوسف محمد جمعة الصواني

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣

الفصل الأول

مسوح اتجاهات الرأي العام والسياق العربي

تمهيد: في أهمية مسوح واستطلاعات الرأي العام والحالة العربية

لقد أصبحت بحوث واستطلاعات الرأي العام منذ النصف الثاني من القرن العشرين مكوّناً مهماً وأساسياً في الحياة الديمقراطية، فأقبلت على إجرائها مؤسسات مختلفة التوجهات والطبيعة والهدف، بينما تطورت قواعدها وأصولها المنهجية في الجامعات ومراكز البحوث، وانتشرت في أغلب بلدان العالم. وإضافة إلى أهمية قياس الرأي العام واستطلاعه، ورصد وتحليل توجهاته، فإنه مثلما تبيّن التجارب العالمية المقارنة، فإن الاستطلاع والرصد والتحليل والقياس تجعل من الرأي العام وبحوثه عاملاً ووسيلة مساعدة على نشر الثقافة الديمقراطية، وأحد مكوّنات الإصلاح والانتقال الديمقراطي[(١)].

نشأت فكرة ومنهجية قياس استطلاعات الرأي العام في الدول الديمقراطية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، جنباً إلى جنب مع نشوء وتطور نظم الانتخابات على المستويات الفدرالية، وفي الولايات، كما ارتبطت بقوة بالتطور السريع في بحوث التسويق التجاري التي كرّست أهمية اتجاهات المستهلكين في الصناعة والتسويق. وقد انتشرت البحوث والدراسات المتعلقة بالرأي العام في مختلف مناطق العالم وارتبطت بموجات الدمقرطة التي شهدتها مختلف القارات، بينما ظل الوطن العربي بمنأى عنها. هكذا، فإن دراسات ومسوح الرأي العام في الأقطار العربية ظلت حقلاً أو مجالاً متأخراً إلى حدّ كبير مثله مثل الحياة السياسية التي ما زالت تعاني القيود

(١) ماجد عثمان، **قياس الرأي العام من النظرية إلى التطبيق** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ٢ ـ ٢٦، وصدفة محمد محمود ونجوان فاروق شيحة، «دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسيات العامة: بحث مقدَّم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول الرأي العام: استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: النظرية والتطبيق،» الجامعة الإسلامية بغزة، <http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03/pres_%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a3%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-%d9%81%d9%89-%d8%b5%d9%86%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9.pdf>.

والممنوعات، مع أن هناك حاجة متزايدة إلى التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام في مختلف المجالات. وليس هناك حتى الآن أي مؤشرات حقيقية لتطور علمي جادّ حول ما يرتبط بالرأي العام واستطلاعه وقياسه، فضلاً عن رصد وتحليل اتجاهاته، وبخاصة نحو مسائل الديمقراطية والتغيير السياسي التي تمثل اليوم مسألة جوهرية في ما يجري من حوارات على كل المستويات. لذلك، فإن هناك حاجة إلى أن ترتبط هذه البحوث بما شهدته العقود الأخيرة من أهمية ودور لا يمكن إغفاله أو إنكار مركزيته لقياسات اتجاهات الرأي العام، وبخاصة في تقدير وتقييم مسيرة العمل الديمقراطي وآفاق انتشار الديمقراطية في قارات العالم المختلفة، بما في ذلك الوطن العربي[٢].

رغم انطلاق بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي في عدد من البلدان العربية التي نشأت فيها مجموعة من المراكز المتخصّصة، لعل آخرها مركز بصيرة الذي تأسس في مصر عقب انتصار الثورة الشعبية في عام ٢٠١٢، فإن هناك حاجة حقيقية إلى تدارك أهمية بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي وتطويرها، وبخاصة أن هذا الرأي العام يتعرّض باستمرار لمحاولات الاستغلال السياسي والأيديولوجي، ويتزايد عدد الذين يدّعون التعبير عنه أو الحديث باسمه[٣]. فليس هناك بعد اهتمام واسع بالقياس العلمي المنهجي لاتجاهات الرأي العام العربي، والتعرّف إلى مواقفه وتصوراته أو معتقداته، وخصوصاً في ما يتعلق بالحياة السياسية والشأن العام.

لا شك في أن العجز الديمقراطي العربي، وتسلط نظم الحكم، وقمعها للحريات، وانتهاكها للحقوق، جعل بحوث الرأي العام تقف عند نقطة الانطلاق، ولم تتجاوز في كثير من الأحوال المراحل الاستطلاعية أو التجريبية. إلا أنه منذ انطلاق الربيع العربي في عام ٢٠١١، وبفعل التطور اللافت في وسائل الإعلام البديلة، والانتشار الواسع للإنترنت، والبث التلفزيوني الفضائي، فإن استطلاعات الرأي العام بدأت تنتشر بشكل

---

(٢) Larry Diamond, «The Meanings of Democracy: Introduction,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 4 (October 2010), pp. 102-105, <http://www.journalofdemocracy.org/article/meanings-democracy-introduction>.

(٣) من أهم المراكز العربية: الشبكة العربية لاستطلاعات الرأي العام، <http://www.anpop.org.eg>؛ مركز استطلاع الرأي العام (مركز المعلومات واتخاذ القرار ـ مصر)، <http://www.pollcenter.gov.eg>؛ مركز الأهرام، <http://www.ahramdigital.org.eg>؛ مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)، <http://www.css-jordan.org>؛ مركز الاستطلاع والقياس للدراسات، <http://www.cpmo.com.sa>؛ مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي (الأردن)، <http://www.kwcpolls.net>؛ مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام (السعودية)، <http://www.asbar.com>؛ مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، <http://www.mesc.com.jo>؛ المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، <http://www.pcpo.org>؛ والمركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة)، <http://baseera.com.eg/baseera/>.

كبير. رغم ذلك، فإن ما تقوم به مؤسسات إعلامية وصحفية من استطلاعات، لا يمكن تحديد مصداقيتها ودرجة وثوقيتها في أغلب الأحوال، فمعظم ما يجري تنقصه الدقة، إذ ما زالت تلك البحوث تفتقد منهجية واضحة أو مدوّنة، وتقاليد علمية وقواعد منهجية ومهنية متفقاً عليها.

ويبيّن محمد شومان أن من أهم تلك الشروط القواعد التي تحتاجها استطلاعات الرأي العام «الإفصاح عن الجهات الممولة للاستطلاعات والإعلان عن أهدافها، والخطوات الإجرائية والمنهجية المتّبعة، وحظر نشر نتائج الاستطلاع بطريقة انتقائية تساعد في عملية الاستغلال والتوظيف السياسي لنتائج الاستطلاع». ومع أهمية التيقّظ لهذه المسائل ومناقشتها على المستوى العربي، فإن التحدّي الرئيسي هو ذلك المتعلق بتحديد مفهوم وماهية الرأي العام العربي، وهل هو رأي عابر للحدود، ويمثل كلاً مترابطاً متجانساً، أم أنه مجرد حاصل جمع الرأي العام المتكوّن داخل حدود كل دولة عربية على حدة، ولا يهم إن كان ذلك يتصل بقضية عربية عامة أو بقضية قطرية محدودة.

وبصرف النظر عن الجدل بشأن ما يتعلق بتلك المسائل وإشكالياتها، فإن الرأي العام هو معتقدات واتجاهات وآراء الناس (الجمهور أو الجماهير) الذين يبدون أو يعبّرون عن اهتمامهم وانشغالهم الظاهر بالقضايا موضوع البحث. الرأي العام هو ظاهرة يمكن التعرّف إليها وتحديدها وقياسها وتحديد مضامينها واتجاهاتها نحو تلك القضايا أو المسائل المحددة في وقت محدد لصلتها بالمصالح والمعتقدات أو المواقف المستندة الى خلفيات ثقافية أو سياسية أو اجتماعية. لذلك، فإن الرأي العام ظاهرة اجتماعية يمكن التعرّف إليها بوسائل متعددة تشمل المسح الشامل، وهو أفضلها على الإطلاق، إلا أنه، لأسباب عملية، فإن من المتعذّر شموله لكل أفراد المجتمع أو الجماهير، لذلك تجري الاستعاضة عنه بعيّنات مناسبة. هكذا لا يكون الرأي العام حاصل جمع آراء كل أفراد المجتمع، وليس شاملاً لها، بل رأي عيّنات محددة ومحدودة من هذا المجتمع، وفقاً للأساليب الإحصائية المتعارف عليها والمستقرة تطبيقاً في هذا المجال.

وفقاً لذلك، فإن الرأي العام العربي، بالمعنى العابر للحدود، مفهوم يتأسس في الواقع ليس على مجرد فكرة تجميع المواقف القطرية، بل إن القول بوجوده يستند إلى ما يتوافر من عناصر وقيم مشتركة تجمع المواطنين العرب في مختلف الأقطار، بخاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا وأسئلة عربية لها صفة العموم، كالقضية الفلسطينية، أو الصراع

العربي ـ الصهيوني، أو العلاقة مع إيران، أو العلاقة مع الغرب أو الموقف تجاه صعود التيار الإسلامي، مثلاً. ومع أن الرأي العام العربي يمكن أن ينقسم على نفسه تجاه عدد من هذه القضايا، حيث يؤدي المحدد الإقليمي دوراً أساسياً، فإن مفهوم الرأي العام العربي مماثل لمفهوم الرأي العام العالمي أو الإقليمي. إنه تعبير عن الاتجاهات السائدة في هذه المنطقة المحدّدة من العالم، المتميّزة جغرافياً وثقافياً، وتجمعها مكوّنات مشتركة أبرزها اللغة والثقافة والتاريخ[٤].

أولاً: اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: المحدّدات والسياقات

يكاد يكون موضوع الديمقراطية والانتقال والتحول الديمقراطي والتأسيس للديمقراطية في الوطن العربي واحداً من أكثر الموضوعات تداولاً ونقاشاً وبحثاً، وهو لا يقلّ بذلك أهمية عن مفردات أخرى مثل: التنمية، التحول الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة معضلات، مثل: البطالة والفساد. إن النقاش حول الانتقال والتحول الديمقراطي وآلياتهما ومعيقاتهما نقاش قديم حديث ومتجدد. فمنذ نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي أصبحت الديمقراطية وغيرها من المفردات المرتبطة بها متداولة في خطاب المثقفين والنخب والمحللين العرب، بل أصبحت، تدريجياً، جزءاً من الخطاب الرسمي لبعض أنظمة الحكم العربية أيضاً.

لقد تأثر الحوار حول الانتقال والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، على مدار العقود الأربعة الماضية، بالعديد من العوامل والمتغيّرات التي ساهمت، بدرجات متفاوتة، في إعادة إنتاج النقاش حول الديمقراطية ومعيقاتها في الوطن العربي. كان واضحاً أن النقاش حول أسس الديمقراطية وعناصرها ومحدّداتها يتضمن العديد من القضايا المرتبطة بالكثير من العوامل والمتغيّرات الدولية والإقليمية والمحلية التي شهدها الوطن العربي. كما ساهمت هذه المتغيّرات والتحولات أحياناً في أن يكون التحول الديمقراطي هو الأولوية الأولى للنقاش والحوار بين النخب العربية وأنظمتها السياسية، أو أن يتراجع هذا التحول ليصبح موقعه في مراحل معينة في أسفل قائمة الأولويات.

---

(٤) حول أهمية الرأي العام وطبيعته، انظر: أحمد بدر، **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه** (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

إن متغيّرات، مثل الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم كانت واحدة من المتغيّرات التي أثرت في النقاش والحوار حول الدمقراطة بوصفه واحداً من العناصر المهمة في سياسات بعض الدول الكبرى في العالم. كما إن الأحداث الكبيرة التي شهدها الوطن العربي خلال العقود الأربعة الماضية مثل: تحولات الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واحتلال العراق، والحروب أو النزاعات، والصراعات الداخلية في بعض الأقطار، إضافة إلى صعود حركات الإسلام السياسي بوصفها أطراً سياسية وشعبية معارضة ومؤثرة في المجتمعات العربية، قد ساهمت في أن يأخذ الحوار حول الديمقراطية أبعاداً وعناصر جديدة. كما إن التحولات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة، وانتشار التعليم وثورة الاتصالات وميلاد وانتشار أدوات وآليات اتصال جديدة بين فئات المجتمعات العربية، قد ساهمت أيضاً بفاعلية في النقاش حول آليات التحول الديمقراطي ومعيقاته، وأدت دوراً أساسياً في خلق مجالات عامة وشبه عامة للتواصل والنقاش والتأثير خارج إطار المجالات المتاحة تقليدياً.

متأثراً بالعوامل السابقة، فقد تضمن النقاش خلال العقود الأربعة الماضية العديد من الموضوعات ذات الأهمية في ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية، وبآليات الانتقال والتحول الديمقراطي ومعيقاته. ومع أهمية ذلك، فإن ما نحن بصدده هنا ليس مسحاً لتحديد كل مكوّنات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية في مستويات المعتقدات والآراء والاتجاهات، بل يقتصر عملياً على التعريف والتعرّف إلى الاتجاهات وتحليلها، فهي أكثر مكونات الرأي العام يسراً في التعبير عنها كمياً، وقياسها أيضاً. لذلك فإن محور التركيز هو ضمن القضايا المثارة حول الديمقراطية بشكل عام، والتي برزت خلالها العديد من الأسئلة المهمة مثل:

- هل خصوصية المجتمع العربي وثقافته يشكلان عائقاً أمام الانطلاق نحو تحول ديمقراطي أسوة بالمجتمعات الأخرى؟ وهل النظام الديمقراطي يتواءم وثقافة المجتمع العربي؟ وهل هذا المجتمع العربي مهيأ للحكم الديمقراطي؟

- إن الدمقرطة في الوطن العربي تواجه معضلة تتمثل بأن البديل للأنظمة السياسية القائمة هو الفوضى وعدم الأمان والاستقرار.

- عدم وجود قوى ديمقراطية تؤمن بتداول السلطة واحترام رغبات المواطنين، مقابل وجود قوى إسلامية هي الأكثر تنظيماً والأبلغ تأثيراً والأشد قدرة على الاستيلاء

على السلطة من خلال انتخابات حرة لمرة واحدة، فتتمسك بها بعد ذلك من دون أدنى احترام لمبدأ تداول السلطة.

• إن الديمقراطية بوصفها مفهوماً وممارسة هي مفهوم وآلية خارجية (غربية) تتم محاولة فرضها على دول ومجتمعات عربية ترفضها ولا تؤمن بها.

• إن أكثرية الأنظمة السياسية في الوطن العربي استطاعت أن تتبنّى بعض الإجراءات والآليات ذات الطبيعة الديمقراطية مع احتفاظها بالهياكل السلطوية، ما حال دون فسح المجال أمام خوض غمار تجربة الانتقال والتحول الديمقراطي.

لذلك، وتقديراً لأهمية هذه السياقات أجريَ مسح تم من خلاله استطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وهو المسح الذي أنجزه مركز دراسات الوحدة العربية لمصلحة المؤسسة العربية للديمقراطية، ونفّذه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أواخر عام ٢٠١٠. وبقدر ما انطلق التفكير والعمل بالمسح من قناعة بأنه من الضروري تلمّس اتجاهات المواطنين الأفراد نحو هذه المسائل، فقد كان من الضروري أيضاً إدراك الإشكالات التي تواجه بحوث واستطلاعات الرأي العام التي تتأثر تماماً بمستوى الديمقراطية السائد، وبالمدى الذي تعبر فيه النخب الحاكمة عن الرأي العام. إن غياب الديمقراطية وقمع حقوق الإنسان وانتهاكها والتعدّي على الحريات العامة في أغلب الأقطار العربية عناصر مثبطة لتشكيل رأي عام مستقل، كونه يعتمد أساساً على إمكانية الناس لممارسة التعبير عن آرائهم بحرية ومن دون خوف.

من هنا، فإن التعرّف إلى الرأي العام العربي نحو الديمقراطية يصبح مهمة أكثر صعوبة، وخاصة أن أدبيات الرأي العام تشترط توافر المعلومات، وحرية النقاش، ووجود فضاء عام مفتوح حتى يمكن للرأي العام أن ينشأ أساساً. لكن ذلك لا ينبغي أن يكون حائلاً يجعلنا نحجم عن القيام بالاستطلاع والقياس، فرغم عدم توافر مكوّنات النظام الديمقراطي، فإن هناك فرصاً دائمة لوجود رأي عام، ولو كان في مستواه الكامن الذي، وإن اختفى، يظل مؤثراً في تحديد اتجاهات السكان ومواقفهم السلوكية. إن ذلك لا يعني بالطبع أن نتجاهل محدودية الدلالات التي يمكن استخلاصها من نتائج الاستطلاعات، فهي ليست حقائق ثابتة، بل مجرد مؤشرات ومقاييس تستخرج وفقاً لضوابط علمية يمكن التعرّف إليها وتحديدها في زمن ما تجاه مسألة ما.

ومثلما يبيّن سعيد بن سلطان الهاشمي، فإنه على الرغم من الفجوة الهائلة بين المجتمع والدولة، وبين الحاكم والرأي العام، فإن هناك عوامل وأسباباً تجعل لبحوث

الرأي العام أهمية لا يمكن تجاهلها(٥). إن تلك الأهمية والقيمة تتضح بخاصة بعد ما تحقق من تطورات كمية وكيفية هائلة على مستوى الإعلام العربي والثورة في مجالات الاتصال والمعلومات والنشر الإلكتروني، وهو ما يجعل الوطن العربي بكامله فضاءً عاماً تتفاعل فيه مخرجات تلك العوامل المساعدة مع المقوّمات المشتركة في اللغة والثقافة والتاريخ، لتصوغ رأياً عربياً عاماً يتجاوز الحدود القطرية. هنا أيضاً يؤدي الإعلام الفضائي العابر للحدود دوراً حاسماً في تجاوز سلبيات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ويعطي العرب، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في حالة فقر (٦٥ مليون عربي)، وأولئك الذين لا يجيدون القراءة والكتابة (٧٠ مليون أمي)، فرصاً حقيقية للانتماء إلى هذا الفضاء العام، والمشاركة في تشكيل المزاج والرأي العام العربي، رغم أن الكثير من المحددات ما زالت تؤدي دوراً بارزاً في التقليل من فرص الديمقراطية أو الإصلاح السياسي.

ومن الطبيعي، مثلما يقرر مايكل هدسون، «أن تكون جدوى التعميم بشأن الوطن العربي ككلّ موضع جدل. فالخصوصيات الإقليمية والظروف المحلية والتنوع التاريخي والثقافي في منطقة شاسعة ... تطرح بعض المشكلات المتصلة بهذا الأمر»(٦). لذا، فإن أية دراسة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وبخاصة في مجال قياس اتجاهات الرأي العربي العام، لا بد من أن تضع في الاعتبار أن ما يمكن أن تسفر عنه النتائج يتأثر موضوعياً وذاتياً بعناصر التاريخ والثقافة والوضع الاقتصادي، وكل مكوّنات الصورة الجيوستراتيجية المركبة والخاضعة لتأثير ديناميات داخلية أو خارجية، سواء كان ذلك على المستوى القطري أو الإقليمي. ولا بد أن نضع في أذهاننا أن إجراء مثل هذه المسوح يتم في منطقة تتخذ فيها الحدود الجغرافية والسياسية مكانة بارزة منذ أن تم رسمها كنتيجة لاتفاقية سايكس ـ بيكو في عام ١٩١٦، بينما يشترك السكان، الذين قسمتهم تلك الحدود، إلى دول مستقلة عن بعضها البعض، في الانتماء إلى ثقافة وتاريخ وتجربة مشتركة. لذلك عاش الوطن العربي منذ ذلك الوقت ما يمكن وصفه بالتناقض بين واقع اجتماعي وثقافي، ومآل جيوسياسي ازداد مشهده تعقيداً منذ أن تكوّنت دولة

(٥) سعيد بن سلطان الهاشمي، «استطلاعات الرأي العام والممارسة الديموقراطية في العالم العربي: تفكير في وضع يتجاوز الراهن،» ورقة قُدِّمَت إلى: استطلاعات الرأي العام في مجتمع متغيّر، المؤتمر الدولي الثاني الذي أقامه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.

(٦) مايكل هدسون، «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينيات،» في: مايكل هدسون [وآخرون]، **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**، تحرير هشام شرابي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٦.

يهودية غاصبة في فلسطين نتيجة لوعد بلفور في عام ١٩١٧، وما ترتب على ذلك من صراع هيمنت عناصره على المشهد العربي والإقليمي برمّته إلى يومنا هذا.

ومع أن كل الأقطار العربية نالت استقلالها الرسمي، فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي جعل المنطقة بكاملها تعيش الحرب وعدم الاستقرار والتدخل الخارجي على كل المستويات. كما أنه لا بد من أن نأخذ في الاعتبار أن الوطن العربي، بسبب تلك الديناميات، شهد، ولا يزال، أكثر من انقسام على المستويين السياسي والاقتصادي. في مقدمة ذلك، عرفنا الصراع بين القوى السياسية والأيديولوجية، علاوة على المصالح المتعارضة، ولا سيما بعد فورة النفط وآثارها الهائلة في كل المستويات، وهو ما جعل الوطن العربي يعيش حرباً باردة داخلية ذات أكثر من صيغة، لعل أبرزها ما جرى بين الثورة والثروة، إضافة إلى ما ارتبط بأهميته الاستراتيجية من توالي التدخلات الأجنبية وعدم الاستقرار السياسي والعناصر المكوّنة للمشهد المعقّد الذي يمكن أن نكتشف فيه تفسيراً لما يوصف بالعجز الديمقراطي العربي. إن التطورات التي شهدها الوطن العربي كانت مؤثرة بشكل خاص في طبيعة وشكل الدولة ونظام الحكم، مثلما كانت علاقتها بالمجتمع والعلاقة بين مؤسساتها ومكوّناتها المختلفة التي برزت فيها المؤسسات الأمنية والعسكرية في مقدمة المشهد، بينما اختفت أو قلّت أية أهمية لدور المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحريات، وناقضت مفاهيم ومبادئ المحاسبة والشفافية.

ثانياً: مضمون مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية ومنهجيته

انطلق مشروع المسح من جملة من القناعات التي كان في مقدمتها أن الحوار الذي شهده المجتمع العربي على مستوياته القومية أو القطرية، ظلّ في الأغلب الأعمّ ذا طبيعة نخبوية، ولذا فرغم تناوله طموحات المجتمعات العربية، فإنه منفصل عن آرائها ومعرفة اتجاهات هذه المجتمعات نحو قضايا رئيسية، كالديمقراطية. وعليه، فقد كان من المهم والضروري موضوعياً القيام بدراسات حول توجّهات المواطنين نحو موضوع الديمقراطية من أجل إثراء هذا النقاش بدراسات إمبيريقية تعكس رأي المواطنين. إن دراسات من هذا النوع حيوية أيضاً من أجل تعميق الفهم بموقع الشارع العربي في هذا الحوار المتواصل، إيماناً من المؤسسة العربية للديمقراطية ومركز دراسات الوحدة العربية بأن الشارع العربي هو موضوع الحوار، وهدفه، وغايته.

في سياق هذا الحوار حول الديمقراطية، جاءت الدراسة المسحية لتقيس اتجاهات الرأي العام في أقطار عربية عدة نحو الديمقراطية، وذلك من خلال إجراء استطلاعات رأي لعيّنات ممثلة لمجتمعات عربية، إذ وصل حجم العيّنة إلى حوالى ١٢٠٠ مستجيب ومستجيبة. وقد تمّ اعتماد تصميم عيّنة متعددة المراحل لتكون نسبة الثقة بنتائج هذه الاستطلاعات ٩٥ بالمئة مع هامش خطأ لا يتجاوز ±٤ بالمئة؛ أي تصميم عيّنة تمثل توجّهات المجتمعات المدروسة. نفّذ هذا الاستطلاع في تسعة مجتمعات عربية هي: الجزائر، والمغرب، والأردن، وفلسطين (غزة والضفة الغربية)، ولبنان، والسعودية، واليمن، والسودان، ومصر، يمثل سكانها نحو ٨٠ بالمئة من سكان الوطن العربي. جرى تنفيذ هذا الاستطلاع من خلال مرحلتين: **الأولى** كانت خلال الفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠، فيما كانت المرحلة **الثانية** خلال شهري أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر، وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

لقد واجه تنفيذ هذا الاستطلاع العديد من الصعوبات، أهمها:

- عدم تنفيذ الاستطلاع في بعض الأقطار المقترحة أصلاً نتيجة رفض السلطات منح الإذن بتنفيذ استطلاع حول الديمقراطية.

- تأخر تنفيذ الاستطلاع في بعض الأقطار نتيجة لتأخر السلطات في منح الإذن لتنفيذ الاستطلاع.

- عدم وجود القدرات الفنية في بعض الأقطار لتصميم عيّنة بحسب المواصفات المطلوبة أو عدم القدرة البحثية لتنفيذ الاستطلاع ميدانياً.

ورغم تلك الصعوبات والعراقيل، فقد تمّ تنفيذ المسح من أجل التعرّف إلى الاتجاهات المؤيدة للديمقراطية في الشارع العربي، انسجاماً مع الفكرة الليبرالية التي تعطي أهمية بالغة لعمق أو ضحالة الميول الديمقراطية، ومدى الالتزام بها بين الأفراد في الحكم على آفاق الديمقراطية ونجاحها. لذلك يتركّز الاهتمام في استطلاع الديمقراطية الذي نحن بصدده في هذه الدراسة في التعرّف إلى وجود اتجاهات للرأي العام العربي نحو الديمقراطية وقوتها، ودلالات ذلك أيضاً. كما يهتم المسح بالتعرّف إلى التصوّرات التي تنتشر بين عامة الناس بشأن النظام الحاكم ومؤسساته، وذلك من خلال التعرّف إلى نظرة المستجيبين لنظام الحكم في بلدانهم المعنية، مقارنة بمفهوم الديمقراطية ومدى مطابقته لذلك. وبالنظر إلى أن المؤسسات الرسمية للنظام الحاكم، وبخاصة في حالة وجود مؤسسات تمثيلية أو

برلمانية تؤدي أيضاً دوراً مهماً ومؤثراً في تحديد النظرة الشعبية والرأي العام تجاه النظام الحاكم وفقاً لأدائها ودرجة فاعليتها وكفاءتها وتعبيرها عن السكان، فقد جرى الاهتمام في المسح بالتعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحوها وقياسها وفقاً لهذا المدخل المؤسساتي.

لقد كان لمركز دراسات الوحدة العربية فضل السبق تقريباً، كونه نفّذ أول مسح عربي لاتجاهات الرأي العام العربي[٧]، إلا أن ذلك المسح الرائد، رغم ما مثله من إنجاز، ظلّ مقتصراً على التعرّف إلى الاتجاهات نحو مسألة الوحدة والهوية والتكامل العربي. لقد مثل ما قام به فريق المركز من عمل وحدوي علمي رائد في عشرة بلدان عربية ببحث ميداني أول خريطة اجتماعية سياسية ونفسية للواقع العربي في مرحلة مهمة من التاريخ العربي المعاصر بشمول وموضوعية غير مسبوقة. كان ذلك أول مشروع علمي عربي حقق التكامل بين مفاهيم القياس الكمّي وأدواته، ووظف علوم الإحصاء والحاسب الآلي وتحليل البيانات للتعرّف إلى مفاهيم وقيم سائدة في الرأي العام. وقد كشفت نتائج ذلك المسح عن قوة اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة والقضايا القومية الجامعة. إن من أهم النتائج المترتبة على ذلك المسح هو أنه عزز القناعة الأساسية، وهي أن المسائل العربية والمتعلقة بكل شعوب المنطقة، لم تعُد حكراً على المثقفين والسياسيين أو النخب، بل إنها تجد قوتها على المستوى الشعبي، كما كشفت عن ترابط العناصر العقلانية والوجدانية والسلوكية في اتجاهات الرأي العام العربي نحوها.

ربما لم تسمح الظروف للمركز بعد ذلك للقيام ببحوث أو استطلاعات مماثلة للإحاطة باتجاهات الرأي العام العربي نحو المسائل المجتمعية المختلفة،

---

(٧) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ويأتي هذا العمل ضمن جهد حثيث قام به المركز من أجل دراسة الواقع واستشراف المستقبل العربي. من أبرز ما أصدره المركز في هذا السياق، انظر على سبيل المثال: محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ نزيه نصيف الأيوبي، **الدولة المركزية في مصر**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)؛ غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، وغسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

وبخاصة تلك التي تحتل مكانة مركزية ضمن أهداف المشروع النهضوي العربي. لم يتمكّن المركز أيضاً من إجراء مسح ثان للرأي العام نحو الوحدة بعد ذلك بسنوات لإجراء المقارنة وتحديد التغيّرات التي يمكن أن تكون قد حصلت، كمّاً وكيفاً، في ظل ما شهدته المنطقة العربية من تحولات. استمر الوضع على تلك الحال ليعكس فقراً في مجال بحوث ودراسات الرأي العام على المستوى العربي، إلى أن تمكّن المركز في عام ٢٠١٠ من إجراء مسح عربي لاتجاهات الرأي العام نحو الديمقراطية. إن ما يمكن تأكيده هنا أنه باستثناء ما قام به المركز من مسح للرأي العام نحو الوحدة، فقد ظل الموضوع مجالاً لا يحظى بالاهتمام المناسب، بينما كانت مؤسسات الغرب تواصل اهتمامها بإجراء الاستطلاعات والمسوح باستمرار، وفي ذلك مفارقة وتناقض عجيب، فبقدر اهتمام تلك المؤسسات العلمية والصحفية الغربية بالرأي العام، فإنه على المستوى السياسي قامت حكومات الغرب بتجاهل الرأي العام العربي، وخصوصاً في القضايا المصيرية، كالصراع العربي ـ الصهيوني مثلاً.

وباستثناء التجربة المميّزة والانتشار الواسع لمسوحات الرأي العام في الأردن وفلسطين، تعاني المكتبة العربية نقصاً في المعلومات المتوافرة حول طبيعة ومواقف وسلوكيات المواطنين العرب العاديين تجاه قضايا وانشغالات الرأي العام، وتظل تلك المعلومات منعدمة في ما يخصّ بعض الأقطار العربية. لذلك يمكن اعتبار سعي المؤسسة العربية للديمقراطية ومركز دراسات الوحدة العربية محاولة جادة لتلافي هذا النقص بدلالاته السلبية في ظل وجود قلة من الأبحاث التجريبية الدقيقة في مجال المسوحات والرأي العام في الوطن العربي. إن ضآلة البحث العلمي حول السلوكيات السياسية للعرب، ذكوراً وإناثاً، وبخاصة نحو نشر وتعزيز الديمقراطية، يمكن اعتباره عاملاً إضافياً يقلل من تلك الفرص والآفاق التي يمكن أن تتوافر للديمقراطية، ولا يساعد على مواجهة أو دحض تلك الصورة النمطية حول العرب، والتي تعتبرهم غير مؤهلين للديمقراطية. وعليه، فإن واحدة من النتائج المترتبة على ذلك هي عدم توفير فرص حقيقية أمام آراء المواطن العادي المتعلقة بالحكم لكي تؤدي دوراً في تعزيز الديمقراطية، ناهيك بأن الافتقار إلى البيانات العلمية تجعل من إمكانية تفحص صحة أو عدم صحة الاعتقادات النمطية عمّا يسمّى بـ «الشارع العربي» أمراً غير ممكن(٨).

(٨) انظر: «مبادرة الإصلاح العربي،» البارومتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar>.

ثالثاً: مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية: إطار مقارن

من أهم الاستطلاعات التي يمكن التعرّف إلى نتائجها قياس مدى ثبات الاتجاهات التي عبّر عنها مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، يبرز مسح المؤشر العربي لعام ٢٠١١ الذي نفّذه المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات في الدوحة في ١٢ بلداً عربياً هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعودية، واليمن، فقد نفّذ بين شهري شباط/ فبراير وتموز/ يوليو. أهمية هذا الاستطلاع هو كونه أجري في فترة تالية مباشرة لمسح مركز دراسات الوحدة العربية عقب اندلاع الربيع العربي باحتجاجاته وثوراته، ومن ثم يسمح بإجراء مقارنة لها دلالاتها بشأن الاتجاهات التي تسود الرأي العام العربي، ومدى ثباتها بعد موجة التغيير الثوري. كما أن هذا المسح شمل كلّ الأقطار التي أجري فيها مسح مركز دراسات الوحدة العربية، وهو بالتالي يشترك معه في أن الساحات التي نفّذ فيها الاستطلاعان تمثل نحو ٨٥ بالمئة من سكان الوطن العربي، الأمر الذي يجعل الاستطلاعين معبّرين تماماً عن الرأي العام العربي بعيّنات ممثلة، على صعيد الوزن السكاني للدول التي جرى فيها الاستطلاعان بالنسبة إلى إجمال سكان الوطن العربي وتمثل أقاليم المغرب والجزيرة والمشرق ووادي النيل.

ومما له دلالة أيضاً أن نبيّن أن المسحين اعتمدا منهجية متقاربة، حيث جرى احتساب نتائج الاتجاهات العامة للرأي العام العربي كمعدل أو متوسط للنتائج الخاصة بالدول التي شملتها الاستطلاعات، وتم أخذ اعتبار عدم التمييز بين أوزان الدول المختلفة عند احتساب هذا المعدل، بل تم التعامل مع كل الدول كوحدات متشابهة بعدد السكان نفسه، وذلك من أجل الحيلولة دون طغيان آراء الأقطار الأكثر سكاناً في تحديد الرأي العام العربي. وعلاوة على هذه الاعتبارات، فإن مسح مركز الدوحة تميّز من غيره من المسوح التي تم إجراؤها خلال السنوات الماضية باشتراكه مع مسح مركز دراسات الوحدة العربية في الاهتمام بمفردة الديمقراطية التي أفرد لها قسماً خاصاً للتعرّف إلى ميول واتجاهات المواطنين العرب تجاه النظام الديمقراطي، وفهمهم للديمقراطية، وتقييمهم لحالة النظم الحاكمة في بلدانهم قياساً إلى المعايير الديمقراطية. وفي حالة كون مسح مركز دراسات الوحدة العربية يرتكز بشكل خاص على التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، فإنه من المفيد، مثلما أشرنا، أن نتعرّف إلى نتائج مسح مركز الدوحة بشكل أكثر تفصيلاً من أجل المقارنة وبيان درجة الثبات في الاتجاهات.

ولعل أول ما ينبغي أن يلفت الانتباه والاهتمام هو أنه بسبب إجراء مسح مركز الدوحة عقب اندلاع الربيع العربي، فإن نتائج المسح كشفت عن اتجاه غاية في الدلالة للتعبير عن مواقف الرأي العام العربي تجاه ثورات الربيع، خاصة في تونس ومصر. فقد برزت من بين الأسباب التي أوردها الاستطلاع في تفسير اندلاع الثورات قمع الحريات والدكتاتورية ومصادرة الحقوق. ففي تونس، مثلًا، وصف نظام بن علي على أنه نظام دكتاتوري استبدادي، وقدمت النتائج دلالات ومحتوى قوي، وأظهر تحليل نحو ١٤ ألف سبب أوردها المستجيبون أن ٥٧ بالمئة من أسباب الثورة مرتبطة بالقمع والدكتاتورية، بينما كانت ٣١ بالمئة تقريباً تفسر الثورة بعدم المساواة والأوضاع الاقتصادية المتردّية والفقر والبطالة. وركز نحو ٢٠ بالمئة على فساد النظام وسوء الإدارة، كأسباب مباشرة للثورة. وينطبق الوضع نفسه على مصر تقريباً، فقد أبدت نسبة ٨٠ بالمئة من المستجيبين تأييدها الإطاحة بنظام مبارك. وكانت أكثرية المستجيبين (٨١ بالمئة) قادرة على تحديد أسباب لتفسير الثورة المصرية. كان من أبرز الأسباب افتقار النظام لكل ما يتصل بالعدل وانتشار الظلم وقهر المواطنين والدكتاتورية والاستبداد وقمع الحريات، رغم بروز أهمية ظاهرة للأسباب الاقتصادية التي حازت ٢٦ بالمئة من مجمل الأسباب.

وما يمكن استخلاصه ونحن بصدد تحديد اتجاهات الرأي العام العربي نحو النظم الدكتاتورية وتلمّس الاتجاهات والقيم الديمقراطية في الرأي العام هو أن هناك تشابهاً كبيراً في الأسباب التي أوردها المستجيبون في تفسيرهم لأسباب قيام الثورة في تونس ومصر، وهي أسباب يبدو واضحاً ارتباطها القوي بالدكتاتورية والتسلط، وبغياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية أيضاً(٩). كما أنجز المركز العربيّ للأبحاث ودراسات السياسات استطلاع المؤشّر العربيّ لعام ٢٠١٢/ ٢٠١٣ في ١٤ بلداً عربياً، هي: موريتانيا، والمغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، والسّودان، وفلسطين، ولبنان، والأردن، والعراق، والسعوديّة، واليمن، والكويت، وليبيا. وجرت مرحلة التنفيذ الميدانيّ لهذا الاستطلاع خلال الفترة الممتدّة من تمّوز/ يوليو ٢٠١٢، إلى آذار/ مارس ٢٠١٣، وعززت نتائجه الاستخلاصات التي أمكن الوصول إليها من مسح مركز دراسات الوحدة العربية أيضاً(١٠).

---

(٩) انظر: «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

(١٠) انظر: «المؤشر العربي، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

رابعاً: الأوضاع السياسية العربية وقت إجراء المسح وأهميته الموضوعية

جرى تنفيذ المسح الخاص لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية في عام ٢٠١٠ في عدد من البلدان العربية يمثل عدد سكانها نحو ثلثي سكان الوطن العربي. ومع أن المرحلة الأولى للمسح جرت أواخر عام ٢٠٠٩، ومطلع عام ٢٠١٠، فإن قسماً مهماً منه تم تنفيذه خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. لذلك، فإن تصميم وتنفيذ المسح جرى في وقت كانت فيه مسائل الديمقراطية والإصلاح السياسي وإشكالات التوريث في الجمهوريات وتشبيب النظم الحاكمة في أكثر من بلد عربي، قضايا ظاهرة وحاضرة ضمن انشغالات المواطن العربي في كل مكان تقريباً. تم تنفيذ هذا المسح في وقت كان فيه معظم المحللين والمهتمين بقضايا الديمقراطية والمختصّين بالوطن العربي بالذات قد خلصوا إلى أنه عصيّ على الديمقراطية والدمقرطة، فلقد مرت موجات الدمقرطة الثلاث من آسيا إلى أمريكا اللاتينية، مروراً بما كان يعرف بجمهوريات أوروبا الشرقية الاشتراكية، بينما ظلّ الوطن العربي أسير الدكتاتورية والتسلطية، وغارقاً في الصراعات والحروب، بينما عدّ محللون آخرون صعود حركات الإسلام السياسي مؤشراً جديداً على أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العربية، ورغم التحديث ومنتجاته، ليست إلا دليلاً على رسوخ وجدارة تحليلاتهم الاستشراقية التي ترى العالم العربي والإسلامي غير مؤهل للديمقراطية لأسباب ثقافية ودينية.

تمّ تنفيذ هذا المسح في وقت هبّت فيه رياح تغيير من نمط جديد على المواطن العربي، بخاصة عمق تأثير انتشار وسائل البثّ التلفزيوني الفضائي وتوسع دائرته، والذي خلق فضاءً عربياً عاماً جديداً وفر المجال والظروف المساعدة لتوسيع دائرة الجدل والحوار على كل المستويات. كما كان لانتشار وسائط التواصل الحديثة، وانتشار شبكة المعلومات الدولية على المستوي العربي، وبخاصة بين الشباب، دور تبيّنت أهميته لاحقاً كمتغيّر ساهم بجدارة في ذلك الفضاء العام وتوسيع دوائره لتشمل قضايا وانشغالات سياسية في المقام الأول كانت من قبل مجالاً محرّماً. ولعل طبيعة تلك التطورات، ودور وسائط التواصل الاجتماعي الإلكترونية أو الافتراضية، والهواتف الجوالة، جعلت المحللين ينعتون ثورات الربيع العربي بأنها «ثورات الفيسبوك» للدلالة

على أهمية ما وفّرته من فضاء أو مجال عام افتراضي وأهميته ودوره الحاسم في تشكيل الاتجاهات والمواقف السلوكية[11].

لقد كانت الأوضاع العربية قبيل إجراء المسح حافلة بكل ما يمكن أن يعيق الديمقراطية، ويؤخر أية عملية انتقال حقيقي نحوها في جميع الأقطار العربية تقريباً. لذلك نجد تقرير حال الأمة الذي صدر في عام ٢٠٠٩، وبعد أن اختار محرّروه له عنواناً غاية في التعبير عن المأزق والتحدّي أمام العرب في آن واحد، ينطلق من قناعة بأن الوضع العربي وقتها كان يشهد «انتكاسات جديدة للتطور الديمقراطي». وبلغة التقرير، فإن أياً من وحدات النظام العربي لم تحقق أية «إنجازات لافتة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكان جلّ ما حققته هو خطوات متواضعة ارتبطت في الأغلب الأعم بتعديلات دستورية وقانونية تأخذ باليد الثانية ما تمنحه بالأولى، وانتخابات مشكوك في نزاهتها، وزيادة محسوبة في حرية الإعلام في بعض الأحيان يمكن الانقضاض عليها في أية لحظة في ظل القوانين السائدة، وهذا كله في إطار استمرار القبضة القوية للسلطة التنفيذية، وبالذات رأس هذه السلطة، وغياب المقوّمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لديمقراطية حقيقية». وعلاوة على هذه الصورة البائسة لحالة الديمقراطية العربية، فإن التقرير يقدم الدلائل والتحليلات التي أشارت إلى أن ما كان يجري عملياً هو عكس المطلوب والمأمول، فقد شهد الوطن العربي، وفي كل أرجائه، عدداً من الانتكاسات على صعيد الديمقراطية والحكم الدستوري[12].

وإذا ما وضعنا تلك التطورات والرؤى التحليلية حولها، فإن الأهمية الأساسية لهذا المسح أنه يقدم ما يكفي من الدلائل لمواجهة الأطروحات التي تقرر أن العرب لأسباب أنثربولوجية ثقافية أو دينية لا يستندون إلى أي تراث ديمقراطي ولا يعرفون الديمقراطية كقيمة أو مفهوم وممارسة. سيلقي هذا المسح ضوءاً مهماً مرشداً على ما تعنيه الديمقراطية كمفهوم، وما تشتمله من ممارسات ومؤسسات وعلاقات على المستوى القاعدي من خلال التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام حولها. إن نتائج المسح الإمبيريقي من شأنها أن تطيح بكل قوة بالأطروحات السلبية تجاه تجذّر ووجود مفاهيم

---

(١١) من بين الدراسات التي تناولت هذا الجانب، انظر: أحمد الساري [وآخرون]، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة**، إشراف محمد العجاتي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ومروان بشارة، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٣).

(١٢) أحمد إبراهيم محمود [وآخرون]، **حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أمة في خطر**، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

الديمقراطية عربياً. إن العرب، كما تبيّن النتائج، يمكن الاستدلال بأن لديهم مفاهيم مركبة نسبياً لما تمثله الديمقراطية ومكوّناتها ومضامينها، وهو ما يعزّز أطروحة هذا العمل بأن هذه المفاهيم ليست استثناءً لحضارة أو ثقافة ما، بل إن البحث يؤكد أن المفهوم العربي الشعبي للديمقراطية ليس منفصلاً عن الفهم العالمي لها.

وأخيراً، فإننا لا نجد أبلغ مما جاء في خاتمة الفصل الأول من دراسة اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة، لنستشهد بها في معرض الإشارة والتدليل على أهمية هذه البحوث والدراسات، ليس في التعرّف إلى الاتجاهات والقيم وما يعتريها من تغيّر وتحول فقط، بل أيضاً لتأكيد وجود هذه الظاهرة العربية العابرة للحدود القطرية: «إن إنجاز هذه الدراسة ... تدل على أنه مهما كانت عوامل الفرقة، ومهما كانت أبعاد التخلّف، ومهما كانت أسباب الشكوك، فإن العمل العربي المشترك ما زال وسيظل ممكناً»[١٣]. لقد اشترك في هذا المسح عن اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية علماء وباحثون واختصاصيون من أقطار عربية متعددة، وشارك في محتواه ١٢٠٠ مواطن في تسع دول عربية اعتمد على آرائهم واستجابتهم نحو ما نعتقد بأنه الشاغل الأساسي للمواطنين العرب عبر الحدود القطرية. إن هذا أيضاً، إن لم يكن دليلاً حياً على سمو المشتركات العربية، فإنه يؤكد إمكانية العمل والتعاون والتكامل المستند إلى العقل والوجدان، وأيضاً السلوك والاتجاه القائم على تلك المشركات الحيوية والرغبة الصادقة في إنجاز عمل عربي مشترك.

ومثلما يقترح محمد المصري الذي أشرف على مسح المؤشر العربي، وهو أيضاً الذي ساهم بشكل مباشر في إعداد مسح مركز دراسات الوحدة العربية، وأعدّ مسودة تقريره الأوّلي، فإن «أهمية استطلاعات الرأي التي تنفّذ في المنطقة العربية، ليس لأنها تعكس اتجاهات الرأي العام العربي فحسب (على أهمية هذا الأمر)، وإنما أيضاً لأن هذه الاستطلاعات تمثل قاعدة غير مسبوقة للبيانات التي يمكن أن توظف في إعداد أوراق علمية وأكاديمية في العلوم الاجتماعية»[١٤]. لذلك، فإن هذه الدراسة توظف نتائج المسح الذي نفّذه مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠، ومقارنته بمسوح أخرى لإلقاء مزيد من الضوء على معنى ومضمون الديمقراطية في الوطن العربي.

---

(١٣) إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ص ٧٣.

(١٤) محمد المصري، «استطلاعات الرأي بين النقاش الرصين والادعاءات المتهافتة،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/76f05e1a-f7a7-4725-9d75-3b62bddc3150>.

لقد قرّرت تحليلات مختلفة أنه بسبب سيادة الدكتاتورية والتسلطية في كل البلدان العربية، فإن المواطنين العرب لا يتوافر لديهم سوى تصور أو فهم غامض أو هلامي ومشوّش للديمقراطية، إن لم يختف أي وجود لهذا المفهوم على الإطلاق. من هنا تصبح نقطة الانطلاق الرئيسية هي محاولة دحض هذا التصوّر، ذلك أن ما توفر لنا من بيانات إمبيريقية قبل إجراء المسح، وما أكدته نتائجه لاحقاً، هو أن هناك من المؤشرات ما يكفي لتحدّي الافتراض السابق(١٥).

لقد أكدت نتائج مسحنا بشكل قاطع ما كانت بعض المسوح أو الدراسات السابقة، التي سنشير إليها في حينه، قد أكدته بشكل عرضي وجزئي. ورغم وجود ظاهر لبعض التمايزات بين النتائج الخاصة بكل قطر عربي على حدة أو بشأن الاتجاهات نحو بعض المفاهيم والمكوّنات الخاصة بالنظام الديمقراطي وحقوق الإنسان، وهذا ما قد يتصل بطبيعة النظام الحاكم في كل قطر عربي وممارساته العملية أو بدرجة التطور السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المختلفة، فإن هناك خيطاً قوياً وناظماً مشتركاً يربط بين الاتجاهات السائدة في الرأي العام العربي في كل الأقطار. لكن ذلك على أهميته لا ينبغي أن يكون نقطة توقف أو غاية نهائية للبحث العلمي في هذا الشأن المهم. إن دراسات الرأي العام العربي بحاجة إلى أن تتطور بشكل مناسب، وأن تتجاوز مرحلة التعرّف إلى الاتجاهات الرئيسية لتتناول مسائل وجوانب أو أبعاداً أكثر دقة وتفصيلاً ضمن الرأي العام، لما لذلك من أهمية في التعرّف إلى مستويات الإدراك المختلفة، ولتحديد دور العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخارجية أيضاً في صوغ آراء واتجاهات الأفراد والطوائف المكوّنة للرأي العام.

إن المسح ليس مجرد قياس للاتجاهات السائدة في الرأي العام العربي لأغراض تأكيد الفرضية الأساسية للعمل، بل إن هناك جوانب وأبعاداً أخرى لا بد من الانتباه إليها عند تقدير أهميته. إن من شأن المسح أن يوفر المعلومات العلمية بما يسمح بالمقارنة وبتقدير تأثيرات مختلف الديناميات الفاعلة، ووزنها الفعلي، ومآلات ذلك على المستقبل السياسي، وما يفضله الرأي العام بشأن الحكم والحوكمة والاشتراطات والديناميات المؤثرة، وتحديد مركز القيم في مستويات الفرد والمجتمع.

(١٥) Fares Braizat, «What Arabs Think,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 4 (October 2010), <http://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/journal_of_democracy/v021/21.4.braizat.html>.

هكذا، وانطلاقاً من هذه القناعة والفرضية التي لا يمكن فهمها إلا في سياق التعرّف إلى التموضع الذي أخذته الديمقراطية، فكراً وممارسة، في الفكر والعمل العربي منذ فجر النهضة العربية إلى اليوم، نخصّص الفصل الثاني لتطور الديمقراطية عربياً، كنقطة انطلاق لفهم وموضعة نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية في الحكم والإحاطة بدلالاتها.

الفصل الثاني

الديمقراطية عربياً:
الثابت والمتحوّل

تمهيد

تبدو الديمقراطية اليوم أكثر المفاهيم السياسية انتشاراً بين مختلف الثقافات، ولكن ذلك لا يعني أن هناك اتفاقاً كونياً حول وجود شكل واحد لممارسته، ولا ما هي الاشتراطات أو المكوّنات الجامعة المانعة التي لا بد من أن تندرج تحت عنوانه العريض. إلا أن هناك وثائق وعهوداً أو إعلانات عالمية، إضافة إلى الكثير من الأدبيات التي تعبّر عن اتجاه عالمي نحو الديمقراطية وضرورة إقرارها باعتبارها مثالاً وهدفاً عالمياً يجد مشروعيته في القيم المشتركة للإنسانية، بصرف النظر عن اختلافات الشعوب والأمم الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالديمقراطية، بمعنى المشاركة في الحكم، أصبحت حقاً أساسياً من حقوق المواطنة التي تمارس في ظل الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدّدية مهما كانت مصادرها.

وبالرجوع إلى بعض المصادر أو المرجعيات العالمية، كالإعلان العالمي عن الديمقراطية الذي صدر عن المجلس البرلماني العالمي في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧، وأصدرته اليونسكو، وأيضاً إلى ما تبنّته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ من قرارات (A/RES/59/201)، يمكن أن نجد تحديداً لمكوّنات الديمقراطية ضمن إطار توافقي عالمي يعكس القيمة الكونية للديمقراطية التي أفرزها الفكر الإنساني عبر العصور. لذا، فرغم الاختلافات، فإن هناك إجماعاً عالمياً حول عناصر للديمقراطية ودعائم أساسية لها تشمل الفصل بين السلطات وتوازنها، واستقلال القضاء، والتعددية الحزبية، واحترام حكم القانون، والشفافية، والمحاسبة، والصحافة الحرة التعدّدية والمستقلة، واحترام مجمل حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق السياسية، وفي مقدمتها حرية تكوين الجماعات والتعبير وحق التصويت والانتخاب.

إن المعنى المتداول والبسيط للديمقراطية، وهو حكم الشعب وسيادته، وأنه مصدر السلطات، لا يستوعب بالضرورة كل العناصر المشار إليها أعلاه. فالممارسات الديمقراطية تشير إلى تعدّدية وتنوع هائل، وهو ما يمكن أن نجده أيضاً في ذلك التنوّع

في تعريف الديمقراطية في المجال الأكاديمي أو الفكري بين تعريفها بمقاييس الحدّ الأدنى الذي يرى الديمقراطية صراعاً تنافسياً على أصوات الناخبين، إلى تعريف أوسع يضم الحريات السياسية ووجود المؤسسات الديمقراطية، كالبرلمان والقضاء المستقل، وانتهاء بتعريفات أكثر اتساعاً ترى الديمقراطية بأنها تتضمن الحقوق الاقتصادية أيضاً.

وإذا نظرنا إلى النماذج العملية وتطبيقات الديمقراطية على المستوى العالمي، فسيتبيّن لنا أن هناك تنوعاً هائلاً في الترتيبات والمؤسسات والممارسات الحكومية، فهناك نظم حكم رئاسية وبرلمانية ومختلطة، ثم نجد الجمهوريات والملكيات الدستورية. كما تتنوّع النظم النيابية، فهناك البرلمانات المكوّنة من غرفة واحدة، والمكوّنة من غرفتين، ثم نجد دولاً مركزية، وأخرى لامركزية، ودولاً موحدة بسيطة، وأخرى فدرالية، وبعضها ذات دساتير مكتوبة، وأخرى غير مكتوبة، بعضها جامد، وبعضها مرن التعديل. إن ذلك يجعل من الصعب في الواقع الحديث عن «الديمقراطية» كصفة جامعة لكل هذه الممارسات، ولذلك فليس هناك نموذج واحد للديمقراطية، من دون أن يعني ذلك بطبيعة الحال فتح المجال لإدراج كل الممارسات السياسية المعاصرة تحت عنوان الديمقراطية العريض.

أولاً: الفكر العربي والتجربة الليبرالية العربية: قصور الفكر والممارسة

من أجل التعرّف إلى الكيفية التي تعامل بها العرب المعاصرون مع الديمقراطية، لا بد من الإحاطة بالجدل الذي كان دائراً منذ فجر النهضة العربية، وهو الجدل الذي اتخذ أبعاداً عملية أكثر التصاقاً بالممارسة السياسية بعد استقلال الأقطار العربية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. إن الإحاطة بما حدث من تطورات، وما كان يقدم من أسئلة وإجابات لمواجهة تحديات النهوض، لا يمكن أن ينفصل أيضاً عن القدر الذي اختلفت فيه الحياة السياسية العربية ونظم الحكم القائمة بعد الاستقلال عن التجربة التاريخية العربية الإسلامية من ناحية، وكيف بدت مفارقة للكثير من خصائص التجربة العالمية من ناحية أخرى.

لذلك، فإن في التجربة العربية المعاصرة مؤشرات وتعبيراً بالغاً عن تلك الحقيقة، حيث لم تكتفِ نظم الحكم العربية منذ الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي بإعلان أنها ديمقراطية، وأن لها دساتير، كما حرصت كثير منها على وجود الأحزاب والانتخابات،

بل إن بعضها أضاف مفردة الديمقراطية إلى الاسم الرسمي للبلاد. لكن ذلك التمظهر الديمقراطي لم يتمكّن من الاختفاء أمام الواقع المرير لحال الديمقراطية عربياً في العقد الأول من الألفية الثالثة من عدم احترام الدساتير، وتزوير الانتخابات، ومجافاة أبسط المبادئ الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات، بل إن بعض الدساتير العربية، مثلاً، لا تلقي بالاً إلى فصل أو توازن السلطات، بل تدمجها معاً وتعطيها للرئيس أو الملك من دون قيود.

لا يمكن لأي حديث عن الديمقراطية عربياً إلا أن ينطلق من الإشارة إلى أن التجربة العربية الإسلامية في المجال السياسي قبل الاحتكاك أو الاصطدام بالغرب في العصر الحديث، عقب حملة نابليون على مصر، قد اتسمت بأفق وممارسة سياسية تختلف نمطياً عن الليبرالية الغربية وما تشتمل عليه من أشكال وممارسات ديمقراطية(١). ومع أن الكثير من المفكّرين العرب والمسلمين، وبخاصة المعبّرين عن الاتجاهات الإصلاحية منذ عصر النهضة العربية، قد حاججوا بأن في التجربة العربية الإسلامية ما يكفي من المضامين التي تؤكد ترسّخ قيم الديمقراطية التي قدمت الشورى كرديف نظري وعملي لها، فقد اكتشف الفكر العربي المثل والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية بعد احتكاكه بالغرب أواخر القرن التاسع عشر.

لقد قادت تلك المواجهة الفكرية إلى إثارة أسئلة جذرية عبّرت عن حيرة الفكر العربي في سعيه الذي لا يزال متواصلاً إلى تحديد كيف تقدم الغرب؟ ولماذا انحدر العرب (أو الشرق)، وتخلفوا عن ركب الحضارة المعاصرة، ناهيك بتدني مساهمتهم في إنتاجها؟ لقد عبّرت الحركات الاستقلالية العربية عن مطلب الديمقراطية من خلال مطالبتها وكفاحها من أجل إقامة الدولة الوطنية المستقلة عن الاستعمار، والدعوة إلى

(١) احتلت مسألة الثقافة العربية والإسلام والديمقراطية اهتمام عدد كبير من الدراسات الغربية، من أمثلتها: Ibrahim El-Badawi and Samir Makdisi, eds., *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit* (London: Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2010); Nicola Pratt, *Democracy and Authoritarianism in the Arab World* (New York: Lynne Reienner Publishers, 2006); Larry Diamond, Mark Plattner and Daniel Brumberg, eds., *Islam and Democracy in theMiddle East* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2003); Moataz A. Fattah, *DemocraticValues in the Muslim World* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006); Muqtedar Khan, ed., *Islamic Democratic Discourse: Theories, Debates and Philosophical Perspectives* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006); Marina Ottaway and Julia Choucair-Vizoso, eds., *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World* (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2007); Larbi Sadiki, *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2009), and Oliver Schlumberger, ed., *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007).

الحكم الدستوري الديمقراطي المستند إلى البعد الوطني للحريات والحقوق. لذلك نجد الأدبيات السياسية للحركات العربية الاستقلالية الوطنية أثناء انغماسها في النضال في مواجهة الاستعمار الأوروبي تؤكد تماماً حرية الوطن والشعب، بل تدعو في عدة أقطار إلى حرية تكوين الأحزاب والنقابات، وتنادي بحرية الصحافة والرأي ضمن الدعوة إلى اقرار كافة الحقوق الإنسانية والسياسية المعروفة حينها.

ويرى محمد عابد الجابري أن الخطاب السياسي العربي الحديث والمعاصر، كان في جملته ضداً على الديمقراطية، إما بصورة صريحة، وإما بشكل ضمني. فالتيار السلفي النهضوي «لم يعادِ الديمقراطية بصورة مطلقة، فقد فضل ترجمتها إلى «الشورى»، وهو يعلم أن الشورى في الفقه السياسي الإسلامي تعتبر غير ملزمة، وأنها فضلاً عن ذلك من اختصاص «أهل الحل والعقد»، أي رؤساء القوم وأكابرهم. ومع أن رجال السلفية النهضوية لم يتقيدوا صراحة بهذا المفهوم الفقهي للشورى، فهم لم يتمكّنوا مع ذلك من التعبير عنها بمضمون إيجابي معاصر»[2].

«أما التيار الماركسي في الفكر العربي، فقد بنى خطابه على تسفيه الديمقراطية السياسية التي لم يكن يرى فيها غير الوسيلة التي تستعملها البرجوازية للاستبداد على الطبقة الكادحة واستغلالها». وقد وقف التيار الليبرالي العربي موقفاً ملتبساً، حيث «لم يتردّد، رغم رفعه شعار الديمقراطية، في الإعلان عن شكوكه في إمكانية تطبيقها حرّة غير مقيّدة ولا مشوّهة في بلاد لم تتطور فيها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى المستوى الذي بلغته في الغرب عندما تولّت فيه البرجوازية زمام القيادة». ومع أن الفكر العربي التقدمي في صيغته القومية اعتبر الحرية هدفاً أساسياً للنضال العربي، فإن «التجارب النيابية التي عرفتها بعض الأقطار العربية في أوائل الخمسينيات وقبلها، والتي كان يطبعها الفساد إلى حدّ كبير، قد جعلت هذا الفكر لا يتردّد في الطعن في الديمقراطية السياسية وجدواها قبل تحقيق الديمقراطية الاجتماعية»[3].

ومع أن بواكير الفكر العربي في عصر النهضة، كما عبّر عنها رواده، اعتبرت الديمقراطية والحكم الديمقراطي قوة الدفع الرئيسية وراء تقدم أوروبا، وذهب الإصلاحيون العرب إلى القول إن الديمقراطية معادل للعقل وصنو للتقدم وسلاح ضد الطغيان، وبذلك فهي أداة ضرورية للخلاص من الأمراض السياسية والاقتصادية

(٢) محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

والاجتماعية، فإن أولئك الإصلاحيين ذوي النزعة الإسلامية أساساً كانت تتجاذبهم رغبتان في حفظ القيم الإسلامية ومواكبة الحداثة، ولذلك كان قولهم بمعادلة الديمقراطية للشورى الإسلامية ليس بحثاً في الديمقراطية في حدّ ذاتها، بل سعي إلى الدفاع عن الإسلام، وللبرهنة على أنه يتواءم مع العقل والتقدم والحداثة. ومع ذلك، فلم يكن ذلك الجهد التبريري مصحوباً بأي تمفصل نظري أو معالجة نظرية للديمقراطية، وظل الفكر العربي غالباً غير آبه تماماً بالتدبر في الأفكار الديمقراطية، وفي تجذيرها في البيئة العربية.

يمكن البحث عن تفسيرات لهذا النقص المبكر في الاهتمام بالديمقراطية في غياب التفكير النظري أو حتى التصميم الأيديولوجي المتماسك، كما أن الأولية التي احتلتها أهداف، مثل الاستقلال عن الأتراك، والتحرر من الاستعمار الغربي والصهيوني لاحقاً، دفعت بمسائل الديمقراطية والمساواة الاجتماعية أيضاً إلى التأجيل حتى تتحقق الأهداف الأخرى، بينما ترى بعض الدراسات أن طبيعة التكوين الطبقي لتلك القوى التي كان لها الدور البارز في نشوء حركة النهضة عموماً، وحركة القومية العربية خصوصاً، يمكن أن تفسر هذا الإغفال الفادح بالاهتمام بالديمقراطية. لقد استمدّت تلك القوى جذورها من البرجوازية ومن النبلاء في المناطق الحضرية، وبذلك لم تكن لديهم دوافع أو حوافز تجعل الديمقراطية هدفاً أو أولوية ضمن شواغلهم واهتماماتهم المباشرة، بينما يرى محمد الجابري أن طبيعة الفكرة العربية الجامعة ما كانت لتسمح بوجود المكوّن الديمقراطي الذي نظر إليه وقتها كعامل يتضمن قدراً من التهديد للفكرة العربية الوحدوية، كونه يفتح الباب أمام المناداة بإقرار واحترام حقوق الأقليات بشكل ديمقراطي يمكن أن يسبّب شللاً للوحدة العربية كهدف بدا، في ذلك الوقت، أن له الأولوية على ما عداه من أهداف مهما سمت قيمتها[٤].

وبصرف النظر عن التفسيرات الاستشراقية التي ترى في الدين الإسلامي مناقضاً للديمقراطية، فإن ما يمكن استخلاصه هو أن الديمقراطية كفكرة ونظام لم تلق حتى نهاية الحرب العالمية الثانية سوى قدر ضئيل للغاية من الاهتمام. ورغم قيام نظم استندت إلى النظام الديمقراطي كعنوان لوجودها في عدد من الأقطار العربية بعد الاستقلال، فإن تلك الديمقراطية عانت العيوب والمثالب، ما جعلها في الواقع ديمقراطية شكلية في أحسن الأحوال، ناهيك بافتقارها إلى أي محتوى اجتماعي حقيقي.

---

(٤) انظر مناقشة إضافية في: يوسف الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ترجمة سمير كرم، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٩٢ ـ ٩٤.

مع ذلك فإن التطورات التي جرت مع أوائل الخمسينيات من القرن الماضي وخاصة بعد استقلال معظم الأقاليم العربية وتكون الدولة العربية القطرية أبرزت قوى جديدة استهدفت إحداث التغيير الاجتماعي الشامل فكان نتاجاً طبيعياً لذلك أن ترتبط المناداة بالعدالة الاجتماعية بالديمقراطية. لقد وجدت تلك المناداة والدعوة للتغيير سنداً قوياً ومحفزاً فاعلاً في ما أبدته الحكومات العربية من ضعف في الأداء وإخفاق على جبهات التنمية في جميع مستوياتها ضمن الفشل الذريع لما عرفته الأقطار العربية من تجربة قصيرة في الديمقراطية الليبرالية.

ثانياً: الحقبة الراديكالية العربية: التضحية بالديمقراطية السياسية وآثارها البعيدة المدى

كانت هزيمة ١٩٤٨ أمام إسرائيل أول جرس إنذار دقّ في سماء الفكر والعقل العربي، منبهاً إلى النتائج الكارثية للحكم غير الديمقراطي بعد هزيمة كل جيوش الدول العربية أمام العصابات الصهيونية. قاد هذا الفشل الذي تزامن مع تطورات وظروف أخرى إلى فتح الباب أمام الانقلابات العسكرية أو ثورات العسكر. وما إن فشلت التجربة العربية الليبرالية في تحقيق أيّ من المستهدفات الوطنية أو في مماثلة الديمقراطية التي كانت تحقق انتصاراً وانتشاراً في موجات عالمية، وفي جعلها حقيقة واقعة يشعر بقيمتها المواطن، حتى جاءت النظم العسكرية أو «دولة العسكر»، بمصطلح الجابري، لتغلق الباب أمام الديمقراطية باسم الثورة، بينما استندت «الدولة التقليدية» إلى توظيف الواقع، واستثمرت مفاعيل العقيدة والقبيلة والغنيمة لتعزّز من قبضتها، ولتقيم سلطة ممانعة وعصيّة على أية مشاركة ديمقراطية، فأقامت سلطة مطلقة حجّمت المجتمع في إطاره التقليدي، وحالت دون قيام أي مكوّن ديمقراطي على كل المستويات[٥].

لذلك جاءت حقبة السياسة العربية الراديكالية لتؤكد مضامين التنمية والعدالة و«الديمقراطية» ذات المحتوى الاجتماعي في الوقت ذاته الذي أبرزت فيه هدف الوحدة العربية ومحاربة إسرائيل. لقد احتضن الفكر العربي وقتها مبادئ ومضامين العدالة الاجتماعية والاشتراكية، منتقداً الديمقراطية الليبرالية التي كانت النظم الحاكمة باسمها سبباً في الهزيمة. لقد أدت هذه التطورات دوراً في تقويض ما كان قد تحقق

(٥) الجابري، المصدر نفسه، ص ١١٤.

عقب انطلاق مناقشة الديمقراطية في الفكر العربي، ليزداد الراديكاليون العرب تمسكاً بالأهداف الجامعة عربياً، بينما نظر إلى الديمقراطية في بعدها الاجتماعي فقط، لتصبح المهمة إزالة الفوارق الاجتماعية والطبقية، والمشاركة في الجبهة العالمثالثية ضد الاستعمار والإمبريالية، بينما لم يبرز أي اهتمام بالحقوق السياسية أو المدنية للفرد أو الأقليات.

كانت النظم التي أقامها هؤلاء أطول عمراً في معظم البلدان التي عرفت التجربة، إلا أن سجلها لم يكن في أفضل أداء له ليعادل سجل أداء النظم التي أطاحت بها، رغم أهمية ما أثارته بعض النظم الراديكالية من وهج للمشروع النهضوي والتنموي، وما أولته لأهداف التنمية والتحرير والتوحيد العربي، ومحتوى سياساتها الاجتماعية التي ألّبت عليها قوى معادية في الداخل والخارج. ومثلما يعبّر برهان غليون بمرارة، وإن لم تخلُ من قدر من التحامل، فإن الانقلاب «لم يكن حركة عسكرية فحسب، بل كان مفهوماً نظرياً لأسلوب التحول والتغيير الاجتماعي. ولا تزال آثاره باقية في عمق التفكير السياسي العربي على مختلف اتجاهاته إلى اليوم. وبدل التأليف في القانون والدستور والحزبية السياسية، اغتنت المكتبة العربية بترجمة الأدبيات والمؤلفات التي تعنى بالثورة والتغيّر والانقلاب وحرب التحرير والعصابات، وبوضع الدراسات الاجتماعية والسياسية التي تبرز تحول الفكر العربي نفسه، بتياراته المختلفة، نحو الانقلابية، وتبنيه شعار التغيّر الجذري السريع والشامل معاً»[٦].

هكذا تعمّق الفقر الديمقراطي في الفكر والممارسة العربية معاً وعانت تيارات الفكر القومي العربي الرئيسي، كالبعث والناصرية، فجوات نظرية في مقاربتها للسياسة والحكم، والعلاقة بين المجتمع والدولة، وحقوق ومكانة الفرد، وقصوراً عملياً في إعطاء الاعتبار للمبدأ الديمقراطي، حيث تم الاتكال على العذر القائل باعتبار الديمقراطية السياسية قاصرة وعاجزة عن أن تحقق أهداف النضال. إلا أن ذلك، مثلما كشفت التجربة، لم يكن كافياً، رغم ما تحقق من نجاحات على المستوى الاجتماعي، لتقديم أي نموذج ديمقراطي متماسك، بل إن ما أقيم من مؤسسات وممارسات عجزت عن وضع صيغة عملية لهذا المفهوم، ولأي جهد نظري يوازن بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية.

---

(٦) برهان غليون، «آفاق الديمقراطية العربية،» **مجلة بريق الإلكترونية**، العدد ١ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)، <http://www.adf.org.qa/bareeq.pdf>.

وعلاوة على ذلك لم يكن لمؤسسات المجتمع المدني أي دور تؤديه في العملية السياسية، بل ظلت مجرد جزء من آلة حكومية ضمن نظام كوربوراتية الدولة، فكانت الهوة بين الخطاب والفعل أوضح تعبير عن تخلف هذا المفهوم الديمقراطي. هكذا تغلغلت الدولة في المجتمع، وتضخمت مؤسساتها البيروقراطية، وزاد نفوذ المؤسسات العسكرية والأمنية، وتمت محاربة الأحزاب السياسية والتضييق على الصحافة بحجة الأمن والوحدة الوطنية، وأنه لا صوت ينبغي أن يعلو فوق صوت المعركة.

ومثلما يبيّن برهان غليون، فإنه وما «إن اختفى الجيل الأول من الزعماء الثوريين، حتى برزت الآثار المدمّرة التي تركتها على التحول السياسي سلطة ثورية اقتلعت كل مرتكزات الشرعية والدستورية والمؤسساتية، وحطّمت كل التوازنات القائمة في المجتمع، باسم تأسيس شرعية وحياة دستورية وتقاليد مؤسسية أصلح ... وهكذا وجدت جماعات المصالح الجديدة التي حملتها الثورة أو الانقلاب إلى القمة طريقها السهل لمصادرة الدولة بأكملها، ووضعها في خدمة مصالحها الخاصة. وصار همّها الرئيسي تخليد الوضع الانقلابي الأول الذي سمح لها بالصعود إلى قمة هرم السلطة، بل اصطناعه بجميع الوسائل، بما في ذلك تأجيج النزاعات الخارجية والداخلية لتبرّر حالة الاستثناء التي لا أمل لها في البقاء من دونها»[٧].

لا شك في أن كاريزما جمال عبد الناصر كزعيم قومي، وما كانت الجماهير تحسه من صدقه وعفويته، أدت الدور الاساسي في التغطية على هذا العجز، إلا أن انهيار الآمال في الوحدة العربية بعد أن قضى الانفصال على الجمهورية العربية المتحدة، والنكسة العربية إثر الهزيمة في الحرب مع إسرائيل عام ١٩٦٧، فتحا الباب على مصراعيه على تيار جارف من النقد الذي استهدف الفكر والممارسة السياسية العربية. ارتكز ذلك النقد وموجة الرفض العربي على أن غياب الديمقراطية كان السبب الحقيقي وراء الهزيمة، وشرطاً لا غنى عنه لإزالة أسبابها ومحو آثارها. ولذلك، فقد اعتبر أن الديمقراطية السياسية شرط حيوي لتجديد السياسة والمجتمع العربي بالقدر ذاته من الأهمية الذي تكتسيه المساواة الاجتماعية والعدالة. ارتفعت وتيرة المطالبة والمناداة بالديمقراطية والتعبير عن الحاجة إليها كضرورة لا يمكن تقدير خطر غيابها، إلا بالأثر الكارثي الذي ارتبط به من هزيمة ومن حرمان الناس من ممارسة الحقوق.

---

(٧) المصدر نفسه.

ومع ما لا يمكن نكرانه من أهمية لموجة الكتابات التي ظهرت عقب عام ١٩٦٧، فإن مسألة الديمقراطية لم تناقش بعمق يسمح بإدخال المبادئ الديمقراطية في الفكر العربي. لقد كان التركيز منصباً على بيان الآثار السلبية المترتبة على غياب المؤسسات الديمقراطية وممارسة القمع السياسي، ولم تبذل تلك المساهمات جهداً ملحوظاً لمفصلة مفهوم الديمقراطية التي كان يجري الدفاع عنها أو المطالبة بها كشرط للتقدم، أو كتقنية سياسية في أحسن الأحوال، كما تلزم التكنولوجيا.

هكذا استمرت الأوضاع على هذا المنوال مع بعض الاستثناءات التي لا يمكن إغفالها، وما إن انفجرت الثورة الإيرانية الإسلامية في عام ١٩٧٩ حتى دخلت المنطقة العربية مرحلة جديدة كان لها تأثيراتها الهائلة في الفكر والممارسة السياسية العربية بشكل عام، إذ بينما كشف الحدث الإيراني عن إمكانية الثورة على النظم الدكتاتورية، بغضّ النظر عن علاقتها بالغرب، فقد أطلق العنان لأفكار وقوى تنطلق من وسائل ومآلات التغيير المستندة إلى الإسلام الذي وجدت القوى والحركات الإسلامية المنتمية إليه في الوطن العربي أفقاً جديداً لتعزز مقاربتها السياسية عن نظام حكم يعتمد قيم ومبادئ الإسلام، وليس محتاجاً إلى الغرب أو إلى قيمه وديمقراطيته.

وبقدر ما كانت تلك التطورات حاسمة، وبخاصة على صعيد إعادة النظر في دور الإسلام في الحياة، وفي إبراز ما صار يعرف بالإسلام السياسي إلى الواجهة، فإنها كانت حاسمة أيضاً في تجدد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الفكر العربي بشكل عام. لقد عرف الوطن العربي منذ ذلك الوقت تصاعداً في المناداة بالديمقراطية، وهو ما عبّرت عنه سلاسل الكتب والدراسات والمقالات واللقاءات والندوات التي كرّست لهذه المسألة منذ ثمانينيات القرن الماضي لتعبّر عن سعي فكري وتنظيمي أو حركي تجاه الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

ثالثاً: الفكر العربي وجدل النماذج الفكرية

- **ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: الانطلاقة نحو التجديد والتحدّي**

لا يمكن هنا أن نتجاوز أو نتجاهل أهمية الندوة التاريخية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في عام ١٩٨٣ بحضور ممثلين عن كل التيارات الفكرية والأيديولوجية

في الفكر العربي الذين تداولوا حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكيفية النهوض بهما فكرياً وعملياً. إن من المفارقات أن تلك الندوة لم يتيسّر عقدها في أية عاصمة عربية، بل في العاصمة القبرصية ليماسول، وكانت مؤشراً حقيقياً على الأوضاع المتدنية للديمقراطية عربياً. مع ذلك، فقد كانت أبرز نتائج الندوة إطلاق حركة تجديد فكرية وتنظيمية عربية ديمقراطية واسعة، دشنها إطلاق المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي ما زالت نشطة وفاعلة إلى هذا اليوم، لتترجم المقاربة العربية الجامعة المؤكدة لترابط الديمقراطية وحقوق الإنسان على المستوى العربي كله. فقد ظهر كمّ لا يمكن تجاهله من الكتابات عن الديمقراطية، أدخل على نحو لم يسبق له مثيل مفهوم الديمقراطية ومصطلحاتها ضمن مفردات التعبير الرئيسية التي يستخدمها الخطاب السياسي العربي. وهكذا، فإن الفكر الذي اكتفى لسنوات طويلة بنقد الديمقراطية الليبرالية أفسح المجال لظهور خطاب جديد عن الديمقراطية.

لقد فسّر بعض الدارسين هذا التطور الجذري بأثر تراكم تأثيرات نقص المشاركة الشعبية، واستخدام النظم الحاكمة القمع ضد المعارضة، بينما كانت الدولة الإقليمية القطرية تعيش حالة إخفاق ظاهر وعجز عن تحقيق مستهدفاتها، وبخاصة في مجال تحقيق التنمية. ويذهب سمير أمين إلى أن إدراك المفكّرين العرب لعمق وفداحة الآثار السلبية وعجز تجربة الدولة القطرية، لم يكن إلا ليؤدي إلى تقدير مركزية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخصوصاً أن تحقيق التحرر الوطني لم يكن ممكناً عملياً طالما بقيت الدولة العربية جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي، ناهيك بأن قمع المجتمع المدني والأحزاب والصحافة، واحتقار مبدأ تناوب السلطة، حرم العرب من وجود قواعد اجتماعية للديمقراطية.

هكذا بدأ الفكر العربي يجدد مقاربته للديمقراطية وما يتصل بها، وبخاصة في مساهمات مفكريه وحواراتهم بين المغرب والمشرق العربي، بمشاركة مفكّرين من أطياف فكرية وعمرية وتخصّصية مختلفة ومتنوعة، علاوة على المساهمات الرائدة والعمل الدؤوب لمركز دراسات الوحدة العربية. بدأ المفكّرون العرب بتقديم تحليلات جديدة فارقت التفسيرات الاستشراقية والغربية التي عزت العجز الديمقراطي العربي إلى عدم ملاءمة الثقافة العربية والدين الإسلامي للحداثة بشكل عام. لقد ركّزت هذه المساهمات على ما كان يواجه إحلال الديمقراطية من صعوبات تاريخية، وصلة ذلك بالتحديات التي ترتبط جوهرياً بطبيعة الدولة والنظام الاقتصادي وبنية السلطة وهياكلها، علاوة على الأهمية البالغة للعوامل المتصلة بالتبعية.

عكست هذه المساهمات نشوء ما يمكن وصفه بحاضنة الديمقراطية في الفكر العربي المعاصر الذي بدأ يتلمس جوانب مهمة من الانشغال بالديمقراطية على المستوى النظري، وليس العملي فقط. طرحت أسئلة جديدة عبّرت عن درجة الأمل في تحقيق نموذج ديمقراطي جديد، واتفاق على أهمية الديمقراطية والمشاركة وتناوب السلطة السياسية، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإزالة كل غموض في مفهوم الديمقراطية عربياً. لقد ظهر ذلك جلياً وواضحاً أثناء المناقشات التي شهدتها ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، حيث وجدنا أولئك الذين ظلوا متمسكين بتوافق المفهوم الديمقراطي الحديث مع الفكرة الإسلامية عن الشورى، بينما مساواة الديمقراطية والشورى عزّزت من قوة حضور العناصر الميتافيزيقية في الفكر العربي. لذا رأينا تلك العناصر، وقد حازت زخماً مع صعود الإسلام السياسي، فاستعادت مفاهيم الأصالة والهوية والتميّز والاستمرارية التاريخية، لتكون النتيجة حججاً لا حصر لها حول هذه المسائل، بما يجعل الديمقراطية غير مستقلة عن القيم والتعاليم الدينية(٨).

انقسم الفكر العربي مجدداً حول مفهوم الديمقراطية المأمولة وشكلها ومحتواها، إلا أن ذلك الانقسام، مع آثاره السلبية، أبرز ظاهرتين مهمتين، تتعلق **الأولى** بقوة ودرجة استمرار اتجاهات التعلق العاطفي للمفكرين العرب بالإسلام، كما تظهر مركزية ما كان يجري فكرياً وعملياً من مراجعة للمفاهيم وملاءمة الخبرة التاريخية للسياسات المعاصرة. وكما يرى سعيد بنسعيد، فإن المناقشات المتصلة بالعلاقة بين الديمقراطية والشورى تعكس الغموض الذي يكتنف إضفاء الطابع المفاهيمي الملائم على الديمقراطية، لكن ذلك، وفقاً لبنسعيد، هو دليل على عمق النقد الذاتي، وعلى أصالة البحث عن بنية أيديولوجية جديدة. ولا يمكن هنا إلا أن نستحضر تلك المناقشات المتعلقة بالديمقراطية والشورى التي حفل بها الفكر العربي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لكن إذا كانت أسباب المناقشة القديمة يمكن فهمها، فما الذي يمكن أن يبرر عودة الخط الفكري نفسه إلى الظهور؟(٩).

لقد كانت المحاولة التي قادتها الإصلاحية الإسلامية وقتها لإقامة معادلة بين الشورى والديمقراطية محاولة صادقة للدفاع عن الإسلام الذي كان يتلقى سهام النقد

---

(٨) انظر جوانب من المناقشات والجدل في: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(٩) انظر المناقشات العميقة وما عبرّ عنه مفكرون عرب مثل سعيد بنسعيد في: الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ص ٩٢ ـ ١٠١.

من قوى سياسية وفكرية. إلا أن أية محاولة مماثلة للقيام بذلك مجدداً لا يمكن تفسيرها بتقديم المبرر ذاته، وإن كنا لا نتجاهل آثار صعود الإسلام السياسي الذي جعل الفكر العربي مضطراً إلى أن ينظر إلى المسألة ويسعى إلى استيعابها ضمن قراءة ومقاربة جديدة للعلاقة بين العروبة والإسلام، كقوتين تاريخيتين وتيارين لا ينفصلان عن بعضهما البعض، حيث يمكن فهم معادلة الديمقراطية والشورى على أنها محاولة لجعل أفكار «علمانية» مثل الديمقراطية مقبولة على خلفية إسلامية. مع ذلك، فإن افتراض أن الديمقراطية والشورى متطابقتان يطيح بالحدود الخاصة بكل من المفهومين؛ إنها محاولة لا تقارب، بطريقة فكرية، الشروط التاريخية لنشوء كل من هذين المفهومين. فالقول إن الشورى تتطابق مع الديمقراطية معناه إغفال الفرق بين المفهوم والممارسة. فالديمقراطية مفهوم لا يمكن النظر إليه منفصلًا عن تقنيات الحكم، بينما الشورى، كما عرفت في التاريخ الإسلامي، كانت تقنية للتشاور تحددها مبادئ دينية[١٠].

هذه المقاربة، وفقاً لما يراه كمال عبد اللطيف تستبعد أسئلة التأصيل والتأهيل النظري، أي الأسئلة التي تبرز الأوليات الفلسفية لكل مفهوم[١١]. فالديمقراطية «نظام من الممارسة السياسية تؤسسه أوليات الفلسفة السياسية الليبرالية في دائرة العقلانية، فإنها تقعده قانونياً، وتصنع له اجتماعياً وتاريخياً المؤسسات والمعايير المتغيّرة والنسبية»[١٢].

ولعله من اللافت أن محمد عابد الجابري رأى، وقتها، أن محاولة معادلة الشورى والديمقراطية كانت تعبيراً عن «بؤس الضمير» الذي يعانيه الفكر العربي[١٣]. فالحلم الديمقراطي يبيّن مدى تمزق الفكر العربي الذي لم يكن قد تخلى بعد عن فكرة «المستبد العادل» ليتولى المهام التاريخية من تنظيم الحكم والسلطة إلى تحقيق التحرر والوحدة، رغم ما تكشف عنه بعض الإسهامات من تعلق بالديمقراطية[١٤]. ولقد مثل ذلك لفترة طويلة، ورغم انتشار المناقشات المتعلقة بالديمقراطية، حالة الالتباس الفكري في مستوى المخيال العام إزاء مسائل التنظيم السياسي والاجتماعي. ولا جدال

---

(١٠) كمال عبد اللطيف، **التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي** (الرباط: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧)، ص ٦٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٨ - ٦٩.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) محمد عابد الجابري، **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.

لدينا في أن مركزية مفهوم المستبدّ العادل في الفكر العربي يمثل عائقاً بنيوياً حال دون تبيئة الديمقراطية وترسيخها، وسيبقى قائماً بشكل أو آخر إلى أن يتم التخلص من هذه الفكرة على مستوى الوعي الشعبي ضمن عمل الفكر العربي على تنظيم العلاقة الداخلية بين الديمقراطية، كنظام حكم من ناحية، والأهداف القومية من الناحية الأخرى بطريقة عقلانية ونزيهة(١٥).

كما ظهر واضحاً مدى الالتباس الفكري إزاء مسألة الديمقراطية أثناء المناقشات التي تناولت أطروحة قدمها سمير أمين في ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، وما تعرّضت له من نقد وردود لا يمكن وصفها سوى بالعدائية، رغم أن ما قدمه من منهج لتحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي كان عناصر برنامج للإصلاح الديمقراطي متحرراً من قيوده الأيديولوجية(١٦).

قدم أمين برنامجاً لإصلاح ديمقراطي شامل كان يسعى إلى زواج بين البرجوازية والديمقراطية الشعبية. كانت نقطة الانطلاق الرئيسية في أطروحة أمين هي أن إشكالية الديمقراطية في الحالة العربية لا تنفصل موضوعياً وتاريخياً عن إشكالية أوسع هي إشكالية التنمية، حيث الظروف الموضوعية لتحقيق الديمقراطية ليست ناضجة بعد، وينطبق هذا على البرجوازية، وعلى الديمقراطية الشعبية. كما ذهب أمين إلى أن النماذج الغربية للديمقراطية أو الشيوعية، سوفياتية أو صينية، ليست نماذج ملائمة للحالة العربية؛ وهذا لأن سمير أمين يعتقد أن إقامة الديمقراطية مشروطة بإقامة مجتمع واقتصاد يستفيدان من استقلال ذاتي إزاء النظام الرأسمالي المهيمن(١٧).

إن إنجاز الديمقراطية من وجهة نظر أمين لا يمكن أن يتحقق إلى أن يكون الوطن العربي مستقلاً عن النظام الرأسمالي العالمي. فجوهر مقولة سمير أمين هو أن الديمقراطية مشروطة بتحقيق تنمية ذاتية المركز التي هي مشروطة بدورها بفك الروابط مع النظام الكولونيالي الرأسمالي، بينما كان الوطن العربي يعمق اندماجه في هذا النظام الذي بدأ الآن يأخذ صفة وطابعاً معولماً(١٨).

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(١٦) سمير أمين، «ملاحظات حول منهج تحليل،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٣٠٧ ـ ٣٢٠، وللإحاطة بانتقادات المشاركين في الندوة، من اليسار واليمين والوسط، لأفكار سمير أمين، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(١٧) سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ١٤٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

ولذلك، فرغم التغيّرات المهمة، فقد استمر الفكر العربي يعكس خطاباً جديداً يحفل بحلم الكتّاب العرب بنموذج ديمقراطي شامل يشدّد على المجتمع المدني والتعددية وحقوق الإنسان وحرياته المستعارة من النموذج الليبرالي، والعدالة الاجتماعية المستعارة من النموذج الاشتراكي، والأصالة الثقافية القائمة في النموذج الإسلامي. يعكس هذا النموذج المركّب حالة الصراع الأيديولوجي العربي، كما يعكس حالة من الانتقائية إزاء النماذج المعنية، وهي انتقائية ميّزت الفكر العربي منذ مطلع عصر النهضة العربية الحديثة[19]. ومثلما يلاحظ عزيز العظمة، محقاً، فعلى الرغم من انتشار الخطاب الديمقراطي «لم تظهر بعد شرعية معينة للكتابة الديمقراطية يرجع إليها أطراف الصراع الديمقراطي بمختلف أجناسهم»[20].

مع ذلك، فإن حقيقة كونها باتت تناقش، وأصبحت مكوناً رئيسياً رغم عدم وجود نموذج شامل للديمقراطية، ينبغي أن لا يجعلنا نتجاهل التطور الهائل على المستوى الفكري الذي يستهدف إعادة ترتيب الأولويات العربية. فالديمقراطية مطلوبة قبل التنمية، وهذا في حدّ ذاته تغيّر رئيسي في الفكر العربي، والاعتقاد بأن الديمقراطية ينبغي أن لا يضحّى بها من أجل أية قضية، حتى ولو كانت قضية تحرير فلسطين أو الوحدة أو التكامل العربي، هو تطور خارقٌ فكرياً وأيديولوجياً.

رابعاً: الديمقراطية والعولمة: ديناميات الداخل والخارج

لا جدال في أن العولمة وما رافقها من توسع لدائرة انتشار الديمقراطية في مناطق مختلفة من العالم، وارتفاع لوتيرة الخطاب الداعي إلى نشر الديمقراطية وجعلها قيمة عالمية في الوعي والممارسة العابرة للثقافات والحضارات، كانت له آثاره المختلفة في الفكر العربي. لذلك، ومثلما يلاحظ دارم البصام، فإن موجة التحولات الديمقراطية

---

(١٩) عبّر عن هذه الأفكار بوضوح كثير من المفكرين الذين أجرى المؤلف مقابلات معهم، أثناء إعداده لأطروحة الدكتوراه بين عامي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ وخاصة سعيد بنسعيد ومحمد الجابري وعبد الإله بلقزيز والسيد يسين وسعد الدين إبراهيم، انظر: الصواني، **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**، ص ٩٢ ـ ١٠١.

(٢٠) Aziz Al-Azmeh, «Populism Contra Democracy: Recent and Democratic Discourse in the Arab World,» in: Ghassan Salame, ed., *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994), p.112.

العالمية «كان لها وقع عربي مباشر، حيث رسخت في المخيال العربي أكثر من غيرها، باعتبارها تحولات في إطار (الآخر) الغربي». وهكذا شهدت التسعينيات من القرن الماضي «نشاطاً ملحوظاً لقوى المجتمع المدني العربي وتنظيماته لمناقشة موضوعات علاقة المجتمع بالدولة وقضايا حقوق الإنسان وإمكانات التحول الديمقراطي العربي. وقد كانت هنالك رغبة واضحة لدى النخب الفكرية العربية في ضرورة الخروج من حالة «الاستثناء» واللحاق بموجات التحولات الديمقراطية في العالم»[٢١].

أصبح الفكر العربي يزيد من درجة ومستوى الاهتمام بالديمقراطية التي يمكن القول إنها تحوّلت إلى عقيدة ديمقراطية محددة أدت فيها قوى المجتمع المدني بشكل خاص دوراً لا يمكن تجاهل تعاظم تأثيراته المتواصلة. كما برز بوضوح تأثره بالتطورات العالمية أو الكونية، وبخاصة موجات الدمقرطة المختلفة من دون أن يتوازى ذلك بتحقيق تحولات ملموسة على صعيد عملية إحلال الديمقراطية أو الدمقرطة في البلدان العربية التي بقيت نظمها الحاكمة عصية على الاستحقاقات الديمقراطية، وليعيش العرب انقساماً بين الفكر والممارسة. لذا فقد كان من الطبيعي أن يبقى الخطاب الديمقراطي قليل التأثير، حيث لم تسنده سوى مكوّنات محدودة أو هامشية من عملية ديمقراطية ترافقت مع اتجاهات البلدان العربية إلى لبرلة الاقتصاد أو الانفتاح، بينما بقيت الديمقراطية السياسية ضئيلة أو منعدمة، وليبقى الخطاب الديمقراطي العربي بلا فاعلية[٢٢]، بل إن هذه الضعف بدا أكثر خطورة وتحدياً للفكر والعمل السياسي العربي بكل مستوياته في غياب ما يصفه خير الدين حسيب وعلي الكواري وعبد الفتاح ماضي بالكتلة التاريخية اللازمة لإنجاز التحولات التاريخية العربية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الديمقراطية والوحدة القومية العربية[٢٣].

تعرّض الوطن العربي بحكم موقعه ودلالات هذا الموقع ومقوّماته لكل مؤثرات الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وهبّت عليه رياح العولمة لتقتلع آخر ما

---

(٢١) انظر ورقة دارم البصام التي قدّمها إلى: ندوة ارتدادات الربيع العربي، التي أقامها مهرجان القرين الثقافي بالكويت في آذار/ مارس ٢٠١٣.

(٢٢) Al- Azmeh, Ibid., pp. 112-113.

(٢٣) حول مفهوم الكتلة التاريخية، انظر: علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي، «في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية (ملف): مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣٢، العدد ٣٧٣ (آذار/ مارس ٢٠١٠)، وانظر أيضاً: خير الدين حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٩، العدد ٣٣٦ (شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

تبقّى من منجزات مشروع التحرر القومي والوطني على كل المستويات. إلا أن هذه التغيّرات لم تؤد في الواقع إلى أن تتحول الدولة العربية إلى اكتساب خصائص الثقافة الديمقراطية والحقوقية المعولمة، بل إن وكلاء العولمة ومؤسساتها عزّزا من صمود هذه الدولة أمام الدمقرطة والمناداة بها. وهكذا تعزّزت قدرة النظم الدكتاتورية العربية من تسلطية وعائلية وشمولية وعسكرية، وظلت البلدان العربية بمنأى عن موجات الدمقرطة العالمية. لذا فإن الاستثناء العربي لم يكن هذه المرة ناتجاً من الفقر الفكري أو النظري أو عدم الاهتمام الفكري العربي بالديمقراطية وتأخر المجتمع المدني، بل كون النظم الحاكمة تمترست خلف مؤسسات الأمن والقمع، واحتمت أو استقوت بالخارج، الذي إضافة إلى خوفه المتواصل من فكرة التحرر العربي، أصبح الآن مهووساً بمحاربة المدّ الإسلاموي بحجة مكافحة الإرهاب، وهو ما اقتضى القبول بتواصل ممارسات الدكتاتورية، بل إن الغرب الذي ظل يتشدق طويلاً بدعم الديمقراطية قام بدعم وحماية الحكام وإطالة أمد بقائهم ومحاولاتهم إقامة نظم حكم قائمة على الوراثة، ليس في الملكيات فقط، بل في الجمهوريات أيضاً، ولتتغول الدولة على المجتمع وتهيمن على مقدّراته.

هكذا، فإنه ورغم تأثيرات العولمة المادية والمعنوية المتضمنة الرأسمالية واقتصاد السوق وحقوق الإنسان، فإن الوطن العربي ظل بمأمن تقريباً وحصيناً ضد الآثار الإيجابية التي يمكن أن تتضمنها تلك الديناميات الكونية. وبقدر ما ظلت السياقات مستقرة، ولم نشهد تقدماً على طريق الدمقرطة، واقتصر الأمر في أكثر الأحيان على دعوة خجولة إلى الإصلاح السياسي، فإن ذلك أبرز حقيقة كون العوامل الداخلية هي في مستوى من الأهمية التي تتفوق على ما عداها من عوامل أو تأثيرات خارجية. فالديمقراطية لا يمكن أن تفرض فرضاً، ولا أن تأتي على ظهور دبابات الغزاة، كما بيّنت الحرب على العراق لاحقاً. ومع القول بأهمية وأولوية العوامل الداخلية المسيطرة منذ زمن طويل ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وتجددها، فإن غلبة تأثير العوامل الداخلية لا تعني بالطبع القول إن الثقافة والدين هما السبب الحقيقي لهذا القصور الديمقراطي. إن استمرار تأثير العوامل الهيكلية غير الدينية (النظام السياسي القائم على شخصنة السلطة، وهيمنة المؤسسات الأمنية والعسكرية، وضعف وتشتت المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة) هو الذي يمكن أن يفسر لنا عدم تطور الديمقراطية الليبرالية في الوطن العربي.

كانت الأقطار والشعوب العربية تعيش تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي ترافقت مع تدني مستويات الدخول النفطية، بسبب هبوط أسعار النفط العالمية،

فأثر ذلك في عمليات التنمية، بينما تنامت مؤشرات الفساد وسوء الإدارة وهدر الثروات ونزيف العقول. هنا تظهر المناداة بالديمقراطية محوراً للتفكير العربي المطالب بالإصلاح والتغيير، والداعي إلى أن يشمل الإصلاح الاقتصادي، الذي انطلق في بعض البلدان العربية، توسيع دائرة الحريات، وقدراً من الإصلاح السياسي والاجتماعي والتداول على السلطة.

كان ذلك يجري بينما خلصت تقارير التنمية الإنسانية العربية إلى تحديد مظاهر العجز العربي في تنامي الفجوات في حقول المعرفة والحرية والمرأة، وكان جمود الأنظمة الحاكمة، وعدم استعدادها لتوسيع دائرة الإصلاح، إنكاراً فجّاً لتلك الخلاصة المرة. لم يكن أمام الجماهير العربية ومثقفيها وناشطي حقوق الإنسان والديمقراطية سوى الانطلاق نحو فضاء المجتمع المدني الذي بدا الوسيلة الوحيدة لمواجهة الاستبداد، وإعادة الاعتبار للمجتمع في مواجهة السلطة، ومحاولة لتجاوز القيود الكابحة للعمل السياسي المعارض، ولتصبح الديمقراطية محور التفكير الإصلاحي والتغييري.

إلا أن الترابط بين سعي الأنظمة الحاكمة نحو الشرعية والمشروع الأمريكي الغربي للدمقرطة في الوطن العربي، قاد في الحقيقة إلى إجهاض هذه الروح الجديدة، وبخاصة أن نظم الاستبداد العربية استغلّت ما كانت تدعو إليه الولايات المتحدة، ولا سيما عقب الحرب على العراق، للتنكيل بكل دعاوى الإصلاح والديمقراطية، بل جرت محاولة دفع الرأي العام العربي إلى مواجهة تلك الدعوات، كونها تعكس مشروع الهيمنة الغربي عموماً، والأمريكي خصوصاً، فكانت النتيجة الحتمية إجهاض تلك الدينامية الديمقراطية العربية. ولعل هذا ما دفع مفكر عربي بارز إلى التصريح بأنه «ينبغي الاعتراف [اليوم] بأن الديمقراطية بالرغم من ثبات الاعتقاد بأولويتها كشرط لأي تقدم في مشاريع الإصلاح جميعاً، لم تعُد تمثل بالنسبة إلى القسم الأكبر من الرأي العام العربي محور اهتمام قائم بذاته، ولها بالتالي أولوية واضحة في جدول أعمال المجتمعات العربية بقدر ما أصبحت قضية من بين قضايا وطنية حارقة عديدة ومترابطة. وبهذا الإجهاض الذي قاد إلى انحسار الفكرة الديمقراطية والتشكيك في مستقبلها في المنطقة، انتهت مرحلة من العمل الديمقراطي ولدت مع اكتساب الحركات التقدمية في السبعينيات، وبقيت أسيرة تفكير نخبها وأيديولوجياتها وأسلوب عملها وخياراتها القديمة»[٢٤].

(٢٤) غليون، «آفاق الديمقراطية العربية».

لـم يتحسن حال الديمقراطية في الوطن العربي بعد عقود من الموجة الثالثة للدمقرطة، رغم ما رافقها من تعميق لمظاهر وآليات العولمة على كل المستويات. وهكذا بدا الوطن العربي استثناءً ظاهراً وصارخاً في تخلفه الديمقراطي، حيث احتلت الأقطار العربية أدنى التقييمات بين مؤشرات ومقاييس الديمقراطية والشفافية والحكم الصالح. كانت تلك المؤشرات معزّزة للقناعة والواقع السائد بأن الدولة العربية لا تقوم على أي احترام للحقوق السياسية والحريات المدنية بشكل خاص.

كان هذا هو ملخص النظرة إلى حال النظم السياسية العربية، حيث ترسّخت سلطة الحاكم الفرد، وتغوّلت المؤسسات الأمنية على كل شيء، وسيطرت المؤسسة العسكرية على المشهد برمته مقابل غياب أو ضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية وازدراء الرأي العام. لقد أعادت تلك الأحوال الاعتبار إلى التحليلات الغربية وأفكار الاستشراق عن الاستثناء العربي المستند إلى الثقافة والدين. غير أن تلك التحليلات تجاهلت حقيقة الجدل أو الصراع المحتدم في الفكر والمجتمع العربيين في مواجهة ديناميات الهيمنة الداخلية والخارجية التي تستمد قوتها وممانعتها لا من الثقافة والإسلام، بل من الهياكل والبنى والممارسات، إضافة إلى التفاعلات الكونية التي خبرتها الدولة العربية الحديثة.

مع ذلك، فليس مناسباً القول إن الديمقراطية على المستوى العربي ظلت شيئاً هلامياً يستعصي على الإحاطة به، ويلفه الغموض، ولا تحدده معالم وصفات. لقد بدأ الفكر والوعي العربي يؤكد المعايير والمبادئ والمؤسسات والآليات التي تستند إليها الديمقراطية في العمل والواقع. أخذت النظرة إلى الديمقراطية، كترجمة مناسبة لقيم الحرية والمساواة والتسامح والعدالة والاستيعاب وعدم الاستبعاد، تتفوق على اعتبارها مجرد أداة تقنية أو إدارية.

أضحت الديمقراطية نظاماً شاملاً يستند إلى حلّ التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة، وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة التي لا بد من أن تجد لها تأسيساً في ثقافة المجتمع ككلّ. وهكذا بدأنا نلمس وعياً وإلماماً بالشروط الأساسية لقيام النظام الديمقراطي على حدّ مقبول من القواسم المشتركة التي تجعل من الجماعة البشرية مجتمعاً سياسياً مدنياً، ومن أعضائه مواطنين، مثلما أخذ التعبير عن هذه القيم والمثل ينتشر بين النخب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام الفضائية العابرة للحدود وفضاء المعلومات المفتوح عبر الإنترنت، ليضع أسسه في وعي المواطن العادي أيضاً.

خامساً: النموذج الفكري الجديد
الديمقراطية في المشروع النهضوي العربي

كانت النتيجة المنطقية لتلك التحولات التي أشرنا إليها أعلاه أن اتسعت دائرة المساهمات العربية الفكرية الجديدة حول الديمقراطية. إنه من المناسب والمفيد، بل والدال على التطور الذي شهده المفهوم عربياً أن نشير إلى ما ورد في المشروع النهضوي العربي حول الديمقراطية الذي تم صوغ مكوّناته الأساسية عبر سلسلة من الجهود الفكرية التي أطلقها وتابعها مركز دراسات الوحدة العربية الذي حرص «منذ بداية عمله على هذا المشروع، على مشاركة التيارات الفكرية كافة في إنجازه (قوميين وإسلاميين ويساريين وليبراليين)، حتى يأتي ممثِّلاً نظرةَ الأطياف الفكرية والسياسية كافة، بحسبانه مشروعاً للأمة جمعاء لا لفريقٍ منها دون آخر»[٢٥]. لذلك يمكننا اعتبار التوصيف الذي يحتويه للديمقراطية ومكوّناتها محيطاً بالفهم العربي للديمقراطية على مستوى الفكر، ويعكس أولوية الديمقراطية التي بدت همّاً بارزاً للفكر العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ينطلق المشروع النهضوي العربي في تناوله للديمقراطية من إيمان عميق بمركزيتها للحياة السياسية من ناحية، وحتميتها لتحقيق النهوض العربي من ناحية أخرى. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها الفكر العربي، بعد جدل وحوار دام سنوات، وشاركت فيه نخب فكرية وقيادات سياسية مثلت كل التوجهات الفكرية والسياسية السائدة، مفهوماً وتصوّراً وإطاراً نظرياً متكاملاً للديمقراطية وحقوق الإنسان، من شأنه أن يتجاوز ما كان قد اتسم به الفكر العربي سابقاً من عجز ديمقراطي وغياب لأية مساهمات تتمتع بأية قوة منهجية أو وضوح فكري ونظري ينطوي على قابلية برامجية أيضاً.

لذلك، وإيماناً بما جاء في هذا المشروع، وانسجاماً مع الفكرة الأساسية له والقيم الديمقراطية التي يعبّر عنها، وصلة ذلك باتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، فإننا سننهي هذه المناقشة باقتباسات مطولة يمكن أن تعبّر تماماً عمّا يغتني به الفكر العربي اليوم من فهم للديمقراطية وحقوق الإنسان ومكوناتهما، وهي أهمية تتصل من

---

(٢٥) المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ١٧ ـ ١٨، متوافر أيضاً على الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الوحدة العربية على الرابط التالي: <http://www.caus.org.lb/Attachments/mashrou%20nahdawi%20arabi%202011.pdf>.

دون شك في أن الجهة التي كانت وراءها، مركز دراسات الوحدة العربية، هي التي أنجزت أول مسح للرأي العام العربي نحو الديمقراطية، وهو الذي لا يمكن تفهم قيمته ودلالاته، بل الدافع والحاجة إليه، إلا باستيعاب مكوّنات المشروع ضمن ما يقوم به المركز طوال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

١ ـ الديمقراطية نظام شاملٌ للحكم

في المشروع النهضوي العربي، نجد الفكر العربي بمختلف تياراته وقواه التي صاغت معاً هذه الرؤية العربية المعاصرة، وقد انطلق من فهم كلي للديمقراطية يتجاوز مجرد جوانبها الشكلية أو الإجرائية، ليدخل، وللمرة الأولى، في صميم ماهيتها النظرية والمعرفية واستحقاقاتها المتعددة. وبينما يؤكد ما جاء في المشروع من فهم وتنظير بشأن الديمقراطية، كظاهرة تحليلية كلية وشمولية الطابع، فإنه يقدم لنا ما يكفي من الإشارات على أن ظاهرة الفقر الديمقراطي لم تعُد قائمة في الواقع. لذلك لن نجد أبلغ في التعبير عن ماهية وعمق واتجاه هذه التطورات الفكرية والتنظيرية الحاسمة، مما جاء في المشروع من فهم للديمقراطية على أنها «نظامٌ شامل للحكم لا تَقْبَلُ تجزئة عناصرها أو انتقاء بعضها دون آخر؛ ولا يوصف نظامٌ سياسيٌّ ما بأنه ديمقراطي إلا متى اجتمعت فيه المبادئ والقواعد كافة التي تقوم عليها الديمقراطية كنظامٍ سياسيّ». لذلك تتأسس الرؤية الفكرية العربية النهضوية من إحاطة بالمفهوم المعاصرِ للديمقراطية، ليس على مستوى أبعاده الفكرية ومضامينه النظرية فقط، بل أيضاً في الإحاطة الكاملة المتفقة مع الفهم والممارسة الكونية للديمقراطية التي تشمل، وفقاً لهذا الفهم، سبعة عناصر/مبادئ تؤسّس هذا النظام وتمنحه ماهيته وقد حددها المشروع النهضوي في:

«**الحرية**: حرية الرأي والتعبير والنشر والتنظيم ...؛ أي جملة ما يجعل الأفراد مواطنين: يمارسون حقهم في مواطنتهم ...» «و... **التعددية السياسية** والحق في المشاركة، أي إقامة السياسة على مقتضى الحق العام أو الإقرار بأنها **حق عام** لطبقات المجتمع وفئاته ونخبه؛ بما يعني منع أي شكل من أشكال احتكار التمثيل السياسي...» «و... **النظام التمثيلي** (المحليّ والنيابي) المشمول بالضمانات القانونية والدستورية التي تكفل:

ـ «**حرية الاقتراع** لكل المواطنين البالغين حق التصويت والمسجَّلين في القوائم الانتخابية، وإحاطة العملية الانتخابية بأسباب الشفافية والنزاهة ...».

ـ «**حق الرقابة** على السلطة وممارستها من خلال وسائط الرقابة كافة... إن النظامَ التمثيليَّ في الديمقراطيات الحديثة هو الشكل المؤسَّسيُّ للتعبير عن مبدأ **السيادة الشعبية** أو عن المبدأ القائل إن **الشعب مصدر السلطة**... ورابعها إقامة النظام السياسي على قاعدة **الفصل بين السُّلطات**... وخامسها **التداول الديمقراطي للسلطة** وإقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية التي أفرزتها الانتخابات النزيهة في تشكيل السلطة التنفيذية وإدارتها عملاً... وسادسُها **النظام الدستوري** الذي يمثل النظام الأساس للدولة، وينظِّم سلطاتها كافة، والعلاقات بين أجهزتها والحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وهو النظام الذي ينبغي أن توكَلَ كتابتُه إلى **هيئة تأسيسية منتخبَة**، ويجري إقرارُهُ بواسطة الاستفتاء الشعبيّ عليه... وسابعها **نظام اجتماعي اقتصادي** عادل يتمتع فيه المواطنون بحقوق متساوية، وفرص متكافئة على النحو الذي يوفر لهم الحماية ضد انتهاك إرادتهم السياسية، وحريتهم في التعبير عن آرائهم، واختيار من يرونه الأصلح لتمثيلهم. إن تطبيق مبدأ من هذه المبادئ دون آخر يُسْقِط عن النظام ماهيته الديمقراطية، فالديمقراطية **نظام شامل وكُلٌّ لا يَقْبَل التجزئة**»[٢٦].

٢ ـ آليات تحقيق الديمقراطية وتعزيزها

يقترح المشروع النهضوي العربي ما يمكن اعتباره خلاصة توافقات تيارات الفكر العربي بشأن الآليات الملائمة لتحقيق الديمقراطية بما من شأنه أن يوفر الأرضية المناسبة لإقامة ما يصفه بالشروط التحتية لإشاعة الثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع العربي. هذه الآليات تراوح بين العمل الثقافي، وتشمل أيضاً جملة من المقترحات التي من شأن تطبيقها خلق روافع عربية على المستويات القطرية والقومية لتعزيز الديمقراطية على كل المستويات. ومن أهمّ هذه الآليات:

ـ «**نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان** وتعزيزها وطنياً وقومياً... **(و) تفعيل حركة حقوق الإنسان** داخل كل بلدٍ عربي وعلى الصعيد القومي، وتوحيد جهدها النضالي وبرامج عملها على نحوٍ يتعاظم فيه تأثيرُها في مجال إنتاج رأيٍ عام ديمقراطي ... **(و) إحداث آليات للعمل الديمقراطي على الصعيد القومي** وإطلاق مؤسسات قومية للعمل الديمقراطي»[٢٧].

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٢.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

٣ ـ الديمقراطية نظام اجتماعي شامل

يبدو واضحاً أن الفكر العربي بمختلف تياراته وقواه السياسية التي شاركت في صوغ المشروع النهضوي العربي قد أحرزت تقدماً لا يمكن تجاهله على صعيد التنظير للديمقراطية، وجعلها شأناً مركزياً في الفكر والممارسة العربية والإيمان بها والدعوة والعمل لأجلها. إلا أن ذلك لا يعني مفارقة الفكر العربي لمنطلقاته المتعلقة بأهمية الديمقراطية في بعدها الاجتماعي. فما زالت الديمقراطية السياسية لا معنى لها من دون الديمقراطية الاجتماعية، من دون أن يعني ذلك رفض الأولى انتظاراً لتحقق الثانية. إن ذلك نقطة اختلاف أساسية بين تقدير الفكر السياسي العربي سابقاً وحالياً لمكانة ودور جناحي الديمقراطية، فالفكر العربي اليوم يرى الديمقراطية نظاماً متكاملاً، كما يقرر المشروع النهضوي العربي في اعتبارها نظاماً اجتماعياً شاملاً للبعدين، حيث تكامل الديمقراطية مرتبط تماماً بتحققها سياسياً واجتماعياً في آن واحد معاً. إن هذا الفهم ينطلق من القناعة بأنه «كلما تقدمت العلاقات الديمقراطية داخل المجتمع، تعاظمت فرص قيام النظام السياسي الديمقراطي»(٢٨).

نحن هنا أمام تحول تاريخي جذري في ما يتعلق بفهم الديمقراطية ومكوّناتها الجوهرية وعلاقتهما معاً. لم يكتف الفكر الديمقراطي العربي الجديد، كما يمثله ما جاء في المشروع النهضوي العربي بمجرد الإقرار بالديمقراطية، وتكامل أبعادها المختلفة وتحديد مكوّناتها، بل إنه أحدث تحولاً جذرياً في مقاربة الأهداف القومية ذاتها، ولتصبح الديمقراطية في مقدمتها، ولها الأولوية الحاسمة. لذلك نجد أن المشروع النهضوي العربي لا يتردّد إطلاقاً بالتصريح أن «المعركة من أجل النهضة تمرُّ من بوّابة المعركة من أجل الديمقراطية، وبناء **دولة الحق والقانون**. لكن هذه أيضاً تتلازم في الوقت نفسه مع النضال من أجل الديمقراطية في المجتمع: في الأسرة، والمدرسة، والنقابة، والحزب، والجمعية، وفي العلاقة بين الجنسيْن»(٢٩).

وفي ختام هذا الفصل، يمكننا القول إن الفكر العربي في القرن الحادي والعشرين يتميّز بوضوح في تصوّراته ومفاهيمه عن الديمقراطية وأهميتها ومركزيتها ضمن أهداف النهضة العربية. إن هذا يؤكد عمق التحولات التاريخية التي مر بها الوطن العربي والثقافة والفكر والمجتمع العربي، بما يكفي لدحض أطروحة الاستثنائية العربية التي

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.

جرى الترويج لها لفترات طويلة. لذلك، فقد بدا واضحاً مفارقة السياسة العربية والنظام الرسمي العربي لكل متضمّنات الفكر العربي النهضوي، ولم يعُد ممكناً للتسلطية والدكتاتورية العربية أن تبحث لها في منطلقاته وأطروحاته عن أي سند، مثلما أكدت الأحداث والتطورات والمظاهرات، وغيرها من تعابير الاحتجاج المتواصل في الشارع العربي تجاه كل القضايا، عمق الفجوة بين المجتمع والدولة وسلطاتها، وتوق العربي إلى الديمقراطية والحرية والكرامة.

وهكذا بعد أن تعرّفنا إلى الديمقراطية في الفكر والممارسة العربية، وحاولنا الإحاطة بتطوراتها المعاصرة، وذلك من أجل تيسير تفهم نتائج المسح الخاص بالديمقراطية، وتقدير دلالاته وصلتها بما جرى من تطورات حاسمة في الوطن العربي، منذ نهاية عام ٢٠١٠، فإننا سنقوم في الفصل الثالث بعرض وتحليل ما أسفر عنه الاستطلاع من نتائج، وبخاصة في ما يتعلق بفهم الديمقراطية كقيمة ونظام حكم على المستوى الشعبي. إن لذلك أهمية خاصة في التعرّف إلى المدى الذي يمكن أن يمثله التطور الفكري العربي «النخبوي»، معادلاً لتطور آخر أكثر دلالة وأهمية، يترجم التحولات في المعتقدات والاتجاهات والقيم أو المثل التي تسيطر على المخيال الشعبي، أو أن التطور على مستوى الفكر يظلّ غير معبّر عنه.

الفصل الثالث

الديمقراطية: المفهوم والمكوّنات والشروط

تمهيد

عرضت المناقشة في الفصل الثاني التطور الهائل الذي عرفه الفكر العربي نحو الديمقراطية واستيعابها ضمن عدّته النظرية والتأصيل لها ولمركزيتها ضمن المشروع النهضوي العربي. ومع ما لذلك من أهمية لا يمكن تجاهلها على صعيد تحرر الفكر العربي من الفقر المعرفي الذي اعترى تصوره وفهمه للديمقراطية لفترة طويلة نسبياً، فإنه يعكس في الحقيقة بعداً نخبوياً، بينما ظلت حقيقة ومضمون المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية في مستواها الشعبي بمنأى عن البحث والتحليل. لذلك كانت هناك دوافع قوية ومتعدّدة لسدّ هذا النقص في المعرفة العلمية بشأن الديمقراطية عند العرب بشكل عام، وتشخيص هذا المفهوم ومكوّناته وعناصره الرئيسية، وهذا ما كان محفزاً وسبباً في المقام الأول للقيام بمسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية.

ويمكن القول إن النقاش والحوار حول الديمقراطية والانتقال والتحول الديمقراطي في الوطن العربي قد ارتكز حتى الآن على أنه ليس هناك وعي وإدراك شعبي بمفاهيم الديمقراطية وتعريفاتها ومكوّناتها وشروطها، بل إن عدم إدراك المواطن العربي لمفاهيم الديمقراطية ليس في الحقيقة سوى تعبير على أن المجتمع العربي ليس مهيأً لعمليات الانتقال، ثم التحول الديمقراطي. من هنا تبرز الأهمية التي تكتسيها الدراسة والتفحّص المؤسس على قواعد منهجية البحث العلمي لتحديد مفاهيم ومدلولات ومضامين وجوانب الديمقراطية، كقيمة ونظام، من خلال إجراء مسح لاستطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحوها. فبناء على ما تحقق من تقدم منهجي في مجال إجراء بحوث واستطلاعات الرأي العام، أصبح ممكناً القيام بدراسات للتعرّف إلى القيم والاتجاهات، كما أصبح ممكناً إجراء تلك القياسات بصورة دورية للتعرّف إلى درجة ومدى وقوة الاتجاهات، ومدى ثباتها أو تعرّضها للتغيير والديناميات المتصلة به، وهو ما يمكن للتحليل الكيفي أن يجيب عنه استكمالاً لما تفصح عنه مؤشرات ونتائج التحليل الكمّي والوسائل الإحصائية.

ويقدم هذا الفصل أهم نتائج قسم من مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، والمتعلق بقياس مدى إدراك المواطنين العرب لمفهوم «الديمقراطية» وتحديد مضامينها ومكوّناتها، وهو ما يعدّ مقدمة ضرورية لإبراز أهمية تلك الاتجاهات في التعبير عن التحول على المستوى الثقافي العام.

كما يحاول من خلال عرض وتحليل النتائج وسياقاتها الكيفية معرفة ماذا تعني «الديمقراطية» للمواطن العربي، وذلك من خلال عدة مؤشرات هي: **أولاً** مفهوم الديمقراطية، كما يُعرِّفه المواطن، و**ثانياً** اتجاهات الرأي العام نحو أهمية مجموعة من الحريات الأساسية والمدنية والسياسية لإرساء الديمقراطية، و**ثالثاً** اتجاهات الرأي العام نحو مجموعة من حقوق المواطنة.

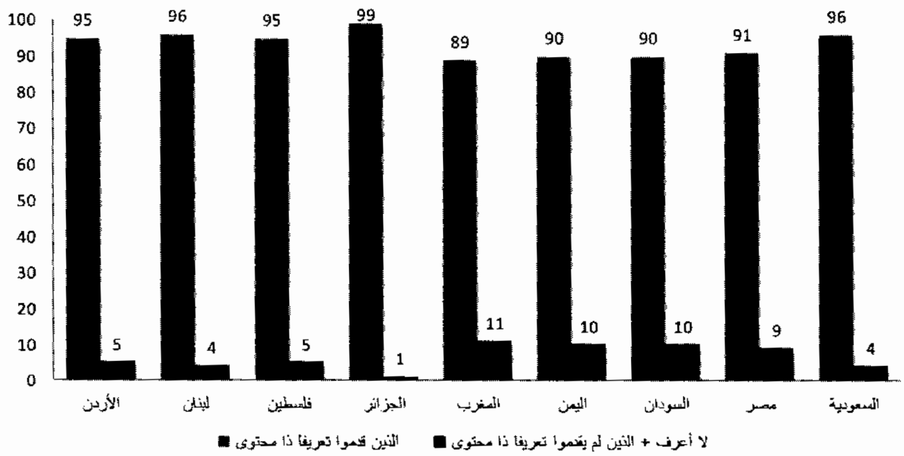
أولاً: الديمقراطية بالنسبة إلى العربي

من أجل التوصل إلى تحديد مناسب لما تعنيه «الديمقراطية»، كمفهوم وممارسة، بالنسبة إلى العربي، تم اعتماد ثلاثة مؤشرات من أجل الوقوف على تعريف المواطن لـ «الديمقراطية». وتحقيقاً لهذا الغرض، تم سؤال المستجيبين ليقدموا تعريفاً للديمقراطية، ومن ثم سؤالهم ليذكروا أهم شرط يجب أن يتوافر في بلد ما حتى يستحق أن يوصف بأنه ديمقراطي، وبعد ذلك سؤالهم عن الدولة التي يرونها الأكثر ديمقراطية في العالم. هذه الأسئلة الثلاثة المفتوحة تعكس بمجملها تعريف مفهوم «الديمقراطية» لدى الشارع العربي وفهم المواطنين له.

لقد عكست نتائج الاستطلاع العديد من البيانات المهمة التي يمكن أن تكون أداة أساسية في أي نقاش حول الديمقراطية وعناصرها أو حول عمليات الدمقرطة والانتقال والتحول الديمقراطي. لعل من أهم هذه النتائج أن **أكثرية المواطنين العرب قادرون على تقديم تعريف ذي مضمون ومحتوى لمفهوم «الديمقراطية»**. إن ٩٠ بالمئة فأكثر من المستجيبين كانوا قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية، إذ كانت نسبة الذين أفادوا بأنهم غير قادرين على تقديم تعريف لـ «الديمقراطية» قليلة لم تتجاوز في أعلاها ١٠ بالمئة، كما هي الحال في المغرب، في حين كانت ٨ بالمئة في كل من اليمن، والسودان، ومصر، و٤ بالمئة في كل من السعودية، والأردن، ولبنان، وفلسطين. كما أن نسبة لا تتجاوز ٢ بالمئة من المستجيبين قدمت تعريفات ليست ذات دلالة أو أنها كانت غامضة وغير واضحة لما تعنيه «الديمقراطية» (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ١)).

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

نسبة المستجيبين الذين كانوا قادرين على تقديم تعريف ذي محتوى للديمقراطية وأولئك الذين لم يقدموا تعريفاً ذا محتوى أو أفادوا بأنهم لا يعرفون ما هو تعريف «الديمقراطية»



وعلى الرغم من التباين في تركيز المستجيبين من قطر عربي إلى آخر على عناصر محدّدة في تعريفهم لـ «الديمقراطية» دون أخرى، لتعكس بذلك خصوصيات المجتمع المبحوث وإشكالياته، إضافة إلى طبيعة أنظمة الحكم فيه، فإن هناك توافقات عامة بين مستجيبي المجتمعات المبحوثة حول تعريف «الديمقراطية». ويمكن تقسيم تعريف «الديمقراطية»، كما تعكسه نتائج المستجيبين في الأقطار المختلفة، إلى أربعة محاور أساسية، وإن تباينت طريقة تعبير المستجيبين عنها من قطر إلى آخر، وهي بحسب أهميتها:

أولاً ضمان حريات الرأي والتعبير والحريات السياسية والمدنية والفكرية من دون قيود وحقوق المواطنة ومن دون تمييز؛ **ثانياً** الديمقراطية بمعنى دمقرطة الأنظمة السياسية على أساس مشاركة المواطنين في الحكم وضمان تداول السلطة والفصل بين السلطات في إطار التوازن والمساءلة بينهما؛ **ثالثاً** تعريفات ذات محتوى اجتماعي واقتصادي، ترتكز على مفاهيم العدالة الاجتماعية؛ **رابعاً** تعريف الديمقراطية في إطار مفاهيم الأمان والاستقرار والأمن.

وفي ما يتعلق بالمحور الأول الذي ركّز فيه المستجيبون على ضمان الحريات العامة والسياسية والمدنية وحريات الرأي، وهي التي تمثل الجزء الأكبر من تعريفات المستجيبين لـ «الديمقراطية»، فقد جاءت كما يلي:

- حرية الرأي والتعبير من دون قيود، وقد حصلت على نصيب الأسد من التعريفات التي أوردها المستجيبون في كل من: الجزائر، ولبنان، والأردن، ونسب ملحوظة في كل من: فلسطين، واليمن، والسودان.

- الحريات السياسية والمدنية والفكرية التي جاءت بنسب كبيرة، وبالذات بين مستجيبي السودان، واليمن، ولبنان، وفلسطين، والأردن.

- المساواة بين المواطنين من دون تمييز، وضمان حقوق المواطنة، كما تعكسها النتائج في كل من: المغرب، والسودان، واليمن، وفلسطين، والأردن.

وعليه، فقد كانت أكثرية المواطنين في العيّنة المستطلعة تركّز على تعريفات في إطار هذه الثلاثية المعتمدة على حرية الرأي والحريات السياسية والمدنية وتطبيق مبدأ المواطنة. وقد جاءت تعريفات المستجيبين لـ «الديمقراطية» في مصر مترابطة، إذ جاءت الحريات السياسية والمدنية، وتحقيق مبدأ المساواة من خلال المواطنة، كتعريف لـ ٧٢ بالمئة من مستجيبي مصر، فيما أفاد ثلثا المستجيبين في السعودية بأن حرية الرأي والتعبير والحريات السياسية والمدنية هي تعريف لـ «الديمقراطية».

أما في ما يتعلق بتعريفات المستجيبين للديمقراطية المشتقة من شكل النظام السياسي، فأفاد ١٢ ـ ٣٠ بالمئة من المستجيبين في الأقطار التي جرى فيها الاستطلاع بأن تعريف الديمقراطية يرتكز على جوانب أساسية مثل تداول السلطة، وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه، أو فصل السلطات وتوازنها في إطار من المساءلة والرقابة، ووجود حياة نيابية من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وبالإضافة إلى تعريف «الديمقراطية» على أساس حرية الرأي والتعبير والحريات السياسية والمدنية وضمان حقوق المواطنة من ناحية، أو تعريفها على أساس طبيعة الأنظمة السياسية المعتمدة على إرادة الشعوب ومشاركتها في الحكم من ناحية أخرى، فقد ظهرت في إجابات المبحوثين تعريفات أخرى لـ «الديمقراطية»، وبنسب أقل معتمدة على أسس سوسيولوجية واقتصادية مثل: العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية. وتمثل هذه التعريفات من ناحية عدد الإجابات المرتبة الثالثة في تعريف المواطن العربي لـ «الديمقراطية».

وتضمنت إجابات المستجيبين محوراً رابعاً لتعريف «الديمقراطية» (وهو الأقل من ناحية عدد الإجابات) يعتمد على أن «الديمقراطية» هي تحقيق الأمان والاستقرار.

لقد عكس التباين في الظرف الداخلي لكل قطر نفسه على تعريف «الديمقراطية» في بعض الأقطار، فمثلاً أكد ٢٢ بالمئة من مستجيبي فلسطين أن «الديمقراطية» هي الترابط بين حرية التنقل وحرية الرأي، وهذا يعكس ما تفرضه ظروف الاحتلال من قيود على التنقل بين مناطق الضفة أو بين الضفة الغربية وغزة. كما أبرزت النتائج تأثر الإجابات المتعلقة بتعريف «الديمقراطية» بظروف المجتمعات التي تشهد درجات من الانقسامات السياسية والاجتماعية، مثل: فلسطين، واليمن، والسودان، ولبنان، حيث وجدت صدى لدى المستجيبين ليقوموا بتعريف «الديمقراطية» على أنها تشمل وتتضمن بناء التوافقات وإنهاء الخلافات بين القوى الاجتماعية والسياسية (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ١)).

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

تعريف المستجيبين للديمقراطية

		اسم القطر								
		الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
الحريات السياسية العامة والمواطنة	حرية الرأي والتعبير دون قيود	٤١	٥٠	٢٠	٦٤	٥	١٦	١٦	–	–
	الحريات السياسية المدنية العامة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين	–	–	–	–	–	٢	٢	٧٢	–
	حرية التعبير والفكر والصحافة والحريات السياسية والمدنية	–	–	–	–	–	–	–	–	٦٥
	حريات سياسية ومدنية وفكرية	١٧	٢٣	١٨	١٤	١١	٣١	٣١	–	–
	حرية الإعلام والصحافة	١	–	١	٤	–	١	١	–	–
	المساواة بين المواطنين وضمان حقوق المواطنة	٨	٧	١١	٦	٢٣	٩	١٩	–	٦
	المجموع	٦٧	٨٠	٥٠	٨٨	٣٩	٥٩	٦٩	٧٢	٧١

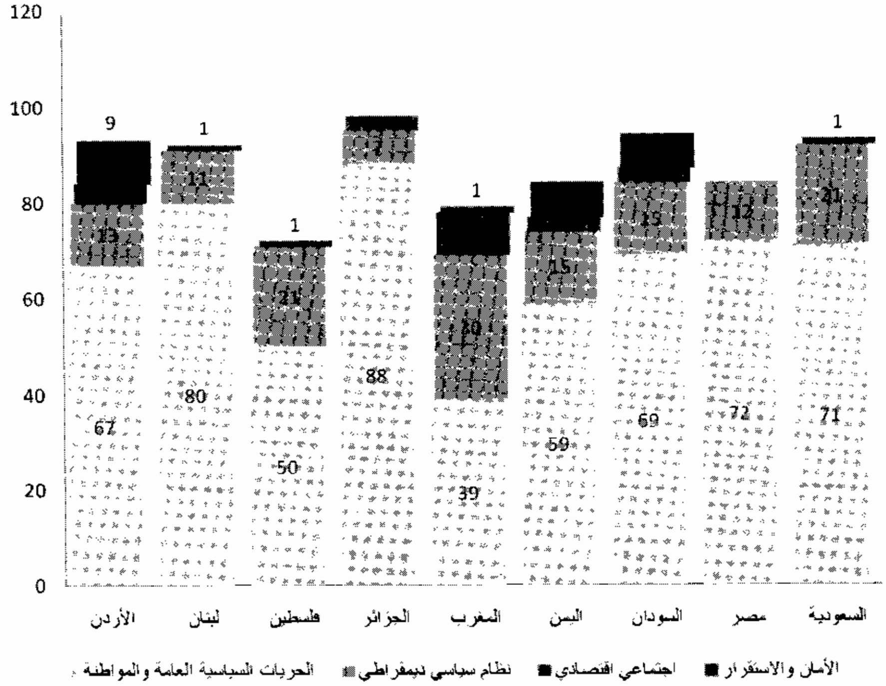
يتبع

تابع

نظام سياسي ديمقراطي	أن يحكم الشعب نفسه بنفسه	٩	٢	١٦	–	١١	٤	٤	–	٦
	تداول السلطة	–	–	–	٧	٢	٤	٤	٣	–
	التعددية السياسية والفكرية والحزبية	–	٧	٤	–	–	٤	٤	٦	١
	فصل السلطات وتوازنها في إطار المساءلة والرقابة	٢	١	–	–	٢	–	–	–	٠
	تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية	٠	–	١	–	٨	١	١	٣	–
	وجود حياه نيابية من خلال انتخابات حرة ونزيهة	٢	١	–	–	٢	٢	٢	–	١٣
	سيادة القانون والمساواة أمامه	–	–	–	–	٥	–	–	–	١
	المجموع	١٣	١١	٢١	٧	٣٠	١٥	١٥	١٢	٢١
اجتماعي اقتصادي	محاربة الفساد المالي والإداري	١	–	٠	–	٣	–	–	–	–
	العدل والحرية	٣	–	–	٣	٦	٣	٣	–	–
	المجموع	٤	٠	٠	٣	٩	٣	٣	٠	٠
الأمان والاستقرار		٩	١	١	–	١	٧	٧	–	١
	الوحدة الوطنية	–	١	–	–	–	٣	٣	١	–
	احترام وضمان حقوق الإنسان وكرامته	–	–	–	–	٦	–	–	٤	٢
	حرية الرأي والتنقل	–	–	٢٢	–	–	–	–	–	–
	أخرى	٤	٤	٢	١	٣	٣	٣	٢	٢
	لا أعرف	٥	٤	٥	١	١١	١٠	١٠	٩	٤

الشكل الرقم (٣ ـ ٢)

تعريف المستجيبين للديمقراطية بحسب أربعة محاور



ولعله من المهم أن نشير إلى أن نتائج المسح الخاصة بإجابات المستطلعين عند سؤالهم حول أهم شرط يجب أن يتوافر حتى يوصف بلد ما بأنه ديمقراطي، لم تعكس تباينات أو اختلافات جوهرية عن تعريفهم لـ «الديمقراطية». إن هذه النتيجة المبدئية ذات أهمية لا بد من التدبّر في مدلولاتها وإجراء دراسات معمّقة بشأنها مستقبلاً، كونها تشير بوضوح إلى قوة المشتركات الاتجاهية بين المواطنين العرب، رغم ما يمكن أن يكون للتمايزات في الأوضاع القطرية من أهمية وتأثيرها في تشكيل تلك الاتجاهات. فلقد كانت أكثرية المستجيبين ترى أن إقرار واحترام حريات الرأي والحريات السياسية والمدنية، وتطبيق مبدأ المواطنة، هي الشروط الأساسية التي يجب توافرها حتى نقول إن بلداً ما هو بلد ديمقراطي. ثم تأتي الشروط المرتبطة بطبيعة النظام السياسي في المرتبة الثانية، إذ ركز المستجيبون على شروط مثل: التداول السلمي للسلطة، ومشاركة المواطنين في الحكم، وإجراء انتخابات رئاسية أو نيابية على أن تكون هذه الانتخابات حرّة ونزيهة (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٢)).

كما تضمّنت الإجابات في هذا المحور مبدأ فصل السلطات وتوازنها ومراقبتها لبعضها البعض (التوازنات والكوابح ـ Checks and Balances)، بوصفه شرطاً لا بد من توافره لوصف بلد ما بأنه ديمقراطي. وبنسب أقل، فقد أفاد جزء من المستجيبين أن أهم شرط يجب توافره حتى تصف بلد ما بأنه ديمقراطي يقع ضمن الشروط ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والنزاهة، والشفافية، وكذلك العدل. في المقابل، توافقت ما تراوحت نسبته بين ١ ـ ٨ بالمئة على أن الاستقرار والأمن والسلام هي شروط يجب توافرها لوجود الصفة الديمقراطية في بلد ما (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٢)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

الشرط الأهم الذي يجب أن يتوافر لوصف بلد ما بأنه ديمقراطي بحسب آراء المستجيبين

		اسم القطر								
		الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
الحريات السياسية العامة والمواطنة	حرية التعبير والفكر الصحافة والحريات العامة والسياسية	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٥
	حرية الرأي والتعبير من دون قيود	٣٠	١٩	٣٢	٤٩	٤	١٦	١٢	٤٥	-
	الحريات السياسية والمدنية والعامة	٢٣	٤٣	١٠	١٠	١٣	١٤	٢٦	-	-
	حرية الصحافة والإعلام	١	-	١	١٩	-	٣	٣	-	-
	المساواة بين المواطنين من دون تمييز وتطبيق مبدأ المواطنة	٧	٦	١٤	٧	٢٦	١٠	١٢	١٤	١١
	الحريات العامة والعدالة والمساواة	-	-	٣	-	-	٢	٤	-	-
	المجموع	٦١	٦٧	٥٩	٨٤	٤٢	٤٤	٥٧	٥٩	٧٥

يتبع

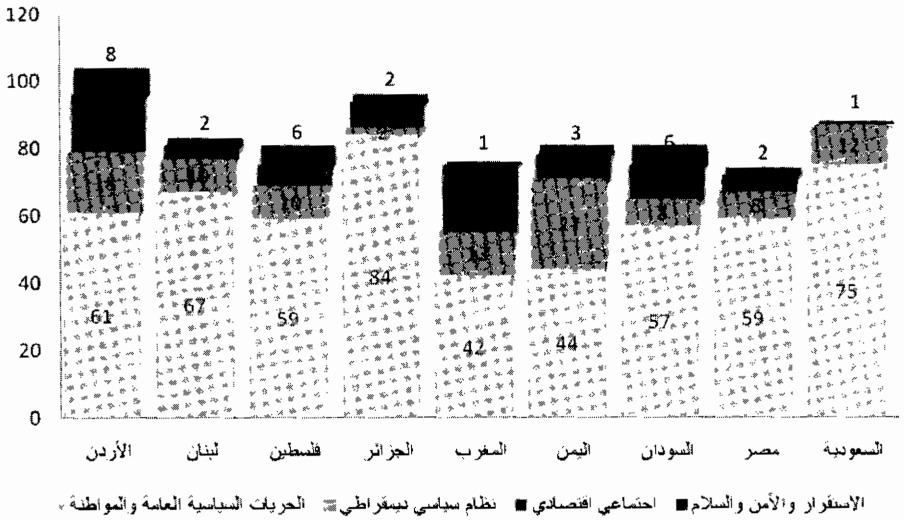
تابع

نظام سياسي ديمقراطي	التداول السلمي للسلطة	١	–	٤	٢	٣	٨	٢	٠	–
	مشاركة المواطنين في الحكم	٣	٢	–	–	–	٠	٣	٣	٥
	فصل السلطات وتوازنها ومساءلتها	٩	–	–	–	٢	٢	–	–	–
	انتخابات حرة ونزيهة	٣	٣	٣	–	٣	٩	٣	٥	٦
	سيادة القانون واستقلاله	–	–	–	–	٥	١	–	–	١
	التعددية السياسية والفكرية	١	٥	٣	–	٠	٦	١	–	١
	المجموع	١٨	١٠	١٠	٢	١٣	٢٧	٨	٨	١٢
اجتماعي اقتصادي	تحسين الأوضاع الاقتصادية للمواطنين وتحقيق العدالة الاجتماعية	٢	–	٣	–	١٤	٢	٣	٥	–
	النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد	٩	–	٣	–	٣	٢	١	١	–
	العدل	٧	٤	–	٨	٢	٣	٦	–	–
	المجموع	١٧	٤	٦	٨	٢٠	٧	١٠	٥	–
الاستقرار والأمن والسلام		٨	٢	٦	٢	١	٣	٦	٢	١
	تطوير ثقافة ووعي المجتمع	١	–	–	٢	٢	٢	٣	١	٢
	احترام حقوق الإنسان وكرامته	–	–	١	–	٥	١	–	١٠	٢
	شروط مرتبطة بمصطلحات ومدلولات إسلامية (الشورى، تطبيق الشريعة)	–	–	٢	–	–	١	–	٢	١
	الوحدة الوطنية	–	٣	٤	–	–	١	–	٣	–
	شروط ليست ذات دلالة	١	٣	٣	–	٢	٣	٢	–	–
	أخرى	١	٦	٤	٠	٣	٢	٢	١	١
	لا أعرف	٨	٦	٧	٢	١٣	١١	١١	١٢	٦

وعليه، فإن الرأي العربي، ومن خلال مؤشرين: **الأول** تعريفي للديمقراطية؛ **والثاني** يتعلق بأهم الشروط الواجب توافرها حتى يمكن وصف بلد ما بأنه ديمقراطي، يعكس فهماً ذا محتوى لمفهوم «الديمقراطية» لا يمكن إلا الاعتراف بأنه، إضافة إلى انتشاره أفقياً وعمودياً، بين أفراد عيّنة المسح، يمثل دحضاً أولياً قوياً للأطروحات التي طالما تغنّت بفقدان الثقافة العربية عموماً، وفي مستواها الشعبي خصوصاً، لأية مضامين ديمقراطية. إن الخلاصة الأساسية هي أن الرأي العام العربي منحاز إلى أن الديمقراطية تتضمن توفير الحريات العامة والسياسية والمدنية، وبخاصة حرية الرأي، وتطبيق مبدأ المواطنة، كما أنها تعبّر عن نظام سياسي ديمقراطي يقوم على مبدأ التداول السلمي للسلطة ومشاركة المواطنين في الحكم، والفصل والتوازن بين مكوّنات السلطة، وعدم افتئات واحدة منها على الأخرى (كما يبيّن الشكل الرقم (٣ ـ ٣)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٣)

أهم شرط يجب توافره حتى نصف بلد ما
بأنه ديمقراطي بحسب ما حدّده المستجيبون



إن مؤشرات قدرة المواطنين على تقديم تعريف لـ «الديمقراطية»، وتحديد أهم شرط حتى يصفوا بلد ما بأنه ديمقراطي، كما أبانت عنها نتائج المسح، تتقاطع مع ما عبّر عنه المسح من خلال إجابات المستجيبين من قدرتهم على تسمية دول يعتقدون

أنها ديمقراطية. إن أكثر من ثلثي المستجيبين كانوا قادرين على ذكر اسم دولة واحدة في العالم على الأقل يعتبرونها ديمقراطية، وفي المقابل راوحت نسب المستجيبين الذين لم يستطيعوا ذكر اسم أكثر دولة ديمقراطية ما بين أقل نسبة، وهي ٨ بالمئة في السعودية، وأعلاها ١٨ بالمئة في المغرب. وفي المقابل، هناك نسبة راوحت بين ٣ ـ ١٨ بالمئة أفادت بأنه لا توجد دولة ديمقراطية كاملة.

كانت أكثر الدول الديمقراطية ذكراً بين المستجيبين هي الدول الغربية (أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية). وكانت الولايات المتحدة، ثم فرنسا، فبريطانيا، أكثر الدول ذكراً. وراوحت نسب المستجيبين الذين ذكروا واحدة من هذه الدول بين ٤٥ بالمئة في فلسطين، و٧٤ بالمئة في كل من الجزائر والسعودية. ويدل حصول هذه الدول على نسب عالية، على الرغم من أن هناك موقفاً غير إيجابي تجاه السياسات الخارجية لبعضها، أن المواطن العربي قادر على التقييم الموضوعي لديمقراطية هذه الدول من دون أن يلتبس ذلك أو يتأثر سلباً بموقفه العام تجاهها. ولعل من النتائج الدالة في هذا السياق هو ما عبّر عنه المستجيبون تجاه إسرائيل على وجه خاص. فعلى سبيل المثال، أفاد ١٣ بالمئة من مستجيبي فلسطين، و٤ بالمئة من مستجيبي اليمن، و٢ بالمئة من مستجيبي المغرب والأردن، و١ بالمئة من مستجيبي السودان ومصر والجزائر، أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية على الرغم من أنهم يعتبرونها دولة احتلال، ويتحدد الموقف المبدئي تجاهها على أنها تمثل مصدر التهديد الأكثر لأمن الوطن العربي، كما ورد في إجاباتهم عن أسئلة أخرى تتضمن تحديد الرأي العام تجاه الأمن القومي العربي ومهدداته. وهذا ما أظهرته نتائج استطلاعات مختلفة للرأي العام العربي، وعززت من قوة اتجاهه نتائج المسح الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية حول اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية في عام ٢٠١٠، والذي سيكون موضوعاً لكتاب آخر يصدره المركز لاحقاً (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٣)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

الدول الأكثر ديمقراطية في العالم من وجهة نظر المستجيبين

	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
دول غربية (أمريكا، أوروبا الغربية، كندا)	٤٩	٥٨	٤٥	٧٤	٥٥	٤٩	٧٤	٤٩	٤٢

يتبع

تابع

دول عربية	٢٤	١٧	١٤	٧	٧	١٣	٦	٢٧	٢٨
دول آسيوية	٢	٢	٦	١	٥	٦	٦	٢	٣
دول أمريكا اللاتينية	–	١	١	–	–	١	–	–	–
دول أفريقية	–	–	–	–	–	–	–	٠	١
لا توجد دول ديمقراطية	٨	١٠	١٠	١٨	١٠	٧	–	٤	٧
أخرى	٢	١	١٣	١	٣	٩	٠	١	١
لا أعرف	١٥	٩	١١	–	١٨	١١	٨	١٤	١٣
رفض الإجابة	١	٣	–	–	٢	٤	٥	٢	٥

ثانياً: مركزية الحريات العامة وحقوق الإنسان

بالإضافة إلى تعريف «الديمقراطية» وأهم الشروط التي يجب توافرها حتى نصف بلد ما بأنه ديمقراطي، وتسمية دول يعتبرها المواطن العربي دولاً ديمقراطية، فلقد نهج هذا الاستطلاع أسلوباً آخر لقياس مدى إدراك المواطن العربي لمفهوم «الديمقراطية»، حيث تضمن الاستطلاع أسئلة تتعلق بمجموعة من الحريات التي يمكن تقسيمها إلى حريات عامة وأساسية، وحريات رأي وتعبير، وحريات مدنية وسياسية. وهدف الاستطلاع إلى التعرّف إلى توجهات الرأي العام نحو أهمية هذه الحريات لإرساء الديمقراطية، الأمر الذي يساهم في تعميق المعرفة لمفهوم «الديمقراطية» عند المواطن، ويمثل مؤشراً مهماً لمدى انتشار الثقافة الديمقراطية.

١ ـ الحريات الأساسية

يستند هذا المؤشر إلى تحديد الحريات الأساسية، كما جاءت في المواثيق والعهود الدولية المؤسسة لها، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يركّز على الحريات الأساسية بشكل خاص. كما تستند المقاربة التي تفسر الاستطلاع إلى المواثيق الدولية الأخرى، كالعهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إننا اليوم أمام ثقافة كونية بشأن حقوق الإنسان والحريات تتجاوز أية محاولات للحدّ من قيمتها الإنسانية بحجج، كالخصوصية الثقافية أو التنمية أو غير ذلك.

من هنا، فإنه رغم التدني في مؤشرات حقوق الإنسان في الوطن العربي وقت إجراء الاستطلاع، وتصاعد هيمنة النظم الدكتاتورية والتسلطية، وهيمنة الدولة وافتئاتها على المجتمع، وقمع المعارضة، والحدّ من الحريات، فقد أثبتت نتائج المسح، بما لا يدع مجالاً للشك، مدى رسوخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في اتجاهات الرأي العام العربي في مستوياته المختلفة. هذه الظاهرة من الضروري أن تجذب وتلفت انتباه المفكّرين والدارسين إلى ما كان يعتمل تحت السطح من توق جماهيري إلى الحرية والديمقراطية، إلا أن إدراك كنهها لم يتحقق حتى انفجر غاضباً في أكثر من قطر عربي، ليعبّر عن نفسه وهمومه وطموحاته في عقد اجتماعي ديمقراطي عبر الاحتجاجات التي انطلقت أواخر عام ٢٠١٠، لتفرز ظاهرة جديدة طاغية على ما عداها بعودة الشعب إلى دائرة الفعل.

بيّنت نتائج الاستطلاع أن هناك شبه توافق عام (الأكثرية) بين مستجيبي العيّنة المستطلعة على أن الحريات الأساسية (تنقل، تملك، فكر، معتقد ديني) هي حريات مهمة لإرساء الديمقراطية. فعلى صعيد حريتي الفكر والمعتقد الديني، فإن أكثر من ٧٠ بالمئة، وصولاً إلى ٩٢ من المستجيبين، يعتقدون أن وجود هاتين الحريتين أمر مهم لإرساء الديمقراطية، وهي تتشابه أيضاً مع نسب الذين يتوافقون على أهمية حريتي التنقل والملكية. ومن المهم الإشارة إلى أن نسب المستجيبين التي أفادت بأنها لا تعتقد بأهمية هذه الحريات الأساسية لإرساء الديمقراطية، كانت نسباً قليلة أعلاها ١٦ بالمئة من مستجيبي السعودية بخصوص حرية المعتقدات الدينية (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٤)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٤)

المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات الأساسية مهمة أو غير مهمة لإرساء الديمقراطية

حريات أساسية		اسم القطر								
		الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
حرية التنقل	مهمة	٩٣	٩٦	٩١	٨٥	٧٩	٨٨	٨٤	٨٩	–
	غير مهمة	٤	٢	٧	٧	٣	٦	٧	٦	–
	لا أعرف	٣	٢	٢	٨	١٨	٧	٩	٢	–

يتبع

تابع

حرية التملك	مهمة	٩١	٩٢	٩٠	٨٠	٧٥	٨١	٨٠	٨٤	٧٦
	غير مهمة	٧	٦	٨	١١	٧	١٢	٩	١١	١٤
	لا أعرف	٢	٢	٣	٩	١٨	٧	١١	٥	١٠
حرية الفكر	مهمة	٩٢	٩٧	٩٢	٨٨	٧٦	٨٦	٨٣	٨٧	٨٧
	غير مهمة	٦	٢	٥	٥	٦	٧	٧	٥	٦
	لا أعرف	٣	١	٣	٧	١٨	٧	١١	٨	٧
حرية المعتقدات الدينية	مهمة	٩١	٩٧	٩٤	٨١	٦٩	٨٢	٨٤	٨٩	٧٥
	غير مهمة	٦	٢	٥	٩	٨	٩	٧	٧	١٦
	لا أعرف	٣	١	٢	١٠	٢٣	٩	٩	٤	٩

مثلما يقرر العهد الدولي للحريات السياسية والمدنية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، فإن حقوق الإنسان تشمل سلّة من المكوّنات التي لا تستقيم قواعد العدالة والمساواة بين البشر من دونها. لذلك قررت ديباجة الإعلان أن «السبيل الوحيد لتحقيق المثل الأعلى المتمثل، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في أن يكون البشر أحراراً، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية، ومتحررين من الخوف والفاقة، هو سبيل تهيئة الظروف لتمكين كل إنسان من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية». ومن نصوص ذلك الإعلان التاريخي، أقرت الإنسانية بعالمية جملة من الحقوق السياسية والمدنية التي تكون من مسؤولية الدول احترامها، وتمكين كل إنسان من التمتع بها من دون تمييز يستند إلى «العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب»[(١)].

انطلاقاً من ذلك، ومن حقيقة كون الأقطار العربية موقّعة على هذا العهد وملزمة به، فقد كان من المفيد ونحن بصدد التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، أن نقوم باستطلاع رأي الإنسان العربي لنتعرّف إلى مدى إلمامه بهذه الحقوق المقدسة عالمياً والمكرّسة في القوانين الوطنية، ومدى ربطه بينها وبين مفهومه

(١) انظر: «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،» الأمم المتحدة، <http://www.un.org/ar/documents/udhr>.

أو تصوراته عن الديمقراطية. إن هذا العمل يعتبر استكمالاً وتعزيزاً بالحقائق الإمبيريقية للجهد الذي ظلّ مركز دراسات الوحدة العربية يبذله خلال العقود الماضية بشأن حقوق الإنسان في الوطن العربي[٢]. لذلك، فقد احتوت الأسئلة التي وجهت إلى المستطلعة آراؤهم في الأقطار العربية التي أجري فيها المسح تقدير اتجاهات الرأي العام حول هذه الحقوق، ونعرض لها للتعرّف إلى تلك الاتجاهات كما يلي:

أ ـ حريات الرأي والتعبير

لقد أكدت نتائج الاستطلاع مركزية وأهمية حريات الرأي والتعبير، وعبّرت عن أن الرأي العام العربي يعطيها أولوية ظاهرة وأسبقية على ما عداها من الحريات. إن المركز المتميّز الذي تحصلت عليه هذه الحقوق ضمن مؤشرات المسح تعبّر عن مدى تقدير المواطنين العرب واهتمامهم بهذا المكوّن، واعتباره شرطاً أولياً للديمقراطية. لقد كان هناك شبه توافق عام على أن حريات التعبير عن الرأي والصحافة هي حريات مهمة لإرساء الديمقراطية، بل إن الفروقات ما بين المستجيبين في الأقطار المختلفة بشأن أهمية هاتين الحريتين تظلّ محدودة. لكن يبرز التباين بين اتجاهات المستجيبين في الأقطار المختلفة عن آرائهم تجاه حرية التعبير عن رأي معارض لتوجهات الحكومة في وسائل الإعلام، ففي حين أن هنالك شبه توافق (٨٠ بالمئة فأكثر) بين مستجيبي مصر، وفلسطين، ولبنان، واليمن، والأردن، على أهمية هذه الحرية لإرساء الديمقراطية، فإن حوالى ثلثي المستجيبين فقط في الجزائر والمغرب والسودان والسعودية يتوافقون على أهمية هذه الحرية لإرساء الديمقراطية، وهو مؤشر بقدر ما يعكس درجة اليأس والإحباط من جدوى المعارضة، فإنه يؤكد عمق الرغبة في ممارسة هذه الحريات بشكل منتج ومؤثر، وليس بما لا يتجاوز حدود التعبير اللفظي الذي لا توليه السلطة أية أهمية أو قيمة (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٥)).

---

(٢) عقد المركز جملة ندوات نُشِرت أعمالها في كتب مثل: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**؛ **أزمة الدولة في الوطن العربي**؛ **العقد العربي القادم: المستقبلات العربية البديلة**؛ **الدين في المجتمع العربي**؛ **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**؛ **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي**؛ **ديمقراطية بدون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**؛ **الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الواحد والعشرين**؛ **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**؛ **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**؛ **الدين والدولة في الوطن العربي**؛ **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خارطة طريق**؛ **التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الأصالة والمعاصرة**، و**الديمقراطية والتربية في الوطن العربي**... وغيرها من الدراسات والأعمال الفكرية. يمكن الاطلاع على هذه الأعمال وغيرها ضمن قائمة منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، المنشورة على موقع المركز على الرابط التالي: <http://www.caus.org.lb/Home/contents1.php?id=34>.

الجدول الرقم (٣ ـ ٥)

المستجيبون الذين أفادوا بأن حريات الرأي والتعبير مهمة أو غير مهمة لإرساء الديمقراطية

حريات الرأي والتعبير		اسم القطر								
		الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
حرية الصحافة	مهمة	٩٠	٩٦	٩٢	٩٣	٧٦	٨٧	٧٩	٩٠	٨٧
	غير مهمة	٧	٢	٦	٣	٦	٦	٨	٤	٥
	لا اعرف	٣	١	٣	٤	١٨	٨	١٣	٦	٨
حرية التعبير عن الرأي	مهمة	٩٠	٩٨	٩٧	٩٣	٧٨	٨٨	٨٢	٩٢	٩٠
	غير مهمة	٧	١	٢	٣	٦	٥	٧	٣	٣
	لا اعرف	٣	١	١	٥	١٧	٧	١١	٥	٧
حرية التعبير عن رأي معارض لتوجهات الحكومة في وسائل الإعلام المحلية	مهمة	٨٢	٩٧	٨٩	٦٦	٦٩	٧٩	٦٤	٨١	٦٧
	غير مهمة	١٣	٢	٧	٢٥	٩	١١	١٩	١٠	٢١
	لا اعرف	٥	٢	٤	٩	٢٣	١٠	١٧	٩	١٣

ب ـ الحريات السياسية والمدنية

إن التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو أهمية الحريات السياسية والمدنية لإرساء الديمقراطية يعكس تباينات أكثر مما عكسته الحريات الأساسية وحريات الرأي والتعبير بين المستجيبين من ناحية، وبين مستجيبي العيّنات القطرية عند مقارنة بعضها ببعض. فبالنسبة إلى حرية انتخاب المجالس التشريعية والمجالس البلدية، فإن الرأي العام العربي شبه متوافق على أهمية هاتين الحريتين، وإن كان الرأي العام في لبنان وفلسطين يرى أن هاتين الحريتين مهمتان بنسب أعلى منها في الدول الأخرى. كما أن الرأي العام شبه متوافق وبنسب متباينة من قطر إلى آخر على أهمية حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني، وكذلك حرية الانتساب إليها. إن اتجاهات الرأي نحو أهمية حريات تأسيس الأحزاب السياسية أو الانتساب إليها، أو حريات الانتساب إلى أحزاب سياسية معارضة، في إرساء الديمقراطية، تحظى بتوافق أكثرية المستجيبين

في جميع مفردات العيّنة، إلا أن النتائج تظهر أن نسب المستجيبين الذين أكّدوا أهمية هذه الحريات هي أقل من نسب المستجيبين الذين أفادوا بأولوية حريات الانتخاب أو التأسيس أو الانتساب إلى منظمات المجتمع المدني.

تصبح هذه النسب أقل أهمية عندما تتعلق بحرية الانتساب إلى أحزاب سياسية معارضة، بالإضافة إلى أن المتوافقين على أهمية حريات العمل الحزبي هي أقل من الحريات الأخرى. إن النتائج تظهر تباينات واسعة بين آراء المستجيبين من دولة إلى أخرى، فمستجيبو لبنان، وبنسب تزيد على ٩٤ بالمئة، يعتقدون أن حريات العمل الحزبي مهمة لإرساء الديمقراطية، وهي نسب أعلى بشكل جوهري من مقابلها في الأقطار الأخرى. وفي السياق نفسه، يرى نحو ثلثي المستجيبين في السعودية أن حرية تأسيس الأحزاب أو الانتماء إليها هي حرية مهمة لإرساء الديمقراطية، مقارنة بحوالى ثلاثة أرباع المستجيبين في اليمن، والمغرب، وفلسطين. وتقل نسبة المستجيبين الذين اعتقدوا بأهمية حرية الانتساب إلى أحزاب معارضة، إذ تحظى بتأييد ٥١ بالمئة من مستجيبي السعودية مقارنة بنحو ثلثي المستجيبين في مصر والأردن والسودان، وثلاثة أرباع المستجيبين فأكثر في اليمن، والمغرب، وفلسطين، والجزائر. ومن المهم ذكر أن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بـ «لا أعرف» تجاه الحريات الحزبية هي أعلى منها في حريات التعبير والانتخاب. ولا شك في أن التباينات في النتائج القطرية قد جاءت لتعكس التباينات بين الظروف في كل منها، فالحياة الحزبية في الأردن ما زالت ضعيفة وغير جذابة مقارنة بدول أخرى، مثل اليمن والجزائر، وهذا يفسر انخفاض النسبة في السعودية أيضاً.

ومن أجل التعرّف بشكل دقيق إلى مقدار الإدراك العام للديمقراطية كمفهوم وممارسته، فقد تم قياس اتجاهات الرأي نحو أهمية حرية الحصول على المعلومات الحكومية، وحرية مقاضاة الحكومة من ناحية، وحريات الاشتراك في مظاهرات سلمية أو نشاطات تدعو إليها أحزاب المعارضة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن أكثرية المستجيبين يتوافقون على أهمية الحريات التي تضمن الرقابة على الحكومة من خلال الاطّلاع على سجلاتها أو حرية مقاضاتها، إلا أن هذه النسب ما زالت دون نسب المستجيبين التي تتوافق على حريات الانتخاب أو التعبير. كما تتباين الاتجاهات من قطر إلى آخر، وينطبق الأمر نفسه على أهمية حرية التظاهر أو حرية الاشتراك في نشاطات للمعارضة. وتعكس التباينات أن الرأي العام في كل من لبنان، وفلسطين، والجزائر، هو الأكثر اتساقاً في تقارب نسب المستجيبين تجاه أهمية هذه الحريات (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٦)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٦)

اتجاهات الرأي العام العربي نحو أهمية بعض الحريات السياسية والمدنية لإرساء الديمقراطية

الحريات السياسية والمدنية		اسم القطر								
		الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
حرية انتخاب أعضاء المجلس التشريعي (مجلس النواب)	نعم	٨٦	٩٦	٩٤	٨٣	٧٥	٨٨	٧٩	٨٨	٨٦
	لا	٩	٣	٤	٩	٤	٥	٨	٥	٥
	لا أعرف + رفض الإجابة	٥	٢	٢	٨	٢٢	٨	١٣	٨	٩
حرية انتخاب المجالس البلدية	نعم	٨٦	٩٧	٩٤	٩٠	٧٨	٨٧	٧٩	٨٤	٨٠
	لا	٩	١	٤	٤	٣	٦	٨	٨	٨
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	١	٢	٧	١٩	٧	١٣	٩	١٢
حرية تأسيس منظمات مجتمع مدني (جمعيات، منتديات، ... إلخ)	نعم	٧٨	٩٦	٨٦	٨٣	٧٧	٨٦	٧٧	٧٤	٧٨
	لا	١٣	٣	٧	٧	٢	٥	٩	١٢	١٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	٩	٢	٧	١٠	٢١	١٠	١٤	١٤	١٢

يتبع

تابع

حرية الانتساب إلى منظمات مجتمع مدني (جمعيات، منتديات، ... إلخ)	نعم	٧٦	٩٦	٨٥	٨٥	٧٧	٨٣	٧٦	٧٤	٧٦
	لا	١٤	٣	٨	٥	٣	٦	٩	١٢	١٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٠	٢	٧	١٠	٢١	١١	١٥	١٤	١٤
حرية تأسيس أحزاب سياسية	نعم	٧٥	٩٥	٨٦	٨٦	٧٢	٨٠	٧٣	٧٢	٦٣
	لا	١٦	٤	١٠	٥	٥	١٠	١١	١٣	٢٢
	لا أعرف + رفض الإجابة	٩	٢	٤	٩	٢٣	١١	١٦	١٥	١٥
حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية	نعم	٧١	٩٥	٩٠	٨٧	٧٦	٨١	٧٧	٧٣	٦١
	لا	١٨	٤	٦	٥	٤	٩	٩	١٣	٢٣
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٠	١	٤	٩	٢٠	١٠	١٤	١٤	١٦
حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية معارضة	نعم	٦٧	٩٤	٨١	٨٣	٧١	٧٧	٦٤	٦٦	٥١
	لا	٢١	٥	١٣	٧	٥	١٢	١٩	٢٠	٣٠
	لا أعرف + رفض الإجابة	١٢	١	٦	١٠	٢٤	١١	١٨	١٥	٢٠

يتبع

تابع

حرية الحصول على المعلومات الحكومية (قرارات الحكومة، سجلات مالية،... إلخ)	نعم	٧٨	٩٣	٨٣	٣٩	٥٨	٦٦	٥٣	٧٥	٦٠
	لا	١٦	٥	١١	٤٤	١٣	١٩	٢٥	١٤	٢٥
	لا اعرف + رفض الإجابة	٦	٢	٧	١٧	٣٠	١٥	٢٢	١١	١٦
حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	نعم	٨٠	٩٣	٨٦	٥٤	٦٣	٧٦	٦٣	٧٧	٦٤
	لا	١٣	٥	٩	٣٣	١٠	١٢	١٧	١٢	٢١
	لا اعرف + رفض الإجابة	٧	٢	٥	١٤	٢٨	١٢	٢١	١١	١٥
حرية الاشتراك في مظاهرات سلمية	نعم	٧٦	٩٦	٨٩	٨٤	٧٤	٧٩	٧٠	٦٧	٥٩
	لا	١٥	٢	٧	٩	٥	١١	١٣	٢٢	٢٣
	لا اعرف + رفض الإجابة	٩	١	٣	٧	٢١	١٠	١٧	١١	١٨
حرية الاشتراك في نشاطات دعت إليها أحزاب المعارضة	نعم	٦٩	٩٥	٧٨	٨٠	٦٥	٧٠	٥٨	٥٨	٤٤
	لا	٢٠	٤	١٤	٩	٨	١٧	٢٢	٢٧	٣٧
	لا اعرف + رفض الإجابة	١١	٢	٨	١١	٢٧	١٣	٢٠	١٥	٢٠

٢ ـ حقوق المواطنة

إن واحداً من أهم مفردات النقاش حول الديمقراطية في الوطن العربي هو الحوار حول دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ المواطنة والتساوي بين المواطنين في الحقوق. ويصبح هذا الأمر أكثر أهمية، وبخاصة في ظل ما تشهده المجتمعات العربية من تمايزات ثقافية واجتماعية وإثنية.

كما يصبح الأمر أكثر أهمية عندما يأخذ بعين الاعتبار أن التمايزات في المجتمعات العربية هي تمايزات قد أدّت إلى صراعات داخلية أو حالات انقسام بين مواطنيها في بعض الحالات. كما أن قياس اتجاهات الرأي العام العربي نحو مفاهيم المساواة بين المواطنين، بصرف النظر عن تمايزهم الاقتصادي أو الديني أو الثقافي، هو مؤشر مهم لمدى انتشار قيم ومبادئ التسامح بين مواطني الوطن العربي.

تظهر النتائج أن هناك شبه إجماع في الرأي العام العربي نحو أهمية المساواة بين المواطنين، بصرف النظر عن ديانتهم أو إثنيتهم أو المستوى الاقتصادي أو النوع الاجتماعي (الجندر). كما أن هناك توافقاً، وإن كان بنسب أقل، على أهمية مبدأ المساواة في حقوق المواطنين، بصرف النظر عن مذهبهم أو موطنهم الأصلي.

وتجدر الملاحظة أن نسب الذين توافقوا في كل من الجزائر والمغرب على أهمية مبدأ المساواة بين المواطنين، بصرف النظر عن مذهبهم، هي أقل منها في لبنان، وفلسطين، والسعودية، والأردن، إذ إن نسبة فئة «لا أعرف» قد زادت في هذه النقطة بين مستجيبي المغرب والجزائر.

وهكذا يمكن الاستخلاص أن نتائج المسح تعكس توافق الرأي العام العربي، بالرغم مما يمكن أن يوجد من تمايز ثقافي واقتصادي وديني، على مبادئ المواطنة والمساواة بين المواطنين، والمساواة بين الرجال والنساء كعناصر مهمة للديمقراطية، بما يؤكد عمق الثقافة الديمقراطية وثقافة التسامح (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٧)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٧)

اتجاهات الرأي العام نحو أهمية بعض مبادئ المواطنة لإرساء الديمقراطية

		اسم القطر								
		الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الدين	نعم	٩٣	٩٤	٩٤	٨٨	٧٤	٨٣	٨٥	٩٤	٩٠
	لا	٥	٤	٤	٥	٦	١١	٦	٢	٣
	لا أعرف + رفض الإجابة	٢	٢	١	٦	٢١	٦	٩	٤	٧
مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الإثنية/ التمايز الثقافي	نعم	٨٩	٩٤	٩٣	٧٠	٧٤	٨٢	٨٤	٨٧	٨٧
	لا	٨	٤	٤	١٨	٦	١١	٦	٦	٤
	لا أعرف + رفض الإجابة	٣	٢	٣	١٢	٢٠	٨	١٠	٧	٩
مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الغنى أو الفقر	نعم	٨٧	٩٤	٩٤	٨٩	٧٤	٨٤	٨٢	٩١	٨٨
	لا	١٠	٤	٥	٦	٩	١٢	٨	٥	٤
	لا اعرف		٠		٠	١		١	٢	٠
	رفض الإجابة	٣	٢	١	٦	١٦	٩	١٠	٣	٨

يتبع

تابع

مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن بلد الأصل	نعم	٨٦	٩٣	٩٣		٦٨	٧٧	٧٨		٨٦
	لا	١٠	٥	٥		١٠	١٤	٩		٥
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	٢	٢	٠	٢٢	٩	١٣	٠	٩
مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن المذهب	نعم	٨٧	٩٤	٩٠	٦٨	٦٦	٧٩	٧٧	٨٨	٨٥
	لا	٨	٤	٦	١١	٩	١٣	٩	٦	٦
	لا أعرف + رفض الإجابة	٥	٢	٤	٢٠	٢٦	٩	١٤	٦	١٠
مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الجنس/ الجندر	نعم	٨٧	٩٤	٩٢	٩٠	٦٩	٨٠	٧٩	٨٨	٨٦
	لا	٩	٤	٦	٣	٧	١٣	٩	٦	٥
	لا أعرف + رفض الإجابة	٤	٢	٢	٧	٢٤	٧	١٣	٦	١٠

ثالثاً: اتجاهات الرأي العام العربي نحو مفهوم الديمقراطية: تحليل مقارن

لقد أكدت النتائج التي تم تناولها سابقاً مدى انتشار الوعي بمفهوم الديمقراطية، وبخاصة في جوانبها الحقوقية بين القطاعات العريضة من الرأي العام العربي. ولقد كشفت النتائج أيضاً مدى الوثوقية التي ينظر بها الرأي العام العربي للديمقراطية ومكوّناتها، ومدى صلتها بتصوّراته عن طبيعة الدولة التي يرغب في أن يحيا في ظلها مواطناً متمتعاً بجملة من الحقوق التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من ثقافته ووعيه السياسي.

لقد تم تنفيذ مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠ الذي هو موضوع هذه الدراسة، بينما كان الوطن العربي يرزح تحت نير الدكتاتورية والتسلط. لذا، فإن إجراء مقارنة بالمسوح المماثلة التي أجريت عقب ذلك، وبخاصة بعد الربيع العربي المستند إلى المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، يبدو ذا أهمية منهجية وموضوعية. إن من شأن المقارنة ليس فقط تعزيز نتاج مسح المركز، وتأكيد قوة وثبات ما كشف عنه من اتجاهات، بل أيضاً التدليل بكل مصداقية وقوة على أن الرأي العام العربي يعكس ويعبّر عن اتجاهات متماثلة في القوة والرسوخ عندما يتعرّض لتأثيرات متشابهة أيضاً، وهو ما يؤكد مقاربتنا المستندة إلى وجود الرأي العام العربي المشترك العابر للحدود القطرية.

لقد عزّزت نتائج استطلاع الرأي العام العربي، الذي أجراه المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات في الدوحة في عام ٢٠١١ عقب الربيع العربي، ما أسفرت عنه نتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية، في أن الأغلبية العظمى من المستجيبين عبّرت عن اتجاهات متماثلة نحو القضايا والأسئلة المتعلقة بالديمقراطية ومفهومها ومكوّناتها.

لقد أكد مسح مركز الدوحة أن المواطنين العرب في مختلف الأقطار العربية التي أجري فيها المسح بإمكانهم تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم «الديمقراطية»، حيث أجابت نسبة ٨١ بالمئة بأن بإمكانهم تحديد أهم شرط يجب توافره في النظام الحاكم حتى يمكن اعتبار البلد ديمقراطياً. وفي ما يتصل بضمان الحريات والحقوق المدنية والسياسية، فقد بيّن مسح مركز الدوحة أن ٣٥ بالمئة من مجموع المستجيبين

أن الديمقراطية تعني التمتع بالحريات العامة المدنية والسياسية وحرية التجمّع والتنظيم والرأي والتعبير والإعلام.

كما تبيّن أن ٢١ بالمئة يرون توافر العدالة والمساواة وتطبيق مبادئها واقعياً وعدم التمييز بين المواطنين شرطاً أساسياً لاتصاف النظام بالديمقراطية. لقد عبّرت نسبة ٨ بالمئة من المستجيبين عن قناعة بأهمية توافر شرط شمول النظام الحاكم لمبدأ تداول السلطة، وأن الشعب هو مصدر السلطات، وإقرار التعددية واستقلال السلطات وتوازنها.

ومع ذلك، فقد كانت هناك بعض التمايزات المرتبطة بالأوضاع الخاصة في بعض البلدان، حيث كان إلغاء الطائفية، وبخاصة الطائفية السياسية، وتحقيق الوحدة الوطنية، ومحاربة الإقليمية والعنصرية، شروطاً وردت في إجابات أفراد العيّنات في أقطار لبنان والأردن والعراق وموريتانيا. إن ذلك يمكن تفهّمه تماماً في أن هذه المكوّنات تعدّ في الأوضاع الحالية عقبات دون النظام الديمقراطي، حيث خصّ اللبنانيون، مثلاً، بنسبة ١١ بالمئة، شرط إلغاء الطائفية بالذكر كأهم مستوجبات الديمقراطية.

هكذا، فإن الخلاصة الأساسية لمسح مركز الدوحة التي يمكن إيرادها هنا، تعزّز ثبات مفهوم الديمقراطية لدى الرأي العام العربي، وتساويه تقريباً من حيث القيمة والأهمية والقوة مع نتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية. إن «أكثرية الرأي العام منحازة إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكز على ضمان الحقوق والحريات السياسية، أو على نظام حكم يضمن التعدّدية السياسية وتداول السلطة، أو من خلال نظام يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه».

وهكذا يمكننا أن نستخلص أن نتائج المسحين تعبّر عن توافق في الرأي العام العربي قبل الربيع العربي وبعده بشأن الديمقراطية والشروط الواجب توافرها حتى يمكن اعتبار بلد ما ديمقراطياً. ولذلك «ليست هناك اختلافات جوهرية بين مواطني المنطقة في تعريفهم للديمقراطية أو إدراكهم لمفهومها من ناحية، كما تدل على تباين تركيز المستجيبين على فهم الديمقراطية ضمن اتجاهات وأطر محدّدة دون أخرى من ناحية ثانية. ويقود التشابه الكبير، وأحياناً التطابق، في المفردات المستخدمة لتعريف الديمقراطية بين إجابات المستجيبين، في أقطار عربية مختلفة، إلى استنتاج وجود تماثل

في الإطار المعرفي والثقافي للمواطنين العرب بما فيه واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وأوضاعهم السياسية»[٣].

استخدم المؤشر العربي في مركز الدوحة معياراً ذا دلالة مهمة في تحديد مدى قبول الرأي العام العربي للنظام السياسي الديمقراطي بالتعرّف إلى رأي المستجيبين بشأن المقولة التي مفادها أن النظام الديمقراطي، برغم ما فيه من مشكلات أو سلبيات، يظلّ أفضل من غيره من الأنظمة، مثلما عبّر السياسي البريطاني الشهير ونستون شرشل. وقد وافق أكثر من ثلثي المستجيبين (٦٧ بالمئة) على هذا المضمون، في مقابل ما مجموعه ١٥ بالمئة فقط عارضوا هذه المقولة، وهو ما يعكس انحيازاً واضحاً في اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية والنظام الديمقراطي كأفضل نظم الحكم[٤].

ورغم أن النتائج أظهرت تبايناً في هذا الاتجاه بين الأقطار العربية، حيث كانت أعلى نسبة (٨٠ بالمئة) في لبنان والأردن وتونس، مثلاً، فإن النسبة في باقي الأقطار كانت ٧٠ بالمئة، ولم تكن أقل من ٥٥ بالمئة في أي قطر عربي. كما بيّن المؤشر أن الرأي العام العربي يعارض فكرة توريث الحكم، وهي نسبة بلغت ٨٦ بالمئة من مجموع المستجيبين في جميع الأقطار، ولم يؤيد التوريث سوى ٧ بالمئة فقط. وهذا اتجاه نجده سائداً في الرأي العام العربي، ويتأكد أيضاً من خلال القول إن الديمقراطية تمثل أفضل النظم قبولاً لدى الرأي العام. وفي المقابل، عبّر الرأي العام العربي وفقاً لنتائج مسح مركز الدوحة عن تأييد وقبول ظاهر لفكرة تداول السلطة القائم على الانتخابات العامة، حيث حاز هذا المبدأ موافقة ٥٣ بالمئة من المستجيبين بشكل عام، ووصلت النسبة إلى أعلى من ذلك بين مستجيبي فلسطين واليمن والسودان ومصر وتونس، بل وصلت إلى ٨٣ بالمئة في موريتانيا مثلاً[٥].

رابعاً: الرأي العام العربي والأنظمة السياسية

إن أبرز جوانب دراسة الرأي العام هي تلك التي تعلق أهميته على صلتها بالنظام السياسي وطبيعته الديمقراطية، وذلك لما تميّزت به ممارسات النظم

---

(٣) «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

الديمقراطية من إعطاء اعتبار وأهمية للرأي العام، فاستقرّت أهمية مراعاته وتقدير وزنه عند اتخاذ القرارات، ناهيك بأنه اعتبر سند الحكم الديمقراطي أساساً. لذلك، فإن التعرّف إلى الرأي العام العربي في علاقته بالأنظمة السياسية القائمة ومدى تقديره لها وتقييمه لطبيعتها أو علاقتها بالمجتمع، إضافة إلى تقدير قيمة ومركز مؤسساتها السلطوية المختلفة في نظر الجمهور العربي، يمثل نقطة انطلاق رئيسية لا يمكن لاستطلاع للرأي العام العربي نحو الديمقراطية أن يتجاهلها، بل إنها تملي عليه أن يضعها في أولوية المسائل التي يستطلع الرأي بشأنها.

وبالنظر إلى طبيعة النظم السياسية العربية الحاكمة وادعاءاتها الديمقراطية، فإن علاقة الرأي العام بها كانت محورية في هذا الاستطلاع الذي جرى تنفيذه، بينما كانت تعاني أزمات شرعية لم تفلح محاولات الإصلاح في تلافي آثارها الهائلة في المشهد برمته، وعلى كل المستويات. لذا كان من الضروري التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو طبيعة النظام السياسي، ومدى اتساق فهم المواطنين العرب وإدراكهم للديمقراطية وعناصرها مع اتجاهاتهم نحو طبيعة الأنظمة السياسية الأفضل التي يرغبون في رؤيتها عربياً.

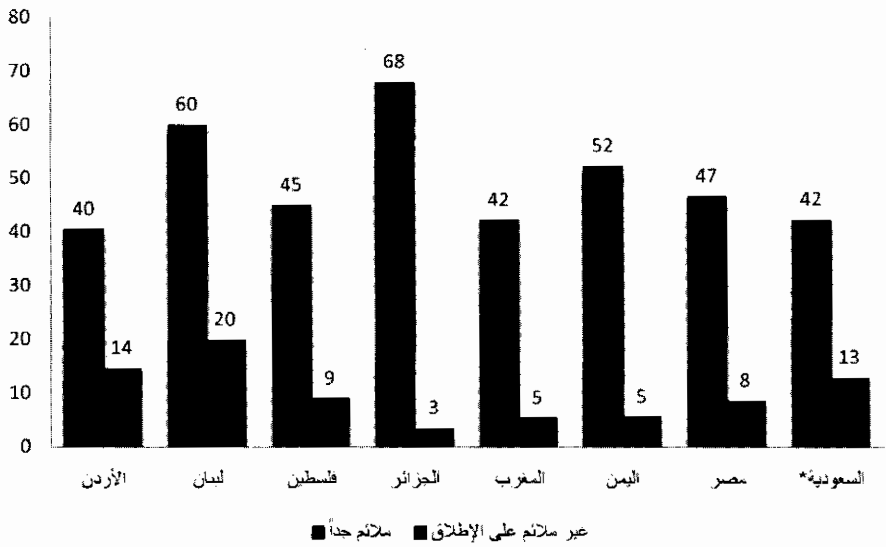
لتحقيق هذا الهدف، تم صوغ الأسئلة بشأن أنواع الأنظمة السياسية التي يمكن القول بوجود بعض تمثلاتها الشكلية في الوطن العربي. كما تم استخدام أشكال الأنظمة السياسية التي ليست غريبة عن وعي المواطن، حيث إنها موجودة أيضاً في الدول المجاورة للوطن العربي، وذلك من أجل التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام على مدى ملاءمتها والرغبة في رؤية مثيلاتها في الوطن العربي. وتغطي هذه الأنظمة: النظام السياسي الديمقراطي التنافسي والتداولي، والنظام السياسي الذي تتنافس فيه أحزاب سياسية من تيار واحد (إسلامي مثلاً)، ونظام سياسي تجري فيه انتخابات شكلية، وتبقى مقاليد الحكم بأيدي النخبة الحاكمة، ونظام سياسي قائم على الشورى (من دون وجود أحزاب أو انتخابات نيابية)، ونظام حكم سلطوي، ونظام حكم تكنوقراطي.

وإذا كان الرأي العام العربي قد عكس، كما بيّنت النتائج المشار إليها سابقاً، ميلاً ظاهراً نحو الديمقراطية، وتفهّماً لها ولمكوناتها وشروطها من خلال المؤشرات التي استخلصناها سابقاً، فإن النتائج تشير أيضاً إلى أن الرأي العام، حيثما نفّذ الاستطلاع، منحاز إلى النظام السياسي الديمقراطي التداولي، حيث تتنافس الأحزاب السياسية كافة

من خلال الانتخابات، وتشكّل الحكومات على قاعدة الأغلبية. إن المستجيبين الذين أفادوا بأن هذا النظام غير ملائم على الإطلاق لم تتجاوز نسبتهم ٢٠ بالمئة، كما هو الحال في لبنان، وهو ما يمكن تفهمه بمحدودية قيمة التداول في ظل الطائفية. أما أقل النسب التي أفادت بعدم ملاءمة هذا النظام لحكم بلدها، فقد كانت في الجزائر بنسبة ٣ بالمئة، وهي نسبة ضئيلة يمكن تجاهل دلالاتها. وفي المقابل، فإن نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن هذا النظام ملائم جداً لبلدانهم، راوحت ما بين ٤٠ بالمئة في الأردن و٦٨ بالمئة في الجزائر (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٤)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٤)

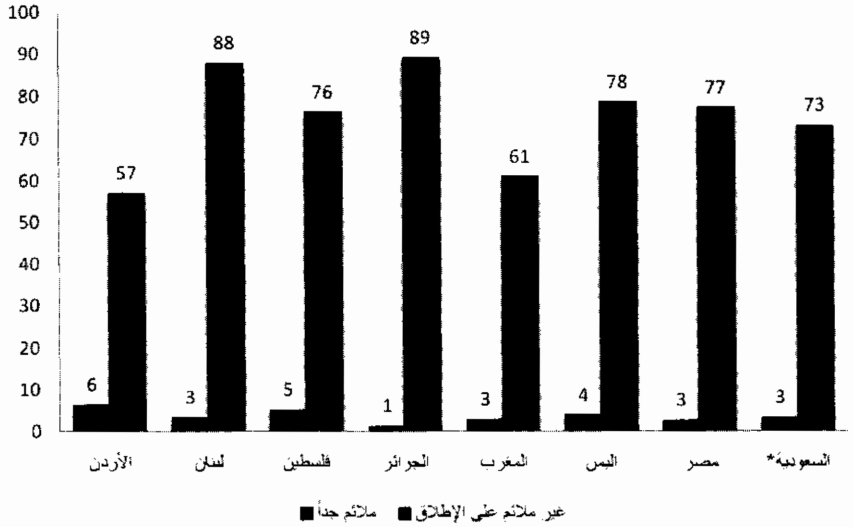
المستجيبون الذين أفادوا بأن نظاماً سياسياً ديمقراطياً تداولياً ملائم جداً أو غير ملائم على الإطلاق ليكون نظاماً سياسياً في بلدانهم



وفي المقابل، فإن نسب الذين أفادوا بأن نظاماً سلطوياً غير ديمقراطي ملائم لأن يكون نظاماً سياسياً في بلدانهم، راوحت ما بين ١ بالمئة و٦ بالمئة، فيما أفاد ما نسبته ٥٧ بالمئة إلى ٨٩ بالمئة من المستجيبين في الأقطار المختلفة أن النظام السلطوي غير ملائم على الإطلاق ليكون نظاماً سياسياً في بلدانهم (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٥)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٥)

المستجيبون الذين أفادوا بأن نظاماً سلطوياً (غير ديمقراطي) ملائم جداً أو غير ملائم على الإطلاق ليكون نظاماً سياسياً في بلدانهم



بذلك يبدو انحياز الرأي العام العربي إلى النظام السياسي الديمقراطي جلياً عند مقارنة اتجاهات الرأي العام في العيّنة المبحوثة للأنظمة السياسية الستة المذكورة آنفاً. ففي حين أن النظام الديمقراطي اعتبر نظاماً ملائماً من وجهة نظر ما نسبته ٦٨ بالمئة إلى ٨٥ بالمئة من المستجيبين، فقد أفادت نسبة تراوح ما بين ٢٤ بالمئة إلى ٥٥ بالمئة من المستجيبين بملاءمة النظام التكنوقراطي القائم على الخبراء، وعبّرت نسبة تراوح ما بين ٩ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة عن ملاءمة نظام تتنافس فيه أحزاب من تيار واحد. وحازت فكرة ملاءمة نظام الشورى نسبة تراوح ما بين ١٢ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة في الأقطار كافة، باستثناء السعودية، حيث أيد هذا النظام ٧١ بالمئة من المستجيبين، وهي نسبة أعلى من الذين أفادوا بملاءمة النظام الديمقراطي في السعودية أيضاً. إن هذا الاتجاه يحتاج إلى دراسة خاصة بالنظر إلى شيوع مفهوم الشورى في الخطاب السياسي والفقهي السعودي، ودخوله حيّز الحياة السياسية من خلال مجلس الشورى، وما يمكن أن يقدمه ترجمة للتطلع الشعبي إلى المشاركة. كما نحتاج إلى إدراك تأثيرات الفكر السلفي السائد، وخطاب مؤسساته تجاه القيم التي ترتبط بالحضارة والثقافة الغربية، ومن ثم اعتبارها وافدة وغريبة (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٨)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٨)

المستجيبون الذين أفادوا بأن الأنظمة السياسية التالية ملائمة لتكون نظاماً سياسياً في بلدانهم

(وسط حسابي بالمئة)

	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	مصر	السعودية
نظام سياسي حيث الأحزاب السياسية كافة تتنافس من خلال الانتخابات النيابية وتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية	٦٩	٧٣	٧٣	٨٥	٧٨	٧٨	٨٥	٧٥	٦٨
نظام سياسي تتنافس فيه أحزاب سياسية من تيار واحد (إسلامي مثلا)	٣٨	٩	٣٠	١٣	٣٧	٣٨	٣٩	٣٥	٤٨
نظام سياسي تجري فيه انتخابات تشريعية و/ أو رئاسية شكلية حيث الحكومات تشكل من خلال النخبة الحاكمة فقط	٤٣	٢١	١٩	٢١	١٤	١٨	٢٢	٢٤	٢٩
نظام سياسي لا يوجد فيه انتخابات نيابية ولا أحزاب سياسية ويحكم في إطار ما يسمى الشورى	٣٩	١٢	١٧	١٠	٣١	٣٦	٢٧	٣٠	٧١
رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يأبه بالبرلمان والانتخابات	٢٠	٥	١١	٣	٨	٨	١٠	٦	١١
نظام حكم يتولى فيه الخبراء (غير السياسيين) اتخاذ ما يرون أنه الأنسب من القرارات للبلاد	٤١	٥٥	٣٨	٢٤	٣٢	٣٢	٣١	٤٥	٤٣

مع ذلك، فإن انحياز الرأي العام العربي إلى النظام السياسي الديمقراطي يبدو جلياً من خلال حصول النظام الديمقراطي على أعلى نسب المستجيبين على أنه النظام الأفضل لحلّ مشكلة البطالة في الأقطار المبحوثة كافة، باستثناء لبنان والسعودية. ففي لبنان، أفاد ٢٦ بالمئة فقط بأن النظام الديمقراطي هو النظام الأفضل لحل مشكلة البطالة، مقارنة بـ ٤٦ بالمئة أفادوا بأن النظام الأفضل لحلّ هذه المشكلة هو النظام التكنوقراطي،

فيما عبر ٣١ بالمئة من مستجيبي السعودية عن أن النظام الديمقراطي هو الأفضل لحلّ مشكلة البطالة، مقابل ٣٢ بالمئة أفادوا بأن نظام الشورى هو الأفضل لحلّ هذه المشكلة (انظر الجدول الرقم (٣ ـ ٩)).

الجدول الرقم (٣ ـ ٩)

اتجاهات الرأي العام للنظام الأفضل لحلّ مشكلة البطالة في بلدانهم

	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
نظام سياسي حيث الأحزاب السياسية كافة تتنافس من خلال الانتخابات النيابية وتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية	٤٣	٢٦	٥٠	٧٤	٥٩	٥٦	٣١	٣٩	٥٧
نظام سياسي تتنافس فيه أحزاب سياسية من تيار واحد (إسلامي مثلاً)	١١	٢	١٠	٣	١٥	١٠	٨	١١	٩
نظام سياسي تجري فيه انتخابات تشريعية و/ أو رئاسية شكلية حيث الحكومات تشكل من خلال النخبة الحاكمة فقط	١٢	٦	٦	٢	٢	٣	٣	٥	٥
نظام سياسي لا يوجد فيه انتخابات نيابية ولا أحزاب سياسية ويحكم في إطار ما يسمى الشورى	٩	٤	٥	٣	٩	٨	٣٢	٨	٦
رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يأبه بالبرلمان والانتخابات	٢	١	٤	١	٢	١	١	٢	٢
نظام حكم يتولى فيه الخبراء (غير السياسيين) اتخاذ ما يرون أنه الأنسب من القرارات للبلاد	١٤	٤٦	٢٣	١٥	١٤	٨	١٦	١٩	١٥
لا أعرف + رفض الإجابة	٩	١٥	٢	٢	٠	١٥	٨	١٨	٥

أما بالنسبة إلى آراء المستجيبين حول النظام الأفضل لمعالجة مشكلة الفساد المالي والإداري، فقد فضل المستجيبون النظام الديمقراطي، باستثناء السعودية ولبنان، إذ أفاد ٣٤ بالمئة فقط من المستجيبين السعوديين أن النظام الديمقراطي هو الأفضل، مقارنة بـ ٣٥ بالمئة فضلوا نظام الشورى لمعالجة تلك المشكلة، فيما فضّل ٤٢ بالمئة من مستجيبي لبنان نظاماً تكنوقراطياً لحلّ هذه المشكلة، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً على مستوى الإحباط من النظام القائم على الطائفية بمسوح الديمقراطية (انظر الجدول الرقم (٣ـ ١٠)).

الجدول الرقم (٣ـ ١٠)

اتجاهات الرأي العام للنظام الأفضل لحلّ مشكلة الفساد المالي والإداري

	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
نظام سياسي حيث الأحزاب السياسية كافة تتنافس من خلال الانتخابات النيابية وتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية	٤٧	٢٧	٥٣	٧٤	٦١	٥٩	٣٤	٤٧	٦٢
نظام سياسي تتنافس فيه أحزاب سياسية من تيار واحد (إسلامي مثلا)	١٠	٢	١٢	٣	١٣	١١	١١	٩	١١
نظام سياسي تجري فيه انتخابات تشريعية و/ أو رئاسية شكلية حيث الحكومات تشكل من خلال النخبة الحاكمة فقط	١٣	٦	٦	٣	٢	٢	٤	٤	٣
نظام سياسي لا يوجد فيه انتخابات نيابية ولا أحزاب سياسية ويحكم في إطار ما يسمى الشورى	٧	٤	٧	٥	١٠	٨	٣٥	٧	٧
رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يأبه بالبرلمان والانتخابات	٢	١	٤	٢	١	١	٠	١	١
نظام حكم يتولى فيه الخبراء (غير السياسيين) اتخاذ ما يرون انه الأنسب من القرارات للبلاد	١١	٤٢	١٧	١٣	١٢	٧	١٠	١٨	١١
لا أعرف + رفض الإجابة	١١	١٧	٢	٢	٠	١٢	٨	١٥	٥

الأحزاب السياسية وتداول السلطة

ظلّ المبدأ الديمقراطي المتعلق بالتداول السلمي على السلطة، بل فكرة التداول ذاتها، أبعد ما تكون عن الواقع في التجربة السياسية العربية الحديثة والمعاصرة. لقد عرفنا نظم حكم عائلية أو عسكرية أو فردية تربعت على عرش السلطة عقوداً طويلة، ولم تفلح حتى الانقلابات العسكرية التي عرفها الوطن العربي مبكراً في تغيير الصورة، بل إن النظم الانقلابية في الحقيقة أرست دعائم جديدة وقوية لرسوخ الدكتاتورية، وأطاحت كل شكل لتداول السلطة. ولعله من الطريف أنه حتى في ما يسمّى بـ «الجمهوريات العربية» التي تدّعي الانتماء إلى العائلة الديمقراطية، فإنها بدأت بالتحول نحو إقرار مبدأ التوريث، وليس مبدأ التداول، كما يفرض النظام الجمهوري أساساً. لذلك نجد أن البعض يسمّي هذه النظم العربية «جملكيات» تندّراً بميل الحاكم أو القائد وسعيه الحثيث إلى توريث أبنائه بمختلف السبل، كما جرى في سورية، وكان يجري الحديث والترتيب له عملياً في مصر، وفي ليبيا إلى حدّ كبير أيضاً.

إن التعرّف إلى اتجاهات وميول الرأي العام العربي حول كل ما له صلة بتداول السلطة وغيرها من مكونات النظام الديمقراطي في الحكم، يكتسي دلالات فارقة على مدى قدرة الرأي العام والمواطن العربي على أن يعيش المفارقة الكبيرة والفجوة الهائلة بين الادعاءات الرسمية والواقع الفعلي، وبين تمسكه بتصور للحكم الديمقراطي الذي يطمح إليه. إلا أن المسح لم يتصدّ ،لأسباب مختلفة، لطرح أسئلة تتعلق بتداول السلطة بشكل مباشر، ومراعاة لاعتبارات تتعلق بالرغبة في تجنّب إغلاق السلطات المجال أمام إجرائه. لذلك تمّت الاستعاضة عن ذلك بطرح أسئلة غير مباشرة تتصل بفكرة ومبدأ التداول على السلطة، وتتصل من ناحية أخرى بالجدل السائد عربياً بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه أحزاب معارضة، وبخاصة الإسلامية، في تولي السلطة.

لا يمكن القول بوجود نظام حكم ديمقراطي في العالم المعاصر، ولا تحتل فيه الأحزاب السياسية مكاناً بارزاً كحامل جوهري للمصالح المتناقضة والمتصارعة في كل مجتمع، والرؤى المعبّرة عنها بشأن أفضل السبل إلى تحقيق الخير والمصلحة العامة. لذلك نجد أن هناك إجماعاً على مركزية موقع الأحزاب في النظام الديمقراطي التعدّدي التنافسي، ونجد الارتباط بينهما حاضراً في الأدبيات والتنظير السياسي الحديث والمعاصر بكل قوة ووضوح. لذلك نجد أن الفقيه الدستوري الفرنسي البارز موريس

دوفيرجيه لا يتردّد في اعتبار الحزب السياسي ضرورة أو لازمة، ولا يمكن الحديث عن وجود الديمقراطية، ناهيك بتجذّرها أو ترسخها، من دونها[٦].

وبينما يرى بعض المفكّرين أن الأحزاب شرط مسبق لقيام النظام الديمقراطي، فإن هناك من يحاجج بأنها، في الواقع، وليدة النظام الديمقراطي، وتعتبر أحد أهم مظاهره ونتائجه. فوجود الأحزاب، لذلك، نتيجة منطقية ترتبت على تبني النظام الديمقراطي، وهو ما يجعل مساهمتها في بناء الديمقراطية لا يمكن تجاهلها. وبناء على ذلك، يتم تقدير مكانة خاصة للأحزاب السياسية ضمن الديمقراطية المعاصرة، كونها مؤشراً قوياً على تشكيل المؤسسات الديمقراطية، بحيث تضمن وظيفة أساسية تكمن في التداول على السلطة. لذلك، مثلما يقرر الفقيه الدستوري كلسن، فإنه من «الوهم أو النفاق القول إن الديمقراطية يمكن أن توجد من دون الأحزاب، وذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة، فالديمقراطية هي ولا شك دولة الأحزاب»[٧].

لقد اهتم الفكر السياسي العربي المعاصر بمسألة الأحزاب ودورها وأهميتها في مقاومة ما سمّي بالاستعصاء أو الاستثناء العربي الديمقراطي. خلص الفكر السياسي العربي المعاصر إلى أن الأحزاب الديمقراطية ضرورة حيوية، ليس فقط للنظام الديمقراطي، وإنما أيضاً لتحقيق هدف تعميق أي قدر من الشرعية السياسية. وبمقتضى ذلك، فإنه لا يمكن لأي نظام سياسي أن يتحصل على الشرعية إذا ما تجاهل دور الأحزاب السياسية في توسيع آفاق ونطاق المشاركة السياسية، بل إن الفكر العربي يرى أن للأحزاب الديمقراطية دوراً آخر لا ينبغي التقليل من أهميته ووظيفته التاريخية من خلال المساعدة في حلّ أزمة التكامل القومي، كما أنها أداة لحسم الصراعات الاجتماعية والسياسية في المجتمع، فضلاً عن كونها قنوات للتنشئة السياسية[٨].

---

(٦) تقديراً منه لأهمية الأحزاب، خصّص دوفرجيه كتاب، هو الآن من الكلاسيكيات، للأحزاب السياسية. انظر: موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).

(٧) محمد زين الدين، «جدلية الدولة الديمقراطية والأحزاب السياسية،» **الحوار المتمدن**، العدد ١٩٠١ (٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95331>.

(٨) انظر مناقشات حول الأحزاب العربية في: «الديمقراطية والأحزاب العربية،» الجماعة العربية للديمقراطية، <http://www.arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/1182>.

وانظر أيضاً: بوحنية قوي [وآخرون]، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعاطف السعداوي، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).

وقد ذهب بعض المحللين إلى أنه بالنظر إلى الطبيعة الدكتاتورية والتسلطية للنظم العربية الحاكمة، فإنه من غير اليسير الطموح إلى بناء أحزاب عربية مستقلة وأحزاب ديمقراطية تؤدي الدور المنوط بها، كما هو الحال في الديمقراطيات المعروفة. لذلك رأى بعض المفكرين العرب استحالة وجود أحزاب ديمقراطية في بيئة غير ديمقراطية، ذلك أن سطوة الاستبداد الضارب بجذوره عربياً لم تحُل فقط دون نشوء الأحزاب، بل إنها حوّلت ما هو قائم إلى مسخ تقريباً، فظلت الأحزاب العربية أحزاباً كرتونية هشّة.

إلا أنه، مثلما يقول علي الكواري، لم يدُر بخلد أصحاب هذا الرأي أن الوطن العربي سيشهد تلك الموجة العارمة من الاحتجاجات، وما تولّد عنها من ظاهرة الربيع العربي التي أزاحت نظماً دكتاتورية عتيدة، وفسحت في المجال أمام عملية تحول ديمقراطي تاريخية. كما أنه من المهم ملاحظة أن الربيع العربي ألقى بتأثيراته على الأحزاب العربية المعارضة أيضاً، وأجبرها على إعادة بنائها وفقاً للأسس الديمقراطية أيضاً. لذلك، فإن التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو الأحزاب السياسية وفكرة التداول على السلطة، لا بد من أن يضع في الاعتبار هذه المسائل عند تقدير محتوى هذه الاتجاهات ودلالاتها[٩].

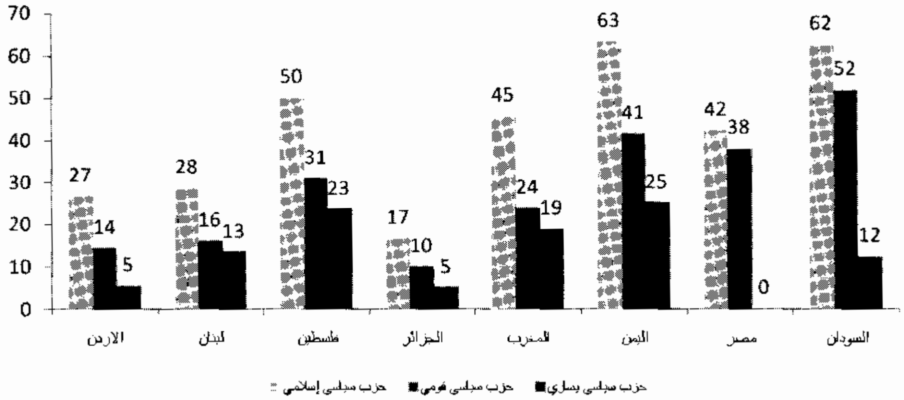
ومع أن نتائج الاستطلاع أتت غير إيجابية تماماً تجاه الأحزاب، فإن ذلك يرتبط في الواقع بالتصورات عن الأحزاب المعارضة العربية القائمة، ومدى وطبيعة النظرة الشعبية إليها على خلفيات فكرها وتوجهاتها أو علاقتها بالنظام، ومستوى أدائها خلال العقود الماضية. كما أن النظرة إلى الأحزاب تتأثر بتطورات جرت في أقطار عربية مختلفة، وكان مركزها تلك الأحزاب، وبخاصة أحزاب المعارضة المتطرفة أو الأحزاب التي نشأت في ظل ما كانت الحكومات تسمح به من هوامش تضمّنت قدراً من التدجين لتلك المعارضة، بل إن حكومات عربية قد ساهمت في خلق بعض أحزاب المعارضة استكمالاً لمقتضيات الصورة فقط. لذلك لا ينبغي أن نُفاجأ بأن أكثرية المستجيبين في جميع الأقطار المستطلعة، باستثناء اليمن والسودان، عبّرت عن عدم موافقتها على وصول حزب سياسي قومي أو يساري أو إسلامي إلى الحكم من حيث المبدأ (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٦)).

---

(٩) حول الأحزاب، انظر: محمد نبيل الشيمي، «الأحزاب السياسية: واقعها في العالم العربي،» **الحوار المتمدن**، العدد ٢٩٢٤ (٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٠)، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204810>.

الشكل الرقم (٣ ـ ٦)

المستجيبون الذين وافقوا على وصول حزب سياسي إسلامي أو قومي أو يساري إلى الحكم



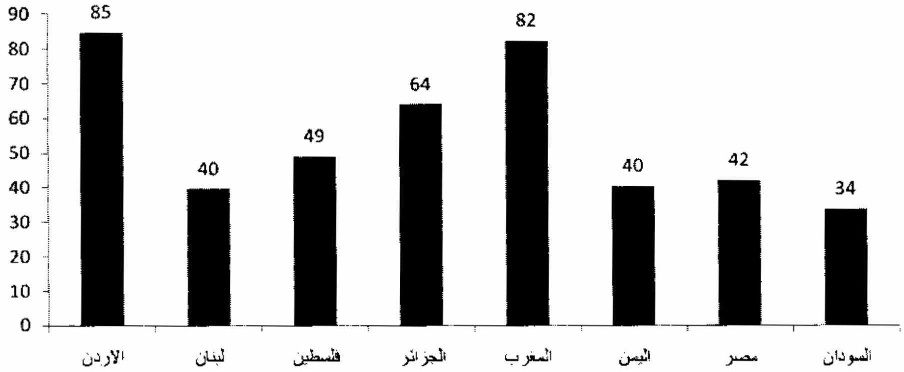
إن هذا الرفض المبدئي لوصول أحزب سياسية (يسارية، قومية، إسلامية) إلى السلطة يمكن اعتباره مؤشراً على أن الرأي العربي يقبل بالنظام الديمقراطي من حيث المبدأ، إلا أن هنالك نكوصاً عن قبول بعض تطبيقاته العملية.

وقد يكون مردّ ذلك إلى أن المواطن العربي، باستثناء لبنان، عاش ردحاً طويلاً من الزمن تحت حكم لون سياسي واحد لا يتغيّر، وهو بالتالي غير مهيأ لفكرة تداول السلطة عملياً. كما يمكن البحث عن تفسيرات مناسبة لهذه الظاهرة التي نعتبرها مؤقتة في عدم الرضا الشعبي على الدور الذي أدته الأحزاب، حيثما وجدت، وعدم قدرتها على إقرار أي تداول للسلطة، وأنها أيضاً لم تقدم نفسها وبرامجها بما يجعلها في نظر الرأي العام مهيأة لتشكيل حكومة.

وهذا يعكس أن الأحزاب السياسية لم تكن في ما مضى قادرة على إقناع المواطن بأنها مهيأة لتشكيل حكومات، إضافة إلى أن الأنظمة السياسية بدرجات متفاوتة استطاعت أن تقلل من أهمية وقدرة حركة الأحزاب السياسية في التأثير في الشارع العربي (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٧)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٧)

المستجيبون الذين أفادوا بأنه لا يوجد أي من الأحزاب السياسية الموجودة في بلدانهم مهياً لتشكيل حكومة



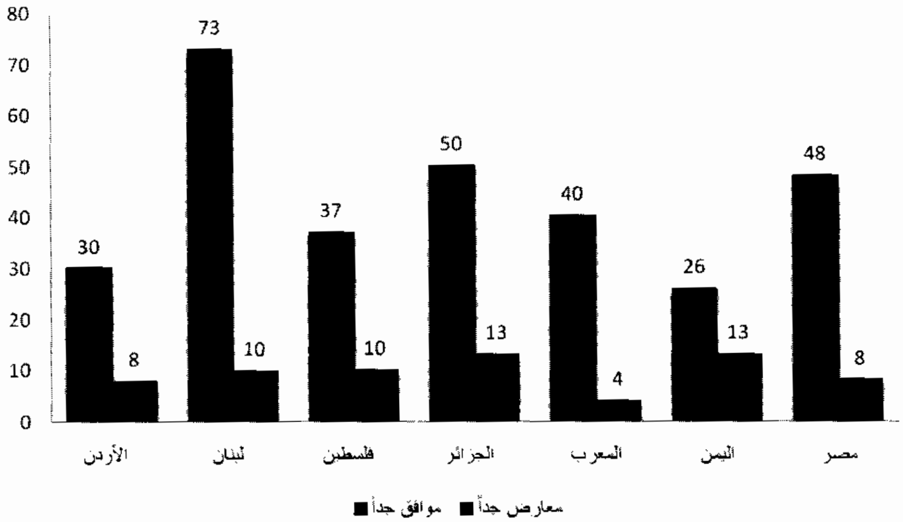
وإذا كانت أغلبية المستجيبين قد عبّرت عن اتجاهات سلبية نحو الأحزاب القائمة وقت إجراء المسح، فإن أكثرية المستجيبين قد توافقت أيضاً على أن عدم جدّية الأحزاب السياسية في المطالبة بالديمقراطية يعتبر عاملاً معيقاً لتحقق هدف الديمقراطية.

إن هذا يمكن أن يعكس، إمّا عدم قيام هذه الأحزاب القائمة بدور أو أنشطة للمطالبة بالديمقراطية، أو عدم قناعة الشارع بالجهد المبذول من جانب تلك الأحزاب في سبيل ذلك، أو عدم قدرة الأحزاب على الترويج لجهدها وتعزيز حضورها الجماهيري بما يجعل برامجها وأنشطتها محل اهتمام الرأي العام وتقديره.

إن هذه الاتجاهات تعبّر عن ظاهرة مؤقتة انعكست أيضاً على مدى استعداد الأفراد للانضمام أو انضمامهم الفعلي إلى الأحزاب القائمة في أغلب الأقطار المبحوثة، حيث كانت نسبتهم محدودةً جداً، بحسب ما تشير إليه نتائج الاستطلاع، إلا أن تلك النسبة قد تحسنت كثيراً في السنوات اللاحقة، كما بيّنت المسوح المقارنة، كما سنعرض لاحقاً (انظر الشكل الرقم (٣ ـ ٨)).

الشكل الرقم (٣ ـ ٨)

المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً الذين يعتبرون أن «الأحزاب السياسية غير الجادة في المطالبة بالديمقراطية» عامل معيق للديمقراطية



خامساً: عمق الرغبة في الديمقراطية رغم الدكتاتورية

يمكننا أن نقرر في ما يتعلق باتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، أن ما أفصحت عنه نتائج المسح يقدم دعماً ودلائل إمبيريقية لما عبّرت عنه بعض الدراسات السابقة، وما كشفته من ارتباط بين تكريس السلطوية والشمولية في السياسة العربية والانتشار الواسع لتأييد الديمقراطية والمطالبة بها على المستوى الشعبي. هذا ما أكدته نحو عشرين من البحوث التي أجريت لاستطلاع الرأي العام العربي في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦ شملت تسع بلدان عربية مختلفة، إضافة إلى ما أكدته نتائج المسح العالمي الدوري المعروف عن القيم العالمية (World Values Survey)(١٠).

ومثلما تستخلص دراسة نشرت في المجلة الأكاديمية المعروفة (*Journal of Democracy*) في أوائل عام ٢٠٠٨، فإن الافتقار إلى الديمقراطية في الوطن

(١٠) يمكن الاطلاع على نتائج المسوح حتى عام ٢٠٠٨ في: <http://www.wvsevsdb.com/wvs/wvsdata.jsp>.

العربي يجعل المواطنين يرغبون في وجود نظام ديمقراطي بديل للنظم الدكتاتورية الحاكمة(١١).

ومن بين أهم المسوح التي أجريت في فترة أقرب من غيرها للمسح الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية الذي يدور حوله هذا الكتاب، يبرز المسح الذي نفذه المؤشر العربي (Arab Barometer) في عام ٢٠٠٦، والذي استند إلى مقابلات وجاهية مع مفردات عيّنات تمثيلية في المغرب والجزائر وفلسطين والأردن والكويت(١٢). إن أهم وأقوى مؤشر أمكن استخلاصه من تحليل نتائج هذا المسح هو أن الرغبة في الديمقراطية قوية بدرجة عالية، فلقد عبّر ما نسبته ٨٦ بالمئة من الذين تمّت مقابلتهم على قناعة بأن الديمقراطية أفضل أنواع النظم الحاكمة التي يتمنّى أو يرغب هؤلاء في العيش في ظلها. ولا شك في أن هذه الرغبة تحمل مضامين كامنة لا يمكن تجاهلها عن مدى سأم المواطن العربي من الأوضاع القائمة، وتوقه الشديد إلى نظام حكم ديمقراطي. ورغم ما عبّرت عنه النتائج من أن المستجيبين يربطون بين الحكم الديمقراطي وبعض المساوئ، فإن ذلك لم يحُل بينهم وبين التعبير عن الإيمان بالديمقراطية التي تظلّ بالنسبة إليهم أفضل أنواع الحكومات.

ولعله من المهم أن نشير إلى أن نتائج هذه الدراسات المختلفة بيّنت أن المواطن العربي، رغم القمع والتسلط والدكتاتورية المستقرّة لعقود، مستمسك بالإيمان أو الشعور بأن أفضل ما يحقق الخير للبلاد والعباد هو شكل من الحكم الديمقراطي. لذلك، فإن الفهم العربي الشعبي للديمقراطية لا يقتصر وفقاً لنتائج المسوح المختلفة على مجرد مناداة أو رغبة رومانسية بالديمقراطية التي يظلّ فهمهم لها رمزياً أو مجرداً. إن النتائج تؤكد أن الفهم الشعبي للديمقراطية يتجاوز نطاق المجرد ليشمل المؤسسات والعمليات المرتبطة بالنظام الديمقراطي، مبدأ وممارسة، في مجال الحوكمة بشكل عام. ويمكن التعرّف إلى قوة هذه الاتجاهات عبر نتائج المسوح المتعدّدة، وخاصة نتائج

---

(١١) Amaney Jamal and Mark Tessler, «The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1 (January 2008), <http://www.arabbarometer.org/sites/default/files/files/democbarometers.pdf>.

(١٢) تـمّ تأسيس البارومیتر العربي عام ٢٠٠٥ بالتعاون بين باحثين وعلماء من الوطن العربي والولايات المتحدة، حيث تعاونت جامعة ميشيغان وجامعة برنستون في الولايات المتحدة مع جامعات ومراكز بحث في الأردن وفلسطين والمغرب والكويت لتصميم باروميتر أو مقياس الديمقراطية العربي. وفي عام ٢٠١٠ قامت شراكة بين الباروميتر العربي ومبادرة الإصلاح العربي، وذلك بهدف توسيع نشاط الباروميتر وتغطيته ليشمل بلداناً عربية أخرى، وذلك استناداً إلى البحوث المسحية التي كانت المبادرة تقوم بإجرائها في الوطن العربي. انظر: «مبادرة الإصلاح العربي،» الباروميتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar>.

المؤشر العربي الذي أشرنا إليه هنا. فلقد عبّرت ما نسبته ٦٢ بالمئة من المستجيبين أن الممارسات الديمقراطية القائمة على تنافس واختلاف الأطراف المختلفة ضمن النظام الديمقراطي ذات جدوى وفائدة لبلدانهم. إن في ذلك مؤشرات قوية على عمق الفهم السائد للديمقراطية التي تتضمن عناصر أساسية كتلك المتعلقة بالصراع على السلطة، رغم ما قد يبدو في الثقافة التقليدية من نظرة قد تعتبرها تهديداً للوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي، وإضراراً بالمصلحة العامة، كما حرصت دعاية الحكام العرب على ترديده لعقود للتقليل من قيمة وجاذبية التعددية السياسية.

كما عبّرت نسبة ٦٤ بالمئة من الذين أجريت معهم المقابلات عن أن القوانين أو التشريعات ينبغي أن تصدر بما يعبّر عن رغبات الناس وطموحاتهم. لذلك نجد أن هناك تساوياً تقريباً في قوة الاتجاهات بشأن الحقوق التي لها الأولوية، حيث عبّر نحو نصف المستجيبين عن أولوية الحقوق الاقتصادية، واختار البقية أولوية الحقوق السياسية، وهو ما يعكس قوة الاتجاهات المتصلة بالحقوق ضمن الديمقراطية المأمولة(١٣). هذه الاتجاهات كانت ظاهرة أيضاً في نتائج المؤشر العربي في عام ٢٠٠٨ الذي أجرته مبادرة الإصلاح العربي (وقام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حول «حالة الإصلاح في الوطن العربي عام ٢٠٠٨»)(١٤). كما تم تأكيد نتائج إضافية عكست اتجاهات مماثلة في الرأي العام العربي عندما تم إجراء المسح الثاني في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ الذي تم تنفيذه في الأردن، والسعودية، والكويت، والجزائر، والمغرب، ومصر، واليمن، ولبنان(١٥).

إن النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، هي أن هناك قناعة راسخة بالديمقراطية كنظام حكم لازم وملائم ومطلوب التحقق في مواجهة الدكتاتورية والتسلط القائم. إن لذلك صلة قوية أيضاً بمدى انتشار هذه القناعة أو القيمة والاتجاه، مناقضة لما شاع في الدراسات الغربية وبعض الدراسات العربية المكرّرة لها، من أن الثقافة العربية والبنية الاجتماعية العربية

---

(١٣) انظر النتائج في: «دورة الباروميتر العربي: ملف البيانات،» الباروميتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar/instruments-and-data-files>.

(١٤) انظر عرض وتحليل النتائج في: مبادرة الإصلاح العربي، <http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ari-a4-english.pdf>.

(١٥) انظر: «حالة الإصلاح في العالم العربي، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠: مقياس الديمقراطية العربي،» مبادرة الإصلاح العربي (آذار/ مارس ٢٠١٠)، <http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%202010-2009.pdf>.

معاكسة للديمقراطية ومناقضة لقيمتها ومبادئها. لذلك، فإن وجود الدكتاتورية ورسوخها عربياً، لا يفسر بمعيارية تلصق العجز بالثقافة العربية والدين الإسلامي، بل إن استمرار ورسوخ الدكتاتورية يمكن تفسيره ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وأنتجتها مجدّداً النظم الدكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي للطبقات الحاكمة وتحالفاتها المصلحية أيضاً. فالمواطن العربي خاضع لتلك البنى ومخرجاتها اليومية، إلا أنه، رغم ذلك، كما بيّنت الدراسات الإمبيريقية، يرغب في الديمقراطية، ويحدّد المكوّنات التي يرى أهمية وجودها في الحياة السياسية.

هكذا، وأمام هذه النتائج، لا يسعنا سوى الاتفاق مع ما يقرّره أحد أبرز منظّري الديمقراطية اليوم، لاري دايموند (Larry Diamond)، من أن العجز أو الاستثناء الديمقراطي العربي، لا يعود إلى أسباب أنثروبولوجية، ثقافية أو دينية، بل إن المسألة تجد تفسيرها الحقيقي والمنطقي في الاقتصاد السياسي والعامل الجيو ـ سياسي. لذلك، فإن تحليل الاستثناء العربي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الدور الحاسم الذي تؤديه البنى والهياكل السياسية الداخلية في الدولة العربية(١٦).

وسيراً في هذا الاتجاه، سيكون من المفيد التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي لتقدير وتحديد القيم الراسخة أو المفاهيم نحو مكوّنات الديمقراطية، وهو ما سيعرض لنتائج الاستطلاع بشأنه ويحلله الفصل الرابع.

(١٦) Larry Diamond, «The Arab Democracy Deficit: Why there are No Arab Democracies,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010), p. 94, <http://iis-db.stanford.edu/pubs/22866/larry_diamond_arab_democracy_article.pdf>.

الفصل الرابع

الديمقراطية في الواقع العربي ...
مقدّمات الاحتجاج والثورة

تمهيد

شخّص معدّو المشروع النهضوي العربي الأوضاع السياسية العربية في عام ٢٠١٠، وحدّدوا خصائصها في «تزايد وتائر الاستبداد والتسلط في النظم السياسية العربية، وانعكاسهما إهداراً متعاظماً للحريات العامة وحقوق الإنسان، إذ تعاني الحياة السياسية العربية اليوم انسداداً خطيراً قادت إليه سياسات التسلط واحتكار السياسة والسلطة من قبل نخبةٍ ضيّقة أو عائلةٍ أو طائفةٍ أو حزبٍ حاكم، وتهميش سائر التعبيرات السياسية الأخرى، وإطلاق قوى الأمن والاستخبارات في الشؤون العامة، وانتهاك القانون والدستور (إن وُجِد)، وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات، وخرق استقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة التنفيذية، وتكميم الصحافة بتسليط سيف الرقابة عليها، واحتكار الإعلام السمعيّ ـ البصري، وفرض أحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وإنشاء محاكم غير قانونية لمحاكمة سجناء الرأي، وتجريد المعتقلين من حقوق الدفاع ومن الضمانات القانونية والدستورية للمحاكمة العادلة، والتضييق على حرية البحث العلمي، وانتهاك أبسط الحقوق المدنية كالحق في السفر والتنقل، وحرمان المرأة حقوقها الطبيعية، وتجاهل مطالب المجتمع والمنظمات المدنية والمعارضة ومواجهتها ـ في معظم الأحيان ـ بقسوة. وقد ذهبت الأزمة بالنظام السياسي للدولة العربية إلى حدود تحويل الدولة إلى جزء من أملاك الحاكم على نحو ما تعبّر عنه سياسة التوريث وتحويل الجمهوريات إلى ملكيات جديدة مطلقة!»(١).

هكذا كان طبيعياً أن تشهد الأقطار العربية تعبيرات الاحتجاج والرفض عبر عقود. كما كان مألوفاً أن يتم ذكر الحالة العربية كتعبير عن مدى ودرجة استعصاء منطقة

(١) **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

حضارية وثقافية معيّنة، لأسباب متعدّدة، عن أي تحوّل أو تأسيس للديمقراطية التي أضحت نظاماً مفضلاً لدى الإنسانية، وليتم اعتبار الوطن العربي استثناءً محيّراً[٢].

لقد عبّرت **تقارير التنمية الإنسانية العربية** منذ صدور أولها في عام ٢٠٠٢ عن مدى الإحباط، وربما اليأس، الذي عمّ المثقفين والمفكّرين العرب الذين أعدّوا التقرير الأول، من المدى الذي وصل إليه العجز العربي في مجال الحرية. كان التقرير بليغاً في وصف درجة ونطاق العجز الذي ربطه مباشرة بإصرار النظم الحاكمة على عدم فتح أية كوّة أمام الرأي العام العربي للتعبير عن نفسه وخياراته ومطالبه، بل تقييد مشاركته السياسية، فكانت أقل كثيراً من أية معدلات مشاركة في كل مكان من العالم تقريباً[٣]. ولقد بيّنت التقارير اللاحقة استمرار مناسبة هذا الوصف وملاءمة التقييم عبر السنوات التي صدر فيها التقرير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٤].

ولم يكن هذا هو الحكم الوحيد، بل إن وجهات النظر المشابهة والمؤكدة للتخلّف الديمقراطي العربي جاءت من المختصّين والمحللين، مثلما جاءت من مؤسسات عالمية معنية بقياس معدلات الحريات ومؤشرات الديمقراطية والحوكمة والفساد، لتجمع على أن الوطن العربي لم يكن يشهد حتى الحدود الدنيا من الديمقراطية أو الإصلاح الحقيقي[٥].

من تلك التقارير الذائعة الصيت تقرير المؤسسة الأمريكية «بيت الحرية» (Freedom House) الذي صدر في عام ٢٠٠٩، ليبيّن أنه لا وجود لدولة ديمقراطية

---

(٢) Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1999), p. 270.

(٣) **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال المقبلة** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢)، <http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr 02/ahdr_2002_complete.pdf>.

(٤) انظر مثلًا ما جاء في التقارير التالية: **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٤)، <http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2004/ executive_summary.pdf/>؛ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٥)، <http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx?rid=4>، و**تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)، <http://www.arab-hdr.org/arabic/contents/index.aspx>.

(٥) Mark Tessler, «Popular Views about Islam and Politics in the Arab World,» *II Journal* (University of Michigan) (Fall 2011), <http://www.arabbarometer.org/sites/default/files/files/2011fall_ii journal_article1.pdf>.

واحدة بين البلدان العربية الواحدة والعشرين، وأن ستّاً منها فقط يمكن وصفها بأنها «ديمقراطيات جزئياً» فقط، وليهبط هذا العدد الصغير إلى ثلاث فقط في تقرير عام ٢٠١٠[(٦)].

في ظلّ هذه الأوضاع التي يمكن وصفها بالمأساة السياسية، كان لا بد للمسح الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية لاتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية أن يسعى إلى التعرّف إلى حالة الديمقراطية عربياً باستطلاع مدى وجود أو رسوخ الإيمان بها، والطموح في تحقيقها، بين أبناء الوطن العربي، رغم ما يكشف عنه الواقع السياسي من انسداد أفق. لقد هدف الاستطلاع إلى التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام من خلال مجموعة من المحاور المختلفة، وهي: **أولاً** التعرّف إلى تقييم المواطنين لمستوى الديمقراطية في بلدانهم، اعتماداً على فهمهم الذاتي لمفهوم «الديمقراطية»، **وثانياً** التعرّف إلى تقييمهم لمستوى الديمقراطية من خلال تقديم تعريف مبسّط لهذا المفهوم، **وثالثاً** تقييم مدى ضمان مجموعة من الحريات الفردية، **ورابعاً** تقييم الرأي العام لمدى ضمان حقوق المواطنين، **وخامساً** المساواة في الحقوق وسيادة القانون.

أولاً: التقييم العام لمستوى الديمقراطية في المنطقة العربية

من أجل التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام العربي نحو الأوضاع القائمة في الأقطار العربية المختلفة التي جرى فيها المسح، والنظرة التي تسود بين المواطنين، فقد تم تطوير مقياس رقمي من ١ إلى ١٠، حيث ١ يعني أن البلد غير ديمقراطي على الإطلاق، وأن ١٠ تعني أن البلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود. لقد تم استخدام هذا المقياس على مرحلتين، حيث تم في البداية سؤال المستجيب حول مستوى الديمقراطية في بلده من دون أن يُقدَّم له تعريف لمفهوم «الديمقراطية»، فيما تم سؤاله لاحقاً عن تقييمه لمستوى الديمقراطية في بلده على المقياس الرقمي نفسه، ولكن بعد تقديم تعريف مختصر لـ «الديمقراطية». لقد أظهرت النتائج أن مستوى «الديمقراطية» يراوح حول منتصف المقياس الرقمي، وعلى الرغم من تباين تقييم المستجيبين لمستوى «الديمقراطية» من

(٦) انظر: تقارير مؤسسة بيت الحرية في: Freedom House, <http://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-world>.

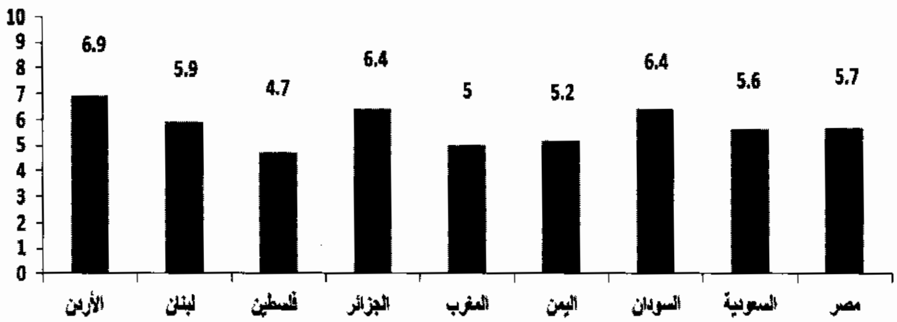
حالة إلى أخرى، فإن الفروقات لم تكن جوهرية، ويبقى مستوى «الديمقراطية» متقارباً في الأقطار كافة.

إن الرأي العام يعكس مستوى الإحباط العربي من أداء الحكومات العربية التي تغطي تسلطها بمسوح ديمقراطية، كما يؤكد أن الإصلاحات الشكلية التي أجرتها بعض النظم العربية الحاكمة، وإن حازت بعض القبول، فإنها لم تنجح بجعل الرأي العام العربي يعتبر ذلك كافياً. ولكن لا بد لنا من التنبّه إلى أنه في الأقطار التي زاد فيها المعدل على ٥، فذلك يمكن تفسيره بكون مفهوم «الديمقراطية» لدى قطاعات الرأي العام لم يتجاوز عند تقدير هذا الجانب مسألة الترتيبات أو التقنيات، وبخاصة الانتخابات ووجود التعدّدية الحزبية.

واضح جداً أن اتجاهات الرأي العام تأثرت بكل ما يتصل بالانتخابات بالذات التي كانت لها أسبقية على ما عداها، وهو ما يمكن تفسيره، سواء بالافتقار إليها، كأهم آلية ديمقراطية، أو بتعرّضها، عندما يتم إجراؤها، للتزوير والإفساد أو تجاهل نتائجها الحقيقية. ذلك لا يعكس في الحقيقة كون الرأي العام العربي لا يفهم باقي مكوّنات الديمقراطية، بل إنه مشدود الانتباه والاهتمام إلى الانتخابات أكثر من غيرها (انظر الشكلان الرقمان (٤ ـ ١) و(٤ ـ ٢)).

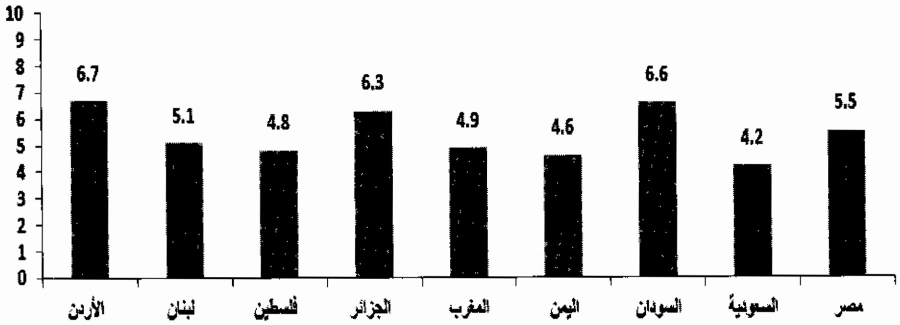
الشكل الرقم (٤ ـ ١)

تقييم المستجيبين لمستوى «الديمقراطية» في بلدانهم بحسب مقياس رقمي من ١ ـ ١٠



الشكل الرقم (٤ ـ ٢)

تقييم المستجيبين لمستوى «الديمقراطية» في بلدانهم بحسب مقياس رقمي من ١ ـ ١٠ بعد تقديم تعريف مسبق لـ «الديمقراطية»



يتضح هذا عندما نتعرّف إلى إجابات مفردات العيّنة عند سؤال المستجيبين عن مستوى «الديمقراطية» في بلدانهم بعد تعريف «الديمقراطية» بأنها نظام سياسي يضمن الحريات العامة والمدنية والسياسية، وقائم على تداول السلطة من خلال انتخابات نزيهة. فلقد بيّنت النتائج أن تقييم المستجيبين لمستوى «الديمقراطية» في بلدانهم انخفض في جميع الأقطار، باستثناء السودان. ويبقى مستوى «الديمقراطية» بحسب المعيار الثاني القائم على تقديم تعريف مسبق لـ «الديمقراطية» يعكس أن الرأي العام العربي لم يكن واثقاً أو مقتنعاً بما كان يجري من خطوات أو إجراءات تم تقديمها على أنها علامات على الطريق نحو الديمقراطية، وإن لم يفقد الأمل في أن تتمخّض بعض تلك الممارسات عن قدر من الانتقال إلى الديمقراطية.

١ ـ ضمان الحريات العامة والسياسية والمدنية

من أجل تعميق أكبر لتقييم مستجيبي الأقطار العربية التي جرى فيها المسح لمستوى «الديمقراطية» في بلدانهم، وتأكيد وثوقيته وثباته بين أفراد العيّنة، فقد تضمّن الاستطلاع أدوات للتعرّف إلى المدى الذي وصل إليه ضمان الحريات. لقد تم استخدام الحريات التي اعتبرها الرأي العام العربي حريات مهمة لإرساء الديمقراطية، كما عرضنا للنتائج في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وقد تم تقسيم هذه الحريات إلى ثلاثة محاور، هي: الحريات الأساسية، وحريات الرأي والتعبير، والحريات السياسية والمدنية.

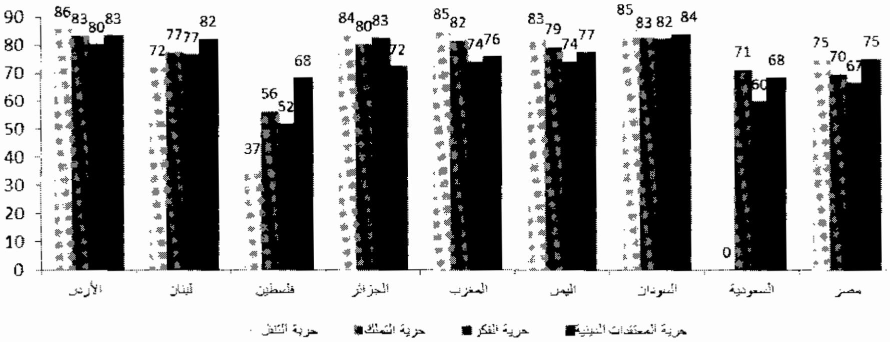
أـ الحريات الأساسية

تدل النتائج على أن هنالك أكثرية من المستجيبين ترى أن حريات التنقل والتملك والفكر والمعتقد الديني هي حريات مضمونة. تم التعبير عن ذلك بين المستجيبين باستثناء مستجيبي فلسطين، إذ رأى حوالى الثلثين منهم أن حرية التنقّل غير مضمونة، وانقسم الرأي العام الفلسطيني على مدى ضمان حرية التملك والفكر (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٣)). ولا شك في أن الظروف المصاحبة لاستمرار ظروف احتلال الأراضي الفلسطينية أو محاصرتها جعلت الأكثرية ترى أن هذه الحريات غير مضمونة، إضافة إلى أن الرأي العام كان يحسّ بوطأة ما كانت تتعرض له حرية التنقل بين الضفة وقطاع غزة من إعاقة ممنهجة.

الشكل الرقم (٤ ـ ٣)

المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات الأساسية مضمونة في بلدانهم

(وسط حسابي بالمئة)

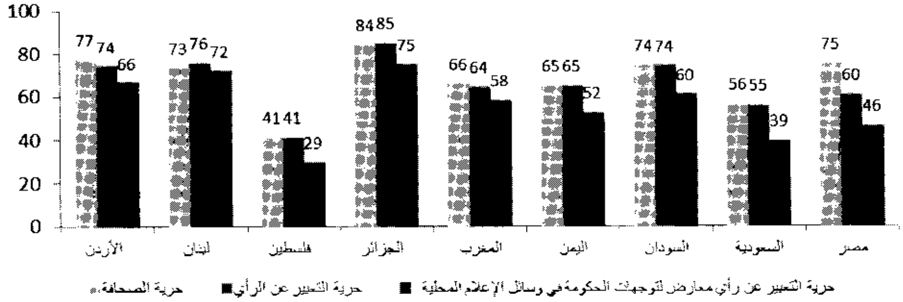


ب ـ حريات الرأي والتعبير

إن تقييم الرأي العام لمدى ضمان حريات الرأي والتعبير يعكس أن أكثرية المستجيبين في جميع الساحات المستطلعة، باستثناء فلسطين، أفادت بأن حريات الرأي والتعبير هي حريات مضمونة في بلدانهم. إن تقييم مستجيبي الأردن ولبنان والجزائر والسودان لضمان حريات الرأي والتعبير هي أعلى من تقييم المستجيبين لضمان الحريات نفسها في السعودية والمغرب ومصر. كما أن الرأي العام في جميع البلدان أفاد بأن ضمان حرية التعبير عن رأي معارض لتوجّهات الحكومات هو أقل من ضمان حريات التعبير والصحافة بصفة عامة (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٤)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٤)
المستجيبون الذين أفادوا بأن حريات الرأي والتعبير مضمونة في بلدانهم

(وسط حسابي بالمئة)



ج ـ الحريات السياسية والمدنية

لقد أظهرت النتائج أن أكثرية الرأي العام تفيد بضمان حريات الانتخاب البلدي والنيابي وحريات تأسيس الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والانتساب إليها. كما أن ضمان الحريات السياسية والمدنية من وجهة نظر المستجيبين هو أقل من ضمان الحريات الأساسية وحريات الرأي في الأقطار المبحوثة، بل إن ضمان الحريات المتضمنة لنشاطات معارضة للحكومات (مقاضاة الحكومة، نشاطات أحزاب المعارضة)، هو أقل من ضمان الحريات السياسية والمدنية الأخرى، مثل تأسيس منظمات المجتمع المدني أو الانتخاب.

وتعكس النتائج أن الرأي العام في مصر واليمن وفلسطين هو الذي عبّر أكثر من غيره عن أن الحريات السياسية والمدنية هي حريات غير مضمونة.

وتجدر الملاحظة أن تقييم ضمان الحريات السياسية وحريات التعبير تعكس أن تقييم الرأي العام لمدى ممارسة هذه الحريات، وهي المهمة لإرساء الديمقراطية، ما زالت غير مضمونة (انظر الجدول الرقم (٤ ـ ١)).

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

المستجيبون الذين أفادوا بأن الحريات السياسية والمدنية مضمونة في بلدانهم

حريات سياسية ومدنية	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السودان	السعودية	مصر
حرية الحصول على المعلومات الحكومية (قرارات الحكومة، سجلات مالية... إلخ)	٦٣	٤٦	٢٥	٥٢	٤٧	٤٢	٥٣	٣٨	٣٨
حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	٦٤	٣٨	٢٤	٦٢	٥٠	٤٤	٥٩	٤١	٤٠
حرية انتخاب أعضاء المجلس التشريعي (مجلس النواب)	٨٠	٦٨	٦٨	٨٤	٦٧	٧٤	٧٩	٦٧	٦٠
حرية انتخاب المجالس البلدية	٨٠	٧٦	٧٤	٨٦	٧٠	٧٦	٨٠	–	٦٢
حرية تأسيس أحزاب سياسية	٦٨	٨١	٥٠	٨٢	٦٩	٧٣	٧٨	–	٥٠
حرية تأسيس منظمات مجتمع مدني جمعيات، منتديات،... إلخ)	٧٤	٨٤	٦٥	٧٧	٧٥	٧٦	٧٩	–	٦٢
حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية	٦٤	٨٥	٥٦	٨٠	٧٥	٧٤	٧٩	–	٥٦
حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية معارضة	٥٩	٨٤	٤٢	٧٦	٧١	٦٦	٦٩	–	٤٣
حرية الانتساب إلى منظمات مجتمع مدني (جمعيات، منتديات... إلخ)	٧١	٨٦	٦٦	٨٠	٧٧	٧٥	٧٦	–	٦٣
حرية الاشتراك في مظاهرات سلمية	٦٦	٨٢	٥٤	٧٤	٦٧	٥٨	٦٤	–	٣٨
حرية الاشتراك في نشاطات دعت إليها أحزاب المعارضة	٦٠	٨٢	٣٤	٧٥	٦١	٥٣	٥٩	–	٣٣

٢ ـ حقوق المواطنة

لقد تم اعتماد المتغيّرات الستة التي استُطلع المستجيبون حول أهميتها لإرساء الديمقراطية، وهذه المتغيّرات تعبّر عن حالة التنوع والتعدد الموجود في المجتمعات المستطلعة، بما قد يمثل مبرّرات أو أسساً للانتقاص من مبدأ المساواة بين المواطنين، ومن ثم التمييز بين فئات المجتمع. تلك المتغيّرات شملت: الدين، والتمايز الثقافي (العرقي)، والمذهب، والنوع الاجتماعي (الجندر)، وتمايز الواقع الاقتصادي الطبقي (أثرياء وفقراء)، وبلد الأصل.

إن أكثرية المستجيبين أفادت بأن مبدأ المساواة بين المواطنين مطبق في بلدانهم، بصرف النظر عن الدين والمذهب والثقافة والنوع الاجتماعي (الجندر)، باستثناء مستجيبي لبنان، حيث أفادت الأكثرية (٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة) بأن مبدأ المساواة بين المواطنين بحسب الدين والعرق والمذهب والجندر والمستوى الاقتصادي غير مطبّق. كما أن ٦٥ بالمئة من مستجيبي مصر قد أفادوا بأن مبدأ المساواة بين المواطنين بحسب وضعهم الاقتصادي (أي بين الأغنياء والفقراء) غير قائم عملياً.

ومن اللافت للانتباه في هذه النتائج سيادة نمطين مختلفين من الاتجاهات، إذ إن اتجاهات الرأي العام في الأردن والسودان والسعودية كانت تعكس بنسب كبيرة أن مبادئ المساواة بين المواطنين مطبقة، بالرغم من التباينات الدينية والمذهبية والجندرية وبلد الأصل، فيما عكست النتائج في لبنان نمطاً عاماً يؤكد أن هناك تمييزاً بين المواطنين وفقا للمتغيّرات الستة، وقد يكون التنوع الطائفي والمذهبي والإثني، وشعور كل فئة من هذه الفئات بأن هناك تمييزاً ضدها، سبباً في سيادة هذا النمط، فيما كان الرأي العام في كل من فلسطين واليمن ومصر منقسماً حول مدى تطبيق مبادئ المساواة بين المواطنين، وتوافق نحو ثلثي المستجيبين في كل من المغرب والجزائر على مبادئ المساواة بين المواطنين، بغضّ النظر عن التنوع الثقافي والمذهبي والديني والجندري.

ثانياً: النظرة إلى المجالس النيابية التمثيلية وتقييم أدائها

لا شك في أن الديمقراطية تعتمد بشكل أساسي على وجود جملة من المؤسسات التي تترجم عملياً المبدأ الديمقراطي في الحكم، وفي مقدمتها المجالس النيابية أو البرلمانات والأحزاب السياسية ومؤسسات الحكم المحلي أيضاً. وتبيّن التجربة الديمقراطية العالمية المقارنة أن رسوخ هذه المؤسسات، وصلابة دورها، ووضوح

صلاحياتها، واعتمادها على الشرعية الانتخابية هي أهم مكوّنات العقد الاجتماعي الديمقراطي الذي تستند إليه الدولة الديمقراطية الحديثة. لذلك، فإن تقدير مدى قرب أو بعد أو درجة ديمقراطية نظام حكم ما في دولة أو أخرى يعتمد بالضرورة على ما يتصل بهذه المؤسسات، كياناً وطبيعة واختصاصاً، وسمعة أيضاً، إلا أنه رغم أهمية هذه المؤسسات، وفي مقدمتها البرلمانات والمجالس النيابية والأحزاب السياسية، فإن العقدين الأخيرين قد أبرزا ظاهرة على درجة عالية من الأهمية والدلالة، حيث كشفت عمليات الانتخاب التي جرت في عدة دول أوروبية، مثلاً، عن لامبالاة نسبية بين الناخبين الذين كان لسان حالهم يقول بعدم وجود أي اختلاف جوهري بين المرشحين أو الأحزاب السياسية وقادتها.

لقد انعكس ذلك على أداء هذه المؤسسات الديمقراطية الأصيلة التي أصبحت الدراسات تهتم بأدائها وبقدراتها على التعبير عن أصوات الناخبين أو الرأي العام. وبقدر ما يخبرنا ذلك عن التحولات الجارية بشأن التصوّرات المتعلقة بدور هذه المؤسسات والوظيفة التي تقوم بها في النظام الديمقراطي ومدى مركزيتها فيه، فإن من المؤكد هو أن الاهتمام بالرأي العام وتوجّهاته نحوها يتحدّد عنصراً مهماً باستمرار.

وعندما يتعلق الأمر بالأقطار العربية، حيث تاريخ طويل من الدكتاتورية والتسلطية، فإنه من المهم للغاية التعرّف إلى اتجاهات الرأي العام نحو هذه المؤسسات السياسية، وبخاصة الأحزاب السياسية التي بيّنت التجربة أهميتها كأداة للتعبير عن المعارضة، بينما تمثل البرلمانات العربية، متى وجدت، مكوّناً يستحق الاهتمام بالتعرّف إلى تقدير الرأي العام له ولدوره.

اعتماداً على النصوص الدستورية في الأقطار العربية التي نفّذ فيها الاستطلاع، فإن المجالس النيابية فيها، باستثناء السعودية (حيث يوجد مجلس استشاري غير منتخب)، هي المجالس التي يقوم المواطن بانتخابها انتخاباً مباشراً لتنوب عنه وتمثله. ولذا، فإن الانتخابات النيابية، ومشاركة المواطنين فيها، وتقييم نزاهتها، هي مؤشرات مهمة لقياس مدى ودرجة الديمقراطية من ناحية، ودرجة استقلال المؤسسات الناتجة منها ودورها في ممارسة الديمقراطية من ناحية أخرى، إضافة إلى أن الانتخابات بحدّ ذاتها هي موسم يتسع خلاله المجال العام، ويتكثف النقاش والحوار والجدل حول السياسات العامة في إطار التنافس على أصوات المرشحين. وحيث إن الانتخاب بحدّ ذاته ليس تعبيراً عن وجود ديمقراطية، ولا عن ضمان ممارسة الديمقراطية، فقد تم تطوير ثلاثة مؤشرات

لقياس اتجاهات الرأي العام نحو المجالس التمثيلية المنتخبة، وهي: المشاركة في آخر انتخابات جرت في البلدان المستطلعة، وتقييم الانتخابات، وتقييم المجالس التمثيلية.

إن المجالس التمثيلية في الأقطار العربية المستطلعة، باستثناء السعودية (مجلس استشاري فقط)، تمتلك من الناحية النظرية صلاحيات دستورية واسعة ومهمة، فهي التي تقوم بسنّ التشريعات والقوانين، وهي التي تقرّ موازنات الدول، وتشرف على الإنفاق العام وتراقبه، كما أنها سلطة رقابة ومساءلة على أداء السلطات التنفيذية. وبالتالي، فان ذلك ينبغي أن يعطي المجالس المنتخبة انتخاباً مباشراً من المواطنين موقعها الخاص والمتميز ضمن مؤسسات الدولة، باعتبارها المعبّر عن مبدأ سيادة الشعب، وأن الأمة مصدر السلطة، حيث تنوب عنها في المشاركة في الحكم، ووضع السياسيات العامة ومراقبة تنفيذها وفقا لمبادئ المحاسبة والمساءلة.

وفي إطار هذا الدور الدستوري لهذه المجالس من ناحية، ولأهمية هذا الدور الدستوري بوصفه معياراً لديمقراطية النظام السياسي من ناحية أخرى، فقد تضمن هذا الاستطلاع تقييم الرأي العام للأدوار الأساسية للمجالس النيابية في سن القوانين والتشريعات، والإشراف على الإنفاق العام، ومساءلة الحكومة، ودورها في صنع السياسات العامة لدولهم، إضافة إلى تقييم الرأي العام لمدى تواصل هذه المجالس التمثيلية مع مواطني بلدانهم. وعلى الرغم من التباين في دور مجلس الشورى في السعودية عن دور المجالس النيابية في الدول الأخرى، فقد تم قياس اتجاهات الرأي نحو دوره في بعض الموضوعات.

١ ـ تقييم دور المجالس النيابية في سنّ القوانين والتشريعات والإشراف على الإنفاق العام

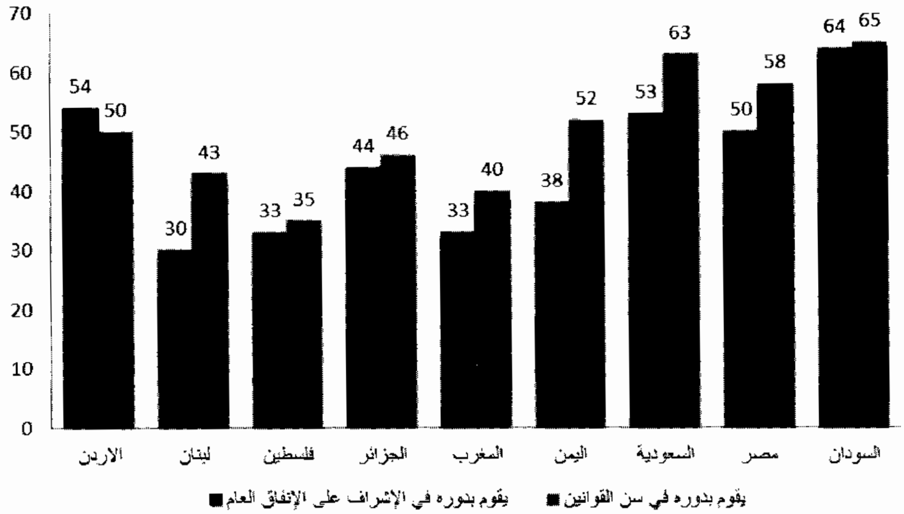
إن النتيجة الصارخة التي كشف عنها الاستطلاع هي أن أكثرية مواطني لبنان وفلسطين والجزائر والمغرب، أفادت بأن المجالس النيابية لبلدانهم لا تقوم بدورها في سنّ التشريعات والقوانين. فيما انقسم الرأي العام في الأردن واليمن ومصر بين الذين أفادوا بأن مجالسهم النيابية تقوم بدورها في هذا المجال، والذين أفادوا بأن هذه المجالس لا تقوم بدورها المطلوب.

في المقابل، كان تقييم مواطني السعودية والسودان أكثر إيجابية، إذ أفاد نحو ثلثي المستجيبين بأن هذه المجالس تقوم بدورها في سنّ التشريعات. ومن المهم الإشارة إلى

أن هناك رأياً يعبّر عن نسبة تتراوح بين ٧ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة من المستجيبين يفيد بأن المجالس النيابية العربية لا تقوم على الإطلاق بدورها في سنّ القوانين والتشريعات، ويكاد يكون النمط لتقييم الرأي العام لدور المجالس في الإشراف على الإنفاق العام شبه متطابق مع تقييم المجالس في سنّ التشريعات، وإن كان أكثر سلبية. فلقد أفاد أكثرية المواطنين بأن مجالس بلدانهم لا تقوم بدورها في الإشراف على الإنفاق العام، فيما انقسم المستجيبون في كل من الأردن والسعودية ومصر حول تقييمهم لمجالس بلدانهم في هذا المجال، وأفاد نحو ثلثي مستجيبي السودان بأن مجلس نوابهم يقوم بهذا الدور، وهو ما يعكس حقيقة كون المجلس النيابي السوداني عكس في تركيبته التنوع الحزبي الذي عرفه السودان بشكل بارز، وبالتالي كان أقرب تعبيراً عن التنوّع والتعددية (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٥)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٥)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجالس بلدانهم تقوم بأدوارها في سنّ القوانين والإشراف على الإنفاق العام



٢ ـ تقييم دور المجالس النيابية في مراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية

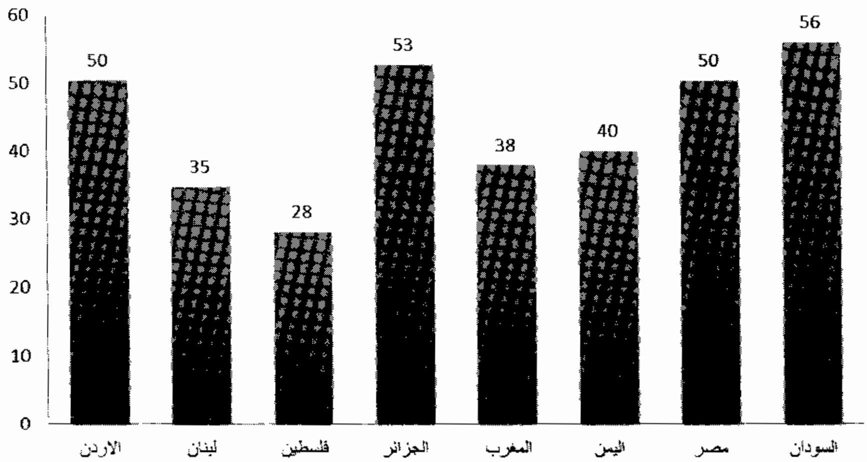
يعكس تقييم الرأي العام لمدى قيام المجالس النيابية المنتخبة في مساءلة ومراقبة أعمال الحكومات في الأقطار المستطلعة تقييماً سلبياً لهذا الدور. فنحو ثلث

المستجيبين في كل من: لبنان، وفلسطين، والمغرب، واليمن، أفادوا بأن المجالس النيابية تقوم بمساءلة الحكومة ومراقبتها.

ويعتقد حوالى ثلثي مواطني تلك الأقطار أن مجالس بلدانهم النيابية لا تقوم بدورها في مساءلة الحكومات ومراقبتها. وكان تقييم الرأي العام في الجزائر والسودان ومصر أكثر إيجابية من البقية، إذ انقسم على نفسه بين من يفيد بأن المجالس النيابية تقوم بأدوارها الرقابية على الحكومات، ومن يفيد بأنها لا تقوم بهذا الدور. ومن المهم الإشارة إلى أن هناك تياراً واسعاً بين مواطني الأقطار الثمانية يمثل نسبة تراوح بين ١٥ بالمئة و٤٦ بالمئة من مجمل المستجيبين يعتقد أن المجالس النيابية لا تقوم على الإطلاق بأي دور رقابي على الحكومات (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٦)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٦)

المستجيبون الذين أفادوا بأن مجالسهم النيابية تقوم بمساءلة الحكومة



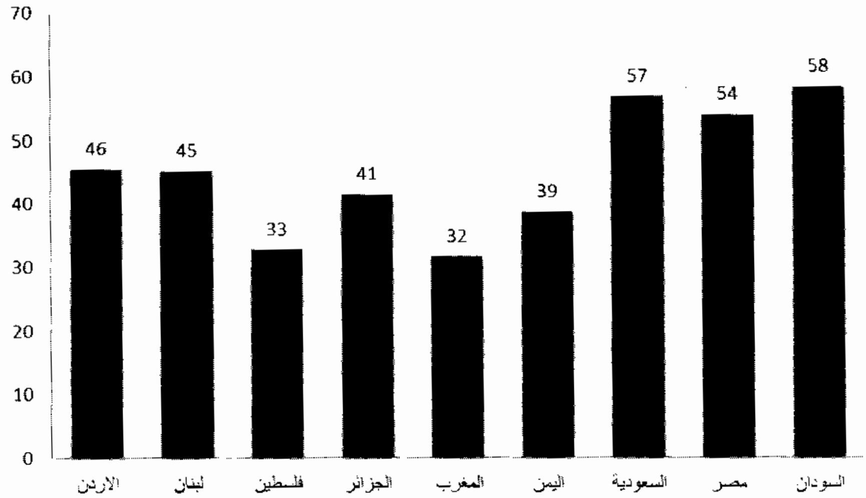
٣ ـ تقييم دور المجالس التمثيلية في صنع السياسات العامة والتواصل مع المواطنين

إن تقييم دور المجالس التمثيلية في صنع السياسات العامة هو تقييم سلبي بمجمله، إذ يعتقد أكثرية المواطنين في ستة أقطار عربية هي: الأردن، ولبنان، وفلسطين، والجزائر، والمغرب، واليمن، أن المجالس النيابية لا تؤثر في صناعة السياسات العامة

في بلدانهم. وقد انقسم الرأي العام في السعودية ومصر والسودان حول تأثير مجالس بلدانهم في صناعة السياسات العامة بين الذين يقولون إن المجالس تؤثر في صناعة السياسات، والذين يقولون إنها لا تؤثر (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٧)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٧)

المستجيبون الذين أفادوا بأن المجالس التشريعية تؤثر في صناعة السياسات العامة

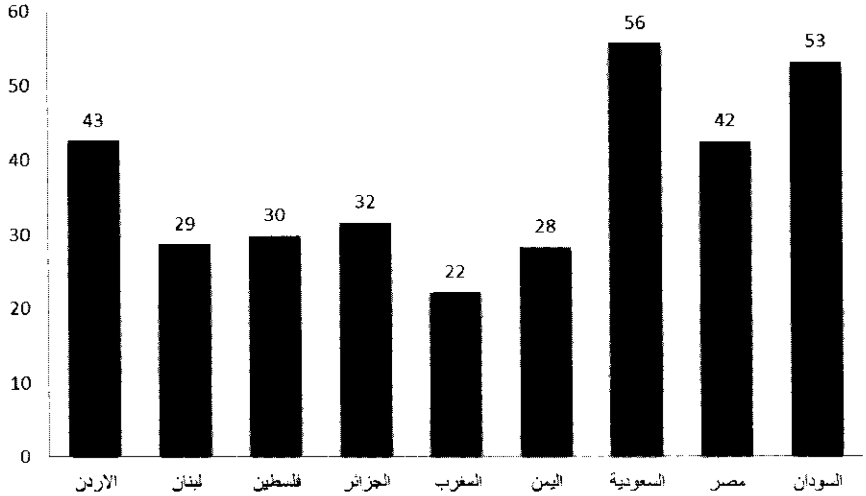


أما في ما يتعلق بالتواصل بين المجالس النيابية والمواطنين، فإن أكثرية المواطنين تعتقد بأن المجالس النيابية لا تقوم بالتواصل مع المواطنين. إن التقييم السلبي للمجالس التمثيلية، سواء على صعيد صناعة السياسات العامة أو على صعيد التواصل مع المواطنين، يعكس أن الاتجاه العام عند مواطني الأقطار العربية المستطلعة نحو المجالس التمثيلية هو اتجاه سلبي.

إن هذا يؤكد قناعة المواطن بأن هذه المجالس لا تقوم بالدور المنوط بها دستورياً، بما يجعلها عملياً تفقد القيمة والمكانة المسندة إليها نظرياً في الدساتير، ولا تمثل أية ترجمة عملية لها في هيكل النظام السياسي والعلاقة بين مكوّناته المختلفة، وهو ما يجعلها لا تستحق صفة تمثيل المواطنين أو الحديث باسم الإرادة العامة (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٨)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٨)

المستجيبون الذين أفادوا بأن المجالس التشريعية تتواصل مع المواطنين



وبمقارنة هذه الاتجاهات بما أسفرت عنه نتائج مسح الرأي العام العربي الذي قام به المركز العربي في الدوحة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ يتبيّن أن هناك انقساماً وتبايناً ظاهراً في الآراء بشأن مستوى ودرجة الثقة التي حازتها مؤسسات الدولة في الأقطار التي أجري فيها المسح، وهي تمثل من الناحية السكانية ما نسبته ٨٥ بالمئة من سكان الوطن العربي. وحيث إن هذا المسح قد أجري بعد مرور عامين على انطلاق الربيع العربي، وتغيير نظم الحكم في أكثر من قطر عربي، فإن نتائجه تعكس في الواقع حالة التردّد والقلق وعدم اليقين بفعل ما جرى منذ عام ٢٠١٠، وما تشهده عملية الانتقال الديمقراطي من عراقيل، علاوة على انتشار ظاهرة الانفلات الأمني أو ارتفاع مؤشرات التهديد الأمني للفرد والمجتمع في آن واحد في أقطار الربيع العربي، وما ارتبط بها من غياب للتوافق الوطني حول أهداف المرحلة وصياغة المستقبل.

لذلك رأينا أن أكثرية مواطني الأقطار العربية تولي مؤسسة الجيش ثقة عالية، بنسبة ٧٩ بالمئة. إلا أن ذلك المستوى العالي من الثقة ما يلبث أن ينخفض عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الأخرى، إذ يثق ما معدله ٦٦ بالمئة من المستجيبين في جميع البلدان بأجهزة الأمن العام/ الشرطة، مقابل نحو ثلث المستجيبين (٣٢ بالمئة) عبّر عن عدم ثقته بها. واتفق ٦٤ بالمئة من المستجيبين على ثقتهم بالجهاز القضائي، مقابل ٣٢ بالمئة

عبّروا عن عدم ثقتهم به. وحازت الأجهزة الأمنية من مخابرات ومباحث وأمن دولة ثقة ٥٩ بالمئة من المستجيبين، مقابل ٣٢ بالمئة عبّروا عن عدم ثقتهم بهذه الأجهزة(٧). وينخفض مستوى ثقة المواطنين أكثر عندما يكون السؤال متعلقا بالثقة بالحكومات والمجالس النيابية إلى نحو النصف، فقد أفاد ٥٧ بالمئة من المستجيبين بأن لديهم ثقة بحكومات دولهم، مقابل ٣٩ بالمئة أفصحوا عن عدم الثقة بها. في حين لم تتجاوز نسبة الذين يثقون بالمجالس التشريعية/ التمثيلية ٤٨ بالمئة، مقابل ٤٧ بالمئة أفادوا بأنهم لا يثقون بتلك المجالس. إن النمط الذي تبرزه اتجاهات الرأي العام نحو الثقة بمؤسسات الدولة العربية، يؤكد بصورة جلية أن الثقة بالأجهزة التنفيذية، من عسكرية أو شبه عسكرية، هي أعلى من ثقتها بسلطات الدولة الثلاث: القضائية، والتنفيذية، والتشريعية. أما المؤسسات التي نالت أقل نسبة ثقة، فهي مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، ونقابات، وهيئات مهنية وعمالية.

على الرغم من أن المؤشر العربي للمركز العربي قد أماط اللثام عن اتجاه عربي عام يعكس تبايناً في الثقة بالمجالس التشريعية، حيث عبّرت أغلبية المستجيبين في الأردن، والعراق، واليمن، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، عن عدم الثقة بالمجالس النيابية، فإن البيانات القطرية فيها إشارات عالية القيمة من الثقة في بعض الأقطار العربية الأخرى، كالكويت (٨٨ بالمئة)، والسعودية حيث مجلس الشورى مجرد كيان استشاري محدود الدور والوظيفة الديمقراطية (٧٨ بالمئة)، وفي موريتانيا حيث تتجاوز نسبة ٧٠ بالمئة من المستجيبين. ويمكننا أن نكتشف دلالات عميقة إذا ما أجرينا مقارنة سريعة بين المستويات التي كانت عندها ثقة المواطنين العرب بمؤسساتهم النيابية، كما جاءت في نتائج مسح المركز العربي عام ٢٠١١، لنتبيّن قيمة الارتفاع الذي تمّ التعبير عنه في درجة الثقة في استطلاع عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ الذي قام به المركز ذاته. فلقد كانت المؤشرات الأحدث تبيّن ارتفاعاً في معدلات الثقة بدرجة أفضل قياساً مع ما تحدد في عام ٢٠١١، حيث نشهد ارتفاعاً واضحاً في نسبة الذين يثقون بجهاز القضاء (٧ نقاط مئوية)، بينما اكتسب مؤشر الثقة بالحكومة عشر نقاط ليرتفع إلى ٥٧ بالمئة في استطلاع عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣.

ويبدو الأثر الإيجابي للانتخابات التشريعية الحرّة والديمقراطية، التي جرت عقب انتصار الثورات، وخلوها من التزوير الذي كان سائداً من قبل، ظاهر من خلال ارتفاع

---

(٧) «المؤشر العربي، ٢٠١٢ـ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣)، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

مؤشر ثقة الناس بالمجالس التشريعية التي جرى انتخابها عقب إسقاط النظم السابقة من ٣٣ بالمئة إلى ٤٨ بالمئة بواقع ١٤ نقطة مئوية. لقد انعكس ذلك المناخ الإيجابي أيضاً على مؤشرات الثقة بالأحزاب، فتحصلت على معدل ثقة بنسبة زادت ١١ نقطة مئوية على ذي قبل (٢٣ بالمئة في استطلاع عام ٢٠١١، و٣٤ بالمئة في استطلاع عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣)[٨].

ثالثاً: مشاركة المواطنين في الانتخابات

تعتبر المشاركة السياسية، وبخاصة عبر الانتخابات، عنصراً ومكوّناً أساسياً في النظام الديمقراطي، وهو ما يجعل الأدبيات المتخصّصة تولي الانتخابات أهمية تتميّز على ما عداها من مؤشرات الحكم الديمقراطي، بل إن هناك ارتباطاً شرطياً بينهما في بعض المقاربات. ورغم وجود دلائل إمبيريقية من تجارب بلدان كثيرة في العالم التي أجريت فيها انتخابات عن درجة ونطاق التزوير الذي تتعرّض له، إضافة إلى التناقض الحاصل بين الديمقراطية الانتخابية وحاجة أو اضطرار الفقراء إلى بيع أصواتهم أحياناً، فإن الدراسات والمؤسسات الدولية المعنية بقياس مؤشرات الديمقراطية والحرية تعتبر الانتخابات في مقدمة اشتراطات النظام الديمقراطي.

ورغم أن الانتخابات كانت قد أجريت في عدد من الأقطار العربية، فإن التجربة أكدت خضوعها أو تعرّضها لكل أساليب السيطرة والتزوير، وهو ما يجعل الإرادة الشعبية التي يعلن عنها في نتائج الانتخابات غير حقيقية. لقد تأكد تماماً أن الانتخابات العربية التي اشتهرت بنتائج ٩٩,٩٩ بالمئة السيّئة الصيت لم تكن في يوم ما تعبيراً صادقاً عن إرادة الناخبين الحرة، وقد جاءت احتجاجات الربيع العربي والثورات لتطيح بكل ما ارتبط بتلك الممارسة لعقود من الزمن.

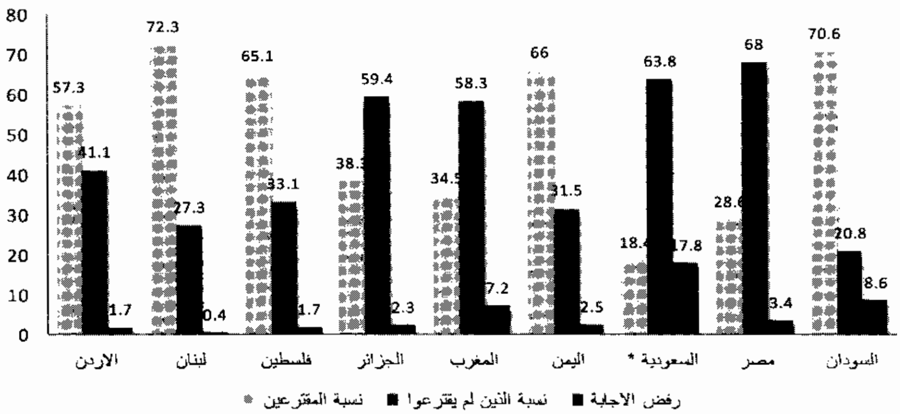
من هنا يصبح من المفيد والدالّ على وجود قيم ديمقراطية راسخة في الرأي العام العربي أن نتعرّف في المسح إلى مدى قيام المواطن العربي بالمشاركة في الانتخابات ضمن هذا السياق. وتأكيداً لدلالة التجربة وسياقاتها المختلفة في تحديد اتجاهات المواطنين ومواقفهم، فقد بيّنت النتائج أن المشاركة في الانتخابات النيابية في كل من: مصر، والجزائر، والمغرب، والانتخابات البلدية في السعودية، هي مشاركة ضعيفة، إذ لم تشارك الأكثرية في تلك البلدان في الانتخابات. ومقابل ضعف المشاركة في تلك

(٨) المصدر نفسه.

البلدان، فإن النتائج تعكس أن نصف مستجيبي الأردن أفادوا بأنهم شاركوا في الانتخابات النيابية، فيما كانت نسب المشاركة مرتفعة نسبياً (تتجاوز ثلثي المستجيبين) في كل من: لبنان، وفلسطين، واليمن، والسودان. إن اليمن الذي توجد فيه أحزاب سياسية معارضة ذات نفوذ وتأثير واستقلالية وحرية حركة أعلى منها في الحالات الأخرى، تميّز بارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات بين المستجيبين، وهو ما عكسته الانتخابات الأخيرة قبل الثورة ضد حكم علي عبد الله صالح، وما شهدته من حراك سياسي. كما أن قوة وتأثير الأحزاب والقوى السياسية في لبنان، وفلسطين، والسودان، تعكس ارتفاع المشاركة، وبخاصة في تلك الساحات العربية التي تشهد دينامية سياسية نتيجة لانقسامات داخلية سياسية وطائفية وإثنية (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ٩)).

الشكل الرقم (٤ ـ ٩)

نسب الذين شاركوا في الانتخابات النيابية في الدول المستطلعة،
ونسبة الذين شاركوا في الانتخابات البلدية في السعودية

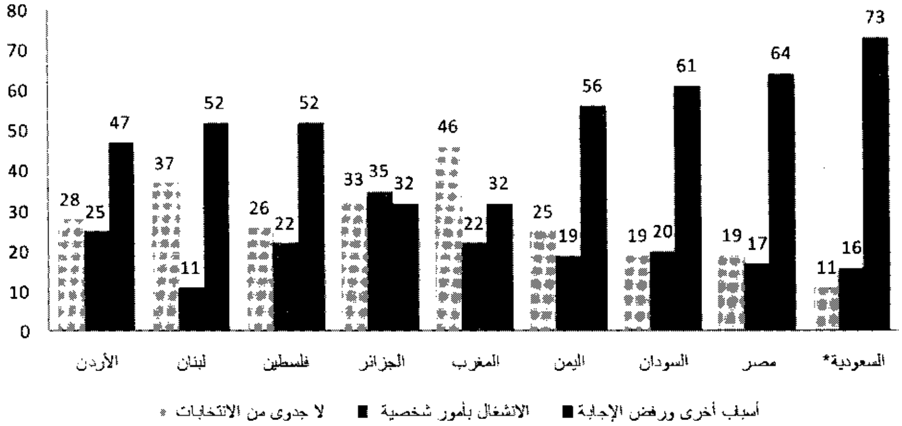


وعلى الرغم من التباين بين ساحة وأخرى في نسب المشاركة في آخر انتخابات نيابية جرت قبل تنفيذ الاستطلاع، فإن هذه النسب تبقى بمجملها متدنية، حتى في اليمن، ولبنان، والسودان، التي كانت تشهد توترات سياسية كبرى تتصل بمصير كيان الدولة ووحدتها الترابية وقت إجراء المسح. وتتضمن الإجابات التي أوردها المستجيبون الذين لم يشاركوا في الانتخابات النيابية في الدول المستطلعة، وفي الانتخابات البلدية في السعودية، على أن هناك نسبة تراوح بين ٢٠ ـ ٤٦ بالمئة من المستجيبين الذين

لم يشاركوا في الانتخابات قد أفادوا بأن السبب في عدم مشاركتهم هو أنهم لم يروا جدوى ترتجى من الانتخابات. كما أن هناك نسبة معتبرة تمثل ما بين خُمس وثلث أولئك الذين لم يشاركوا في الانتخابات، عزوا عدم مشاركتهم إلى الانشغال بقضايا شخصية. وتعكس نسب المستجيبين الذين لم ينتخبوا، وعزوا قرارهم إلى عدم جدوى الانتخابات، أو لانشغالهم بأمور شخصية أدت بهم إلى عدم الانتخاب، وجود انطباع عام لدى الرأي العام بعدم أهمية الانتخابات؛ بمعنى أنها لا تمثل فرصة حقيقية يستطيع من خلالها المواطن التأثير في السياسات العامة، ناهيك بالقدرة على دفع السلطة إلى تغييرها. كما أنها تعبر عن سيادة الانطباع بأن المجالس التمثيلية لا تمت بصلة حقيقية إلى المواطن الذي يفترض أنها تنوب عنه وتمثله بالمشاركة في الحكم، بل إنها لا تقوم بهذا الدور عملياً (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١٠)).

الشكل الرقم (٤ ـ ١٠)

المستجيبون الذين أفادوا بأنهم لم يشاركوا في الانتخابات لعدم جدوى الانتخابات ولانشغالهم بأمور شخصية

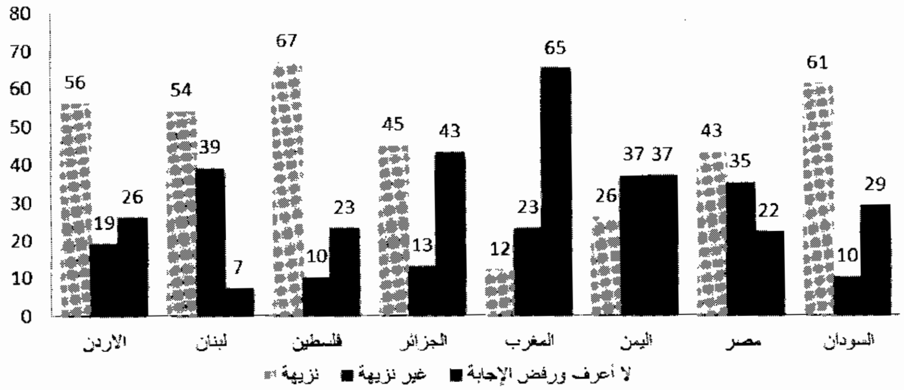


إن هذا الانطباع بعدم أهمية الانتخابات من الناحية الجوهرية، وأن هذه المجالس لا تقوم بدورها التمثيلي، يتكرّس من خلال توافق ٤٠ ـ ٧٠ بالمئة من المستجيبين على أن الانتخابات التي جرت قبل تنفيذ هذا الاستطلاع كانت انتخابات غير نزيهة أو مزوّرة. إن هذا الانطباع السائد يصبح بحدّ ذاته عاملاً مهماً ومفسراً لتدني مشاركة المواطنين في الانتخابات، وسيادة الشعور بأن لا جدوى من الانتخابات. وبذلك يصبح تفضيل

الانشغال بالأمور الشخصية على الذهاب إلى صندوق الاقتراع موقفاً متوقعاً ومفهوماً (انظر الشكل الرقم (٤ ـ ١١)).

الشكل الرقم (٤ ـ ١١)

نسب المستجيبين الذين أفادوا بأن الانتخابات النيابية كانت نزيهة أو غير نزيهة، أو رفضوا الإجابة



وبذلك، يمكننا الاستخلاص أنه على الرغم من أن الحياة النيابية عنصر مهم وأساسي في الأنظمة السياسية في الأقطار المستطلعة، وأن المجالس النيابية عنصر أساسي من أركان النظام السياسي، حيث تمثل نظرياً الشعب الذي يفوّضها التعبير عن إرادته من خلال الاقتراع، فإن اتجاهات الرأي العام تبرز اعتقاداً بأن هذه المؤسسات مفرغة من محتواها. لذا يقرر الرأي العام بأنها لا تقوم بواجبها ودورها، وأنها عندما تقوم بأي شيء فإن أثره الحقيقي يبقى محدوداً جداً. ويتفق هذا الاتجاه مع الرأي بأن العملية الانتخابية أيضاً هي عملية غير ذات جدوى، إذ ترى نسب قليلة من المستجيبين أنها انتخابات نزيهة، وهذه اتجاهات لا يمكن إنكار دلالتها في التعبير عن التباعد بين النظام والناس، والهوة العميقة بين السلطة والمجتمع.

ولقد كشفت نتائج مسح مركز الدوحة عام ٢٠١١ عن اتجاهات قوية مماثلة لتلك التي أظهرتها نتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية في ما يتصل بتقييم موقف الرأي العام العربي للديمقراطية في الأقطار المعنية. فقد بيّنت النتائج تدني نسبة الرضا العربي عن مستوى ونوعية **أداء النظم الحاكمة العربية**، وبيّن مسح مركز الدوحة أن ذلك التقييم

هو سلبي، حيث كان ٤,٧ نقطة من عشر نقاط، وهو ما يجعلها دون مستوى منتصف المقياس الرقمي. وتتضح القيمة الحقيقية لهذا التقييم عندما يتبيّن لنا أن **مؤشر الثقة بالمؤسسات الحكومية أو التشريعية** قد وصل، وفقاً لهذه النتائج إلى أقل من النصف. فلقد عبّر ٤٧ بالمئة من المستجيبين عن الثقة بحكوماتهم مقابل إحجام ٤٤ بالمئة منهم، وحجبهم لتلك الثقة عن الحكومات. أما المجالس التشريعية أو النيابية، فقد كانت أسوأ حظاً، ولم تحُز إلا ٣٦ بالمئة من الثقة، مقابل ٥٤ بالمئة من المستجيبين الذين عبّروا عن عدم الثقة بتلك المجالس.

ولقد انسحب تدني مؤشر عدم الثقة بالمؤسسات الحكومية والتشريعية على مستوى الثقة بالأحزاب السياسية أيضاً، حيث عبّر ٦١ بالمئة من المستجيبين عن عدم الثقة بها، وهو ما يعكس ما أسفرت عنه نتائج مسح مركز دراسات الوحدة العربية أيضاً، من أن الأحزاب السياسية العربية فشلت في الحصول على ثقة المواطنين العرب، كما عرضنا سابقاً. ولعل هذا يمكن أن يفسر لنا الأسباب الحقيقية التي جعلت الأحزاب السياسية العربية التقليدية منقطعة الصلة وعديمة التأثير تقريباً في كل ما اتصل باحتجاجات وثورات الربيع العربي، فهي لم تعُد، كما عبّرت النتائج، واجهات أو أدوات ملائمة للتعبير عن الرأي العام أو المعارضة.

وباستثناء الثقة التي أولاها المستجيبون في مسح مركز الدوحة تجاه مؤسسات الجيش التي حازت شبه إجماع بين المستجيبين، حيث كانت ثقة المواطنين بالجيش أكبر من ثقتهم بمؤسسات الدولة الأخرى. لقد راوحت تلك النسبة بين ٦٠ إلى ٨٠ بالمئة، بما يؤكد أن ثقة المواطنين العرب بمؤسسات دولهم كانت في أدنى مستوياتها. ومثلما يستخلص تقرير مسح مركز الدوحة، فإن «فجوة الثقة بين المواطنين ودولهم، وبالذات بالحكومة والمجلس النيابي، لها مسوّغاتها، فتقييم أداء المجالس النيابية في المنطقة العربية بما يتعلق برقابة هذه المجالس على أعمال الحكومة ... هو تقييم سلبي، وكذلك تقييمها في مدى تعبيرها عن مصالح المواطنين»[٩]. وإذا كانت ثقة المواطنين العرب بمؤسسات دولهم المدنية أقل من ٥٠ بالمئة بشكل عام، إضافة إلى تقييمهم السلبي والمتحفّظ تجاه أداء الدولة، فإن ذلك يعكس درجة القلق تجاه عدم قيام تلك المؤسسات بوظائفها المحددة قانوناً، مقابل انتشار الفساد، وهذه كلها عوامل

(٩) قارن النتائج في: «مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس ٢٠١١)، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

تشير مجتمعة إلى تآكل شرعية تلك المؤسسات واتساع فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية. وهو الاتجاه ذاته الذي كشفت عنه نتائج استطلاع مركز دراسات الوحدة العربية، وكان من الواضح أن مجرد نجاح الثورة في تونس ومصر بإطاحة النظام الحاكم لم يكن كافياً لتغييره(١٠).

رابعاً: مركزية الديمقراطية في المستوى الشعبي ومفارقة الواقع لها

كما تبيّن نتائج استطلاع الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي نفّذه مركز دراسات الوحدة العربية، والذي يرتكز هذا الكتاب على تحليل نتائجه ومضامينه ومحاولة تحديد دلالاتها الموضوعية والتاريخية، في سياق السعي نحو إقامة الديمقراطية في الوطن العربي، وهو الهدف الذي بدأ يلوح في الأفق عقب اندلاع ثورات الربيع العربي، فإن الديمقراطية تبدو أكثر رسوخاً مما كان متصوراً، وبدرجة عالية من الوثوقية التي يمكن الاستئناس بها في التدليل على قوة مضامين الديمقراطية على المستوى الشعبي. وإذا كانت هذه هي الخلاصة المهمة التي يمكن الخروج بها في تشخيص اتجاهات الرأي العام العربي، والقيم التي يختزنها الضمير والشعور الجمعي العربي، فإن هذه الاستخلاصات تتعزّز إذا رجعنا إلى نتائج بحوث أو استطلاعات رأي مشابهة تم إجراؤها خلال الفترة نفسها أو قبلها أيضاً.

من بين مسوح قياس الرأي العام العربي التي تم إجراؤها في فترة متقاربة مع مسح مركز دراسات الوحدة العربية، ما قامت به مؤسسة زغبي الدولية (Zogby International) من مسح مفصل بالاشتراك مع تلفزيون أبو ظبي للتعرّف إلى آراء المواطنين في خمسة أقطار عربية (لبنان، ومصر، والسعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة). ومع أن ذلك المسح قد اهتم أساساً بالتعرّف إلى آراء مجتمع العيّنة في تلك الأقطار نحو القضية الفلسطينية والتعاون العربي والسلام والمسائل الاقتصادية ومواقف واتجاهات الأفراد، ونحو الوضع القائم، فإنه يمكن أيضاً استخلاص بعض النتائج بشأن مسائل أخرى، كالديمقراطية مثلاً. فلقد أفصح المسح عن غنى هائل في المعلومات التي ينبغي دراستها وتحليلها من أجل تفهم واقع اتجاهات الرأي العربي واحتمالات تغيرها أو ثباتها في

---

(١٠) قارن مع: «ملخص نتائج استطلاع المؤشر العربي، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.calameo.com/read/001231435800e09bf48cf>.

المستقبل، وبخاصة إذا ما اعتبرنا الاتجاهات التي كشف عنها المسح نحو الأوضاع الاقتصادية المعيشية والتوقعات الحياتية، ومدى تلاؤم أو توافق التوقعات والطموحات مع الواقع الاقتصادي. بذلك يمكننا القول إن مسح زغبي ـ أبو ظبي المشار إليه يعزّز من القناعة بأن هذه العناصر أساسية في تشكيل توجهات الأفراد، وهو ما يرتبط بالديمقراطية كنسق حياة بشكل عام[11].

وفي هذا الصدد، لا بد من التذكير، لأغراض المقارنة الموضوعية والتاريخية، ببعض نتائج المسح الذي كان مركز دراسات الوحدة العربية قد بادر بإجرائه قبل عقود مضت، لما لها من دلالة في المقارنة، حيث نجد أن ٤ بالمئة فقط من المبحوثين الذين تم استطلاع آرائهم في مسح **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الوحدة**، عبّروا عن الاهتمام بالديمقراطية، وقد رأوا أن «انعدام الممارسات الديمقراطية في شؤون السياسة والثقافة والفكر»، هي مشكلة ضمن المشكلات الكبرى التي كان يعتقد أنها تواجه الوطن العربي وقتها. ومع أن هذه النسبة ارتفعت لدى اللبنانيين والفلسطينيين إلى ٦ بالمئة، وفي المغرب ٥ بالمئة، وهي التي عاشت بقدر أو آخر تجارب ليبرالية، فإن ذلك لا يمكن اعتباره وقتها مؤشراً على حضور المكوّن الديمقراطي، بل ضحالته. لكن لا بد من مراعاة أن محور التركيز والاهتمام الذي كان يشغل الرأي العام وقتها، لم يكن متجهاً نحو المكوّن الديمقراطي، بل إن تركيز الاستطلاع نفسه لم يكن متمحوراً حول الديمقراطية وميزتها كنظام حكم أو ضرورتها سياسياً، بل كان التساؤل عمّا إذا كان غيابها يمثل مشكلة عربية. لذلك نجد أنه عند مقارنة ذلك مع النسب التي حازتها باقي المشكلات الكبرى، نجد أن الأولوية كانت للتحديات أو المشكلات المعيقة لتقدم العرب وتوحدهم، كالانقسامات والصراع العربي-الصهيوني والتخلّف الاقتصادي والاجتماعي والهيمنة الأجنبية[12].

ما يعزّز وجهة نظرنا هذه هو أنه عندما تعلق الأمر بالديمقراطية كوسيلة للتوحيد العربي، فإن الأغلبية الساحقة في الأقطار التي جرى فيها المسح، كانت قد وافقت «كلياً على الأسلوب الديمقراطي في تحقيق الوحدة، فقد وصلت نسبته إلى ٧٨ بالمئة. فإذا أضفنا إليهم الذين وافقوا جزئياً على هذا الأسلوب (وهم ١٧ بالمئة)، فإننا نكون حيال ٩٥ بالمئة من جملة المبحوثين يفضلون الطريق الديمقراطي إلى الوحدة العربية».

(١١) J. Zogby, «Measuring Arab Public Opinion,» Arab American Institute (30 July 2001), <http://www.aaiusa.org/dr-zogby/entry/w073001/>.

(١٢) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٩ ـ ٩٤.

ومثلما علق سعد الدين إبراهيم، فإنه من الظاهر جداً أن «الأغلبية العظمى من المبحوثين تؤمن في قرارة نفسها أن هذا الأسلوب ليس فقط الأكثر احتراماً لحريات المواطنين، ولكنه أيضاً كفيل بتحقيق التوحيد»، وهذا يبيّن بما لا يدع مجالاً للتخمين مدى سطوة الفكرة الديمقراطية على قطاعات الرأي العام العربي المختلفة، حيث «لا تترك البيانات الميدانية هنا أية شبهة في الأسلوب الذي يريد به الرأي العام العربي تحقيق وحدته القومية. وضآلة الفروق بين المجموعات القطرية... تعني أن هناك ما يشبه الإجماع على مستوى الجماهير في تفضيل الأسلوب الديمقراطي لإنجاز التوحيد السياسي للوطن العربي، فقد وجدنا أن هذا الإجماع متوفر أيضاً بين الشرائح المهنية المختلفة، وبين المستويات التعليمية المتباينة». إن هذا الإجماع وقتها لا يمكن اعتباره إلا مؤشراً قوياً، رغم الظروف، ورغم انسداد الأفق السياسي والديمقراطي، وهو يعكس ضمنياً تعطش الجماهير العربية إلى المشاركة السياسية الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية ورفضها لاحتكار النخب والصفوات الحاكمة[١٣].

ويتبيّن من مسح أجرته **جامعة ميري لاند** الأمريكية للرأي العام العربي شمل عيّنة بحجم ٣٠٠٠ مستجيب ونفّذ في مصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ عن الربيع العربي أو الصحوة العربية، كما يصفها المسح، يتبيّن فيه مدى التفاؤل بأن الربيع العربي سيقود إلى أوضاع أفضل. لقد عبّر ٥٧ بالمئة من المستجيبين عن أن الربيع العربي يعكس ويترجم الرغبة في الكرامة والحرية والحياة الأفضل، وهو ما يجعل ٥٥ بالمئة منهم متفائلين بالمستقبل. ذلك في تقديرنا معزّز للنتائج التي بيّنها مسح مركز دراسات الوحدة العربية للرأي العام العربي عن الديمقراطية، ويؤكد أن الرأي العام العربي كان محمّلاً في عام ٢٠١٠ بالأمل في الديمقراطية والكرامة والحرية وحياة أفضل. إن لذلك صلة أيضاً بالقدرة على النفاذ إلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، حيث إن ما مجموعه ٥٥ بالمئة من المستجيبين في مسح جامعة ميري لاند بيّنوا أنهم كانوا يستخدمون الإنترنت في فترة راوحت من ثلاث إلى خمس سنوات قبل عام ٢٠١١. إن ذلك مؤشر يدل على إمكانية تراكم التأثير لهذا الفضاء المفتوح من المعلومات في اتجاهات الرأي العام أثناء فترة الدراسة وقبل الربيع العربي، مع أن البثّ التلفزيوني حافظ على نسبة ٥٨ بالمئة كمصدر أساسي للأخبار بعد أن كانت حصته ٨٠ بالمئة في مسح مشابه في عام ٢٠٠٩[١٤].

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(١٤) انظر عرضاً لمسح جامعة ميري لاند، في: «Arab Public Opinion Surveys,» Anwar Sadat Chair Office, <http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm>.

ويبدو التطور لافتاً إذا ما قورن بنتائج مسح آخر أجرته **مؤسسة زغبي الدولية** حول آراء العرب بشأن القيادة السياسية والهوية والمؤسسات والمشاغل في أواخر عام ٢٠٠٧، وفي عيّنة شملت نحو ٧٠٠٠ من مواطني الجزائر، ومصر، والعراق، والسعودية، والمغرب، والسودان، وسورية، والإمارات العربية المتحدة، تبيّن أن الافتقار إلى الديمقراطية تم التعرّف إليه وتحديده كمشكل أو قضية رئيسية تواجه العرب وتتحداهم وقتها. فقد حصلت على نسبة راوحت بين حدّها الأدنى (٩ بالمئة) في المغرب إلى حدها الأعلى (٢٥ بالمئة) في سورية والسودان، و١٦ بالمئة في الجزائر، و١٩ بالمئة في مصر، و١٨ بالمئة في العراق، و٢١ بالمئة في الأردن، و١٤ بالمئة في السعودية، و٣٤ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة. ومع أن هذه النسب لا تعطي للديمقراطية أولوية على ما عداها، فإن أهمية هذه النسبة ستزداد دلالة إذا ما عرفنا أن نسبة أولئك الذين رأوا القادة السياسيين يعملون فقط لأجل مصالحهم الشخصية قد ارتفعت بين الجزائريين إلى ٦٣ بالمئة، وفي مصر إلى ٤٧ بالمئة، وكانت في العراق ٤٤ بالمئة، وفي السعودية ٤٩ بالمئة، وفي المغرب ٤٦ بالمئة، بينما كانت في الأردن ٢٥ بالمئة، والسودان ٣٠ بالمئة، وسورية ١٥ بالمئة.

ولا شك في أن هذه النسب مؤشر لا يمكن تجاهل أهميته للتدليل على اتجاهات الرأي العام العربي المناهضة للحكم الذي لا يضع اعتباراً للمصالح العامة، وهي قيمة أساسية لأي حكم ديمقراطي، ويمكن أن تعتبر مؤشراً على مدى الأمل والتطلع إليه بدل الحكم الفردي القائم. هكذا يتأكد من خلال استعراض نتائج استطلاع الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي يتناوله هذا الكتاب، ومقارنتها بنتائج مسوح واستطلاعات مختلفة أجريت قبله أو بعده مباشرة، أن هناك انتشاراً لمفاهيم الديمقراطية، واعترافاً بأهميتها ومركزيتها وضرورتها لدى قطاعات الرأي العام العربي الواسع. كما بيّنت النتائج أن الفهم للديمقراطية لا يقتصر على قيمتها المجرّدة، بل يتعدّاها للإحاطة بمكوّنات الحكم الديمقراطي وشروطه، إضافة إلى تقدير جدواه على كل المستويات.

وبالعودة إلى نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية لصالح المؤسسة العربية للديمقراطية، موضوع هذا الكتاب، وتحليلها، فإن هناك حاجة منهجية وموضوعية إلى التعرّف إلى العوامل والأسباب التي يحدّدها الرأي العام العربي كعوائق للديمقراطية، وما يمكن أن يحول دون تحققها عربياً. إن لهذا صلة وثيقة بالأطروحة أو الفكرة الرئيسية التي تعتمد عليها

هذه الدراسة في تحليلها ومقاربتها لنتائج الاستطلاع وتقدير دلالاتها وصلتها بالسياقات الكيفية المختلفة.

إن ما أكدته النتائج التي تم تحليلها حتى الآن هو أن العجز أو القصور الديمقراطي لا يعود، كما ترى مدارس ومفكّرو الغرب والاستشراق، لأسباب أنثربولوجية أو ثقافية أو بسبب الدين الإسلامي كعائق حضاري أمام الديمقراطية والحداثة، بل إلى جملة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي سعى المسح إلى التعرّف إليها ضمن اتجاهات الرأي العام العربي. لذلك سيتم في الفصل الخامس تحليل نتائج المسح للتعرّف إلى تصورات ومفاهيم الرأي العام العربي في مستوياته القاعدية بشأن التخلّف الديمقراطي العربي ومعوقات الديمقراطية.

الفصل الخامس

معوقات الانتقال والتحول الديمقراطي

تمهيد

مثلما أشرنا في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب، فإن تأخر الوطن العربي عن الالتحاق بالموجات المتوالية للدمقرطة العالمية، وترسخ التسلطيات والدكتاتوريات العربية لعقود طويلة من الزمن، جعل الدارسين يقرّرون استعصاء الثقافة العربية الإسلامية، ومن ثم الوطن العربي، على الديمقراطية، كونها تتعارض مع خصائصه المختلفة. كما أن ذلك قاد أيضاً إلى انتشار التفسيرات الاستشراقية التي جعلت الوطن العربي نموذجاً لحضارة مفارقة للحداثة والمدنية المعاصرة، بل مصدر خطر يتهدد منجزاتهما. لذلك فقد أنتج الحوار والجدل السياسي حول السياسة العربية مجموعة من الفرضيات بشأن الأسباب والعوامل التي تعيق التحول نحو إقامة نظم ديمقراطية. كما تم استخدام بعض تلك الفرضيات التفسيرية كحجج للحيلولة دون التحول الديمقراطي، إذ بدت ملائمة تماماً لحرص الحكام العرب على إبعاد الشعوب عن السلطة أو المشاركة بحجة عدم جهوزيتها لذلك. وتقديراً لهذه الخلفية، فقد كان من الضروري أن يتصدّى الاستطلاع لهدف قياس مدى رواج هذه الفرضيات بين مواطني العيّنة المبحوثة. عليه، فقد تم سؤال المستجيبين عن المكانة والقوة التي يعطونها لمجموعة عوامل بلغ عددها ١٨ عاملاً، وسؤالهم عن الأهمية التي تمثلها في الحيلولة دون التحول إلى الديمقراطية. وقد شملت عوامل خارجية؛ أي مرتبطة بالوضع الإقليمي، وعوامل داخلية ذات ارتباط بالوضع السياسي الداخلي وطبيعة الأنظمة السياسية في تلك البلدان، وعوامل داخلية ذات طبيعة ثقافية واجتماعية.

إن التعمّق في الجوانب المتنوعة للظاهرة، وفي دلالات المسح، تؤكد أن الظاهرة يمكن أن تجد تفسيرها الحقيقي والمنطقي في الاقتصاد السياسي والعامل الجيوسياسي. لذلك، فإن تحليل الاستثناء العربي لا يتم بالعودة إلى أفكار الاستثنائية العربية الإسلامية، بل بتحليل البنى والهياكل السياسية الداخلية في البلدان العربية. إن دراسة معوقات الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن أيضاً أن تتجاهل دور العوامل الخارجية مثلما

لا ينبغي أن تتجاوز السياقات الجيو ـ ستراتيجية المختلفة. لذلك، فإن هناك قيمة لما عبّر عنه لاري دايموند، وهو أبرز منظّري الديمقراطية المعاصرين، من رفض لأطروحات ترى أن العجز أو الاستثناء الديمقراطي العربي يعود إلى أسباب أنثربولوجية ثقافية أو دينية. لذلك سيكون من المفيد التعرف إلى اتجاهات الرأي العام العربي لتقدير وتحديد القيم الراسخة أو المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية فيه(١).

أولاً: دور العوامل الخارجية

لقد مثلت الإحالة إلى العوامل الخارجية والتدخل الأجنبي واعتبارها مسؤولة مباشرة عن الأحوال السائدة في الوطن العربي، بشكل عام، اتجاهاً يمكن التعرّف إليه بسهولة في ما أنتجه الفكر العربي منذ خضوع بلاد العرب للاستعمار، وتعزّز بقوة عقب سلسلة التدخلات والاعتداءات المتكرّرة على الوطن العربي. كما شكّل وجود الكيان الصهيوني واغتصابه للأرض والحقوق العربية، وما يلقاه من دعم متواصل من القوى الغربية عاملاً إضافياً رسّخ مشاعر وأحاسيس العرب بشكل عام، بأن قدراً كبيراً مما يعانونه يمكن تفسيره بهذا العامل. وبقدر ما اكتشف الرأي العام العربي مدى الارتباط بين النظم الحاكمة ومصالح الغرب، فقد أصبح مقتنعاً بتمثيلها لتلك المصالح ورعايتها مقابل دعم الغرب لاستمرارها متسلّطة ومتحكّمة في مواجهة كل المطالبات بالديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إن استخدام دعم الخارج لتلك النظم التسلطية الدكتاتورية عزّز عمق المشاعر والاتجاهات لدى الجماهير العربية بأن التدخلات والعوامل الخارجية هي وحدها المسؤولة عن تلك الأوضاع. وبعيداً من نظرية المؤامرة واعتبارها مفسراً لحالة الانكشاف العربي أمام الخارج عموماً، ومثلما تقرر الأدبيات الخاصة بالدمقرطة، فإنه لا بد من تقدير دور العوامل الخارجية والسياقات الجيو ـ سياسية في تأثيرها في الأوضاع الداخلية، وهو التأثير الذي تصاعدت مظاهره عبر العولمة وتمثلاتها المختلفة.

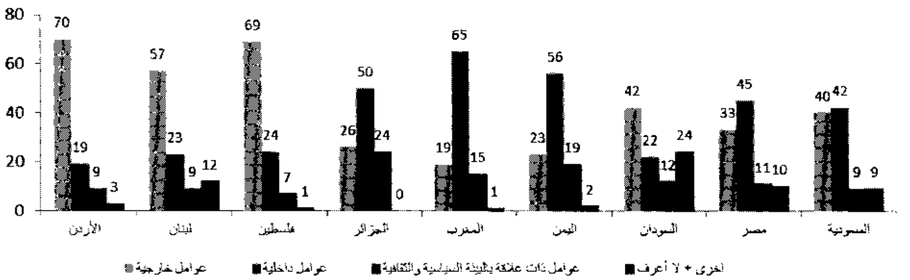
لذا، فإن الرأي العام العربي، قد عبّر بنسب متفاوتة عن أن العوامل الخارجية تؤدي دوراً معيقاً في مسيرة التحوّل الديمقراطي. لقد أظهرت نتائج مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية توافق ما يربو على ثلثي المستجيبين على أن عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً، بوجود ديمقراطية في بلدانهم هو عامل معيق للتحول الديمقراطي. كما أن أكثرية المستجيبين، باستثناء مستجيبي الجزائر، تفيد بأن عدم وجود

(١) Larry Diamond, «The Arab Democracy Deficit: Why there are No Arab Democracies,» *Journal of Democracy*, vol. 21, no. 1 (January 2010).

أنظمة ديمقراطية في البلدان المجاورة لبلدانهم هو عامل معيق للتحول الديمقراطي. وينطبق الأمر نفسه على استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ يمثل في نظر أكثرية المستجيبين، باستثناء مستجيبي الجزائر واليمن، عاملاً معيقاً، حيث إن الرأي العام في هذين البلدين منقسم حول أثر هذا العامل في إعاقة التحول الديمقراطي. وتوافق أيضاً أكثرية المستجيبين (باستثناء مستجيبي الجزائر) على أن عدم الاستقرار الإقليمي يمثل عاملاً معيقاً للديمقراطية. وعند سؤال المستجيبين حول العامل الأكثر أهمية من وجهة نظرهم، كعامل معيق للتحول الديمقراطي، أفادت أكثرية مستجيبي الأردن ولبنان وفلسطين بأن العوامل الخارجية هي العوامل التي تحول دون التحول الديمقراطي، فيما ركّزت أكثرية مستجيبي الجزائر والمغرب واليمن ومصر والسعودية على العوامل الداخلية. وكان الرأي العام في السودان منقسماً بين عوامل داخلية وعوامل خارجية (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ١)).

الشكل الرقم (٥ ـ ١)

اتجاهات الرأي العام نحو العامل الأكثر أهمية كمعيق للتحول الديمقراطي في بلدانهم



ومن المهم الإشارة إلى اختلاف اتجاهات الرأي العام في دول المشرق عن دول المغرب في أثر العوامل الخارجية، ففي حين يعطي مستجيبو المشرق أثراً أكبر لاحتلال العراق وتداعياته، فإن هذا العامل أقل تأثيراً في دول المغرب. وينطبق هذا الأمر على أثر استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي في إعاقة الديمقراطية، وأثر عدم الاستقرار الإقليمي بوصفه عاملاً آخر. في حين أن مستجيبي الأردن، ولبنان، وفلسطين، والسعودية، ومصر، والمغرب، يعطون وزناً حقيقياً لعامل عدم وجود أنظمة ديمقراطية مجاورة بوصفه عاملاً معيقاً للمسيرة الديمقراطية، فإن مستجيبي السودان، واليمن، والجزائر، لا يعطونه المستوى نفسه من الأهمية (انظر الجدول الرقم (٥ ـ ١)).

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

المستجيبون الذين أفادوا بأن بعض العوامل الخارجية تمثل معيقات للمسيرة الديمقراطية في بلدانهم

(الوسط الحسابي بالمئة)

المعيقات	اسم الدولة								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
عدم الاستقرار الإقليمي	٨٠	٨٣	٨٠	٤٥	٧١	٥٧	٨٠	٦٩	٨٠
استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي	٨٤	٨٦	٩١	٥٠	٦١	٥٠	٨٥	٧٩	٦٥
استمرار عدم الاستقرار في العراق	٧٦	٧٠	٥٩	٥٠	٥٥	٤٦	٧٥	٧٢	٥٦
عدم وجود أنظمة ديمقراطية في دول الجوار	٧١	٧٤	٦٥	٤٠	٦٢	٥٢	٦٤	٦٢	٥٦
عدم رغبة الولايات المتحدة بوجود ديمقراطية في بلدك	٧١	٨٤	٨٩	٦٤	٧٢	٦١	٨٣	٧٧	٦٧

ثانياً: دور العوامل الداخلية

- **أهمية السياقات القطرية**

تكتسي السياقات القطرية أهمية خاصة في كونها تؤدي دوراً أساسياً يمكّننا من تفسير الاتجاهات التي عبّرت عنها نتائج المسح. وبالنظر إلى أن تونس ومصر وليبيا شهدت انطلاق ونجاح احتجاجات وثورات الربيع العربي في إطاحة النظم الحاكمة التي كانت قائمة وقت إجراء المسوح، فإنه من المفيد أن نتعرّف إلى طبيعة السياقات التي ميّزت تلك الأقطار وقت إجراء المسوح وما يمكن أن يقدمه ذلك من دلالات عند قراءة المؤشرات الناتجة من المسح.

ففي تونس، تميّزت الفترة التي جرى فيها المسح بالانفصال التام بين الخطاب الرسمي والواقع، إذ رغم الفصل التام، مثلًا، في الخطاب السياسي منذ بورقيبة بين

المجتمع والدولة، فإن الدولة ظلت قوة مهيمنة في المجالين، وهو ما حال دون أي تطبيق حقيقي لمبادئ حقوق الإنسان، بل تميز الواقع بهيمنة الدولة وسعيها إلى الحدّ من حريات الأفراد في كل المجالات. ورغم معارضة ذلك للدستور التونسي، فقد تمسك النظام الحاكم بخطاب يعلن الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع المدني، إلا أنه عملياً كان يفسر ذلك الالتزام بفهم خاص للديمقراطية ولدور المجتمع المدني والصحافة والأحزاب، بما يناسب رؤية السلطات لها، ليس باعتبارها قوى اجتماعية وسياسية يمكن أن تكون في مواجهته أو أن تؤدي دور المعارضة.

أما في مصر، فقد تميّز المناخ بهيمنة الجدل الحاد حول قضية التوريث، بين التمسك الرسمي بها ومحاولة تمريرها عبر ترتيبات حزبية وإعلامية واقتصادية وتحالفات أنشئت لهذا الغرض، ومعارضة كانت تتنامى بشكل سريع، وإن كانت قد نمت خارج أطر المعارضة التقليدية، وتميّزت باتساع دائرة الفضاء العام ووسائل التعبير الحديثة.

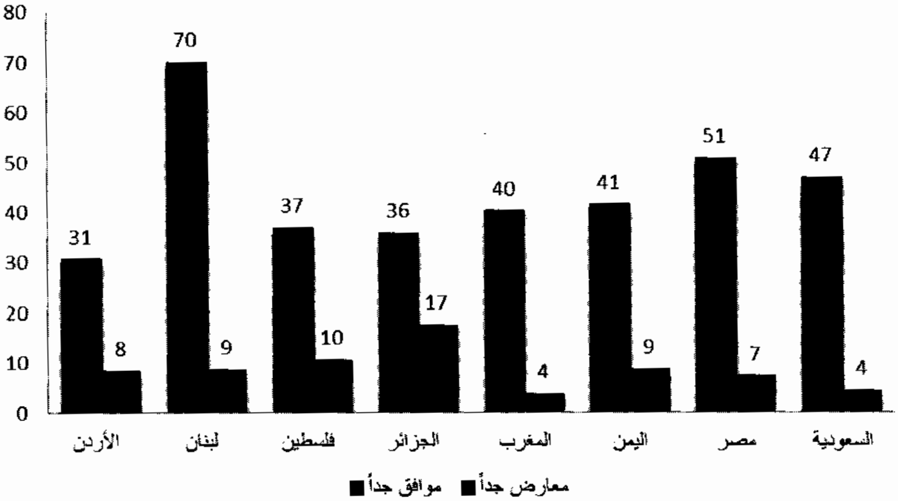
إضافة إلى ذلك، يمكن القول إن مصر في تلك الفترة كانت تعيش حضوراً قوياً لديناميات كثيرة، فقد واصل النظام الحاكم هيمنته على كل المشهد السياسي، وكان يُجري ما يشاء من التعديلات القانونية والدستورية، ويُصدر ما يناسبه من القوانين والإجراءات للحدّ من مختلف الحريات. كان ذلك يجري في ظل الادعاء بأن الإصلاح الاقتصادي سيحقق التنمية، ويرفع من مؤشرات الحياة الاقتصادية. كان الواقع يكذب ذلك عملياً بانتشار الفقر والبطالة، وفشل النظام التعليمي، وارتفاع معدلات الأمية، وكل أصناف المسخ في الحياة السياسية والحزبية، والعبث باستقلال القضاء، والحدّ من حرية الصحافة، وتزايد التدخل الخارجي(٢).

لذلك نجد في نتائج المسح ما يُبرز اعتبار عدم جدّية السلطة التنفيذية (وهي تعني النظام من الناحية العملية) في إحداث أي قدر من التحول نحو الديمقراطية، بوصفه واحداً من أكثر العوامل المعيقة، وإن يحظى بتوافق المستجيبين. ويبرز هذا التوافق أن نسب المستجيبين الموافقة جداً على أثر هذا العامل تراوح ما بين ٣١ بالمئة في الأردن، و٧٠ بالمئة في لبنان، مقابل نسب أفادت بأنها معارضة جداً لهذا العامل راوحت بين ٤ بالمئة و١٧ بالمئة (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٢)).

(٢) «Democracy in the Arab World: Challenges, Achievement and Prospects,» International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA) (2000), <http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/stm103%20articles/IDEA%20arabworld.pdf>.

الشكل الرقم (٥ ـ ٢)

المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على «عدم جدّية السلطة التنفيذية في إحداث تحول ديمقراطي» هو عامل معيق للديمقراطية



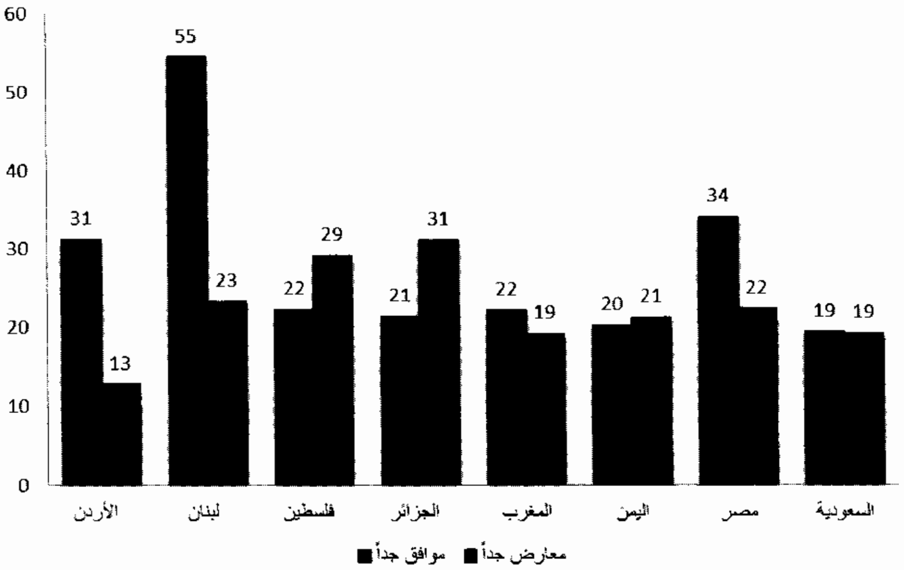
أما ليبيا، فلم تشملها تقريباً أية مسوح للرأي العام أثناء حكم القذافي، وبالتالي فلن يكون بمقدورنا إجراء أية مقارنة إلا بين ما قام به المؤشر العربي الخاص بمعهد الدوحة أو ما تم تنفيذه في عام ٢٠١٢ من مسح للتعرّف إلى اتجاهات وميول الليبيين بعد تمكّنهم من إجراء أول انتخابات حرّة بعد سقوط نظام القذافي. فقد قامت شركة الديوان لبحوث السوق، وهي شركة رأي عام مقرّها في طرابلس، بليبيا، بالتعاون مع شركة «جي. إم. دبليو.» للاستشارات بين ١ و٢١ أيار/ مايو ٢٠١٣ بإجراء مقابلات وجهاً لوجه مع ١٢٠٠ مستطلع ليبي. وقد تم اختيار المجيبين عشوائياً عن طريق أخذ العيّنات بطريقة ترجيحية بحسب العدد، وأجريت المقابلات في كامل المناطق. ومن النتائج يتبيّن لنا أنه رغم قلق الليبيين من التدني الظاهر في الوضع الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة، فإنهم متفائلون بشأن الحالة الراهنة التي تواجه البلاد بنسبة ٨١ بالمئة.

أظهرت النتائج أيضاً دعم الليبيين بقوة للديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، كأفضل شكل من أشكال الحكم، وارتباطها بشكل وثيق بالحقوق والحريات والانتخابات بنسبة بلغت ٨٣ بالمئة. ورغم افتقارهم إلى أية تجربة حزبية طوال أربعة عقود حرمت فيها الأحزاب السياسية، وجعلت عقوبة تكوينها أو الانضمام إليها الإعدام، فإن ذلك لم

يلغ القناعة لدى الليبيين بأهميتها، حيث يرى ٨٦ بالمئة أن الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية، كأفضل شكل من أشكال الحكم يرسّخ ويحقق تطبيق الحقوق والحريات وإقامة الانتخابات[٣]. بذلك، فإن تفهم قيمة وموقع العوامل الداخلية ذات العلاقة بالبيئة السياسية والثقافية في الأقطار المستطلعة له دلالاته في مجال تقدير الأطروحات التي تربط بين العجز الديمقراطي العربي وعوامل كامنة في المجتمع العربي وثقافته. إن من المهم الإشارة إلى أن نتائج المسح بيّنت أن الرأي العام العربي يعطي أولوية خاصة لجملة من العوامل الداخلية، في مقدمتها ما عبّر عنه المستجيبون من إعطائهم وزناً للنظام العشائري/ القبلي، إضافة إلى عدم استعداد العامة للديمقراطية كعامل معيق للمسيرة الديمقراطية. لقد انقسم الرأي العام على أثر هذا العامل في فلسطين والجزائر والمغرب والسودان، فيما كانت أكثرية المستجيبين في السعودية والأردن ولبنان واليمن تعتقد أنه عامل معيق للديمقراطية (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٣)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٣)

المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على اعتبار أن القول إن «عدم استعداد الشعب للممارسة الديمقراطية» عامل معيق للديمقراطية



(٣) «الإيمان بالديمقراطية: استطلاع للرأي العام في ليبيا،» المعهد الديمقراطي الوطني، <http://www.ndi.org/files/believing-in-democracy-public-opinion-survey-report-august-2013-ara.pdf>.

الجدول الرقم (٥ ـ ٢)

اتجاهات الرأي العام نحو أثر بعض المعيقات الداخلية ذات الطبيعة الثقافية أو السياسية في المسيرة الديمقراطية

(الوسط الحسابي بالمئة)

المعيقات	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
عدم استعداد الشعب للممارسة الديمقراطية	٦٣	٦٧	٤٦	٤٣	٥٤	٥٠	٥٢	٥٧	٤٩
عدم مواءمة الديمقراطية لثقافة المجتمع في بلدك	٦٢	٦٨	٤٢	٢٦	٥١	٥١	٤٤	٥٧	٤٦
أغلبية المواطنين لا يطالبون بتحقيق الديمقراطية	٦٣	٧٣	٥٠	٣٢	٦٢	٤٧	٥٦	٦٣	٥٢
أن الأحزاب السياسية غير جادة في المطالبة بالديمقراطية	٦٧	٨٤	٦٨	٧٠	٨٠	٦٠		٧٦	٥٩
وجود النظام العشائري/ القبلي في المجتمع	٦٤	٧٣	٥٠	٤٤	٥٣	٧١	٦٠	٤٩	٥٤

كما يبدو ظاهراً جداً قوة الاتجاه لدى أكثرية المستجيبين على أن غياب القوانين التي تحمي الممارسة السياسية هي عامل معيق للتحول الديمقراطي. وتتوافق نسب كبيرة تتراوح بين ٦٦ بالمئة إلى ٩١ بالمئة على أن انتشار الفساد المالي والإداري في هياكل بلدانهم هو من العوامل المعيقة للمسيرة الديمقراطية في تلك البلدان. كما أن الرأي العام العربي، وإن تباين بين قطر وآخر، متوافق على عدم رغبة أصحاب المصالح السياسية بوجود ديمقراطية في بلدانهم (٦٣ ـ ٨١ بالمئة)، وعدم رغبة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى في وجود ديمقراطية (٦٠ ـ ٨٢ بالمئة) هو عامل معيق للتحول الديمقراطي. كما أن نتائج أكثرية المستجيبين، باستثناء الأردن، قد أفضت إلى أن الديمقراطية ستؤدي إلى عدم الاستقرار كعامل معيق للديمقراطية، وانقسمت حول التخوّف من سيطرة التيار الإسلامي كعامل يؤثر في المسيرة الديمقراطية، الأمر الذي يمثل فهماً لدى الشارع العربي للعوامل التي تحول دون الديمقراطية وأقطابها الأنظمة السياسية وغياب التشريعات اللازمة والفساد.

الجدول الرقم (٥ ـ ٣)

المستجيبون الذين أفادوا بأن بعض العوامل الداخلية تمثل عوامل معيقة للمسيرة الديمقراطية

(الوسط الحسابي بالمئة)

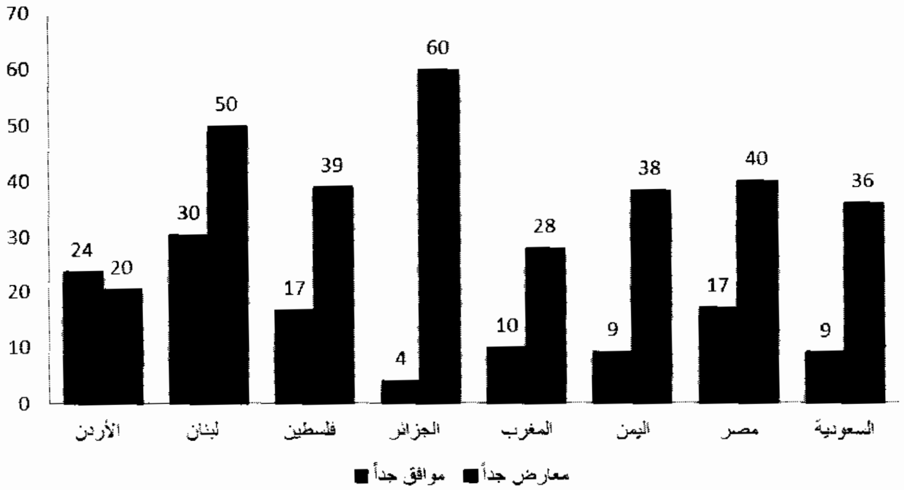
المعيقات	اسم القطر								
	الأردن	لبنان	فلسطين	الجزائر	المغرب	اليمن	السعودية	مصر	السودان
ان الديمقراطية سوف تؤدي إلى عدم الاستقرار في بلدك	٥٣	٤٠	٣٧	١٤	٣٣	٢٩	٣١	٣٤	٣٤
التخوف من سيطرة التيار الإسلامي على السلطة	٥٩	٧١	٥٨	٥٢	٦١	٤٥	٥٢	٥٧	٤١
عدم رغبة أصحاب المصالح السياسية بوجود ديمقراطية في بلدك	٧٠	٨٨	٨٠	٦٦	٨١	٧٢	٨٠	٨٠	٦٣
عدم رغبة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة بوجود ديمقراطية في بلدك	٦٩	٨٢	٦٧	٦٥	٨٢	٧٠	٧٠	٧٨	٦٠
عدم جدية السلطة التنفيذية في إحداث تحول ديمقراطي	٦٦	٨٤	٦٧	٦١	٨١	٧٤	٧٨	٧٩	٥٩
انتشار الفساد المالي والإداري (الواسطة والمحسوبية) في بلدك	٧٢	٨٨	٨٢	٧٧	٨٧	٨١	٧٥	٩١	٦٦
غياب القوانين التي تحمي الممارسة السياسية	٧٠	٨٦	٧٦	٦٤	٧٣	٧١	٧١	٨٢	٦٢

ولا بد من التركيز هنا على بعض العوامل الداخلية التي لها أهمية خاصة في الحوار حول الديمقراطية، وعلى رأسها العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار، فتظهر النتائج أن أكثرية المستجيبين تتخذ موقفاً يرفض القول إن الديمقراطية تؤدي إلى عدم الاستقرار. وعلى الرغم من وجود نسب تؤيد مثل هذا الرأي، كما هو الحال في الأردن ولبنان، إلا أن الرأي العام منحاز نحو رفض هذا العامل. فعند مقارنة المستجيبين الذين أفادوا بأنهم يوافقون جداً على أن الديمقراطية سوف تؤدي إلى عدم الاستقرار في بلدانهم، نجدها

أقل بشكل جوهري من نسب المستجيبين التي عارضت جداً العبارة نفسها، باستثناء مستجيبي الأردن، إذ كانت نسبة الذين أفادوا بأنهم موافقون جداً على العبارة ٢٤ بالمئة، مقابل ٢٠ بالمئة عارضوا جداً العبارة (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٤)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٤)

المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على اعتبار أن «الديمقراطية ستؤدي إلى عدم الاستقرار في بلدانهم» عامل معيق للديمقراطية

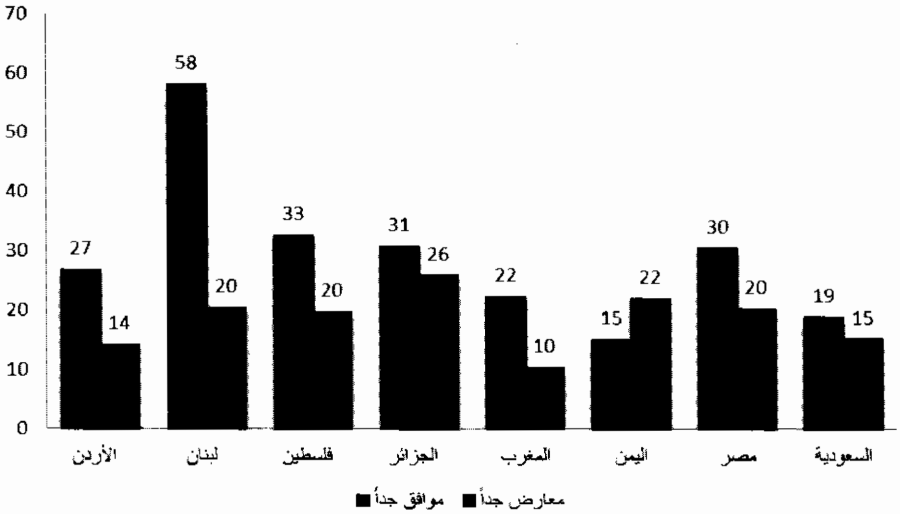


إن واحداً من العوامل التي عادة ما تطرح كإحدى وجهات النظر أو كإحدى الحجج لعدم التقدم تجاه الديمقراطية هو «التخوّف من سيطرة التيار الإسلامي على السلطة». إن أكثرية الرأي العام في الأقطار المبحوثة، باستثناء السودان واليمن، توافق على هذا العامل كمعيق لمسيرة التحول الديمقراطي. وهذا بحدّ ذاته يعكس أمرين، هما: أن هواجس حقيقية قائمة وموجودة في الرأي العام العربي تجاه إمكانية سيطرة التيار الإسلامي على السلطة، وهو ما يعبّر عن عدم الثقة في التزام هذا التيار بالديمقراطية واحترامها، بل استعداده للتخلي عنها بمجرد فوزه في الانتخابات وإقامة سلطته. كما يمكن أن نجد تفسيراً لهذا الاتجاه في حقيقة ما تعرّضت له التيارات الإسلامية من حرب وتشويه لسمعتها وأطروحاتها ودعاية من قبل بعض الأنظمة أو المثقفين والتيارات الفكرية المنافسة لها أو المتخوفة من استخدامها للدين للسيطرة على العامة، مقابل هشاشة ما تطرحه من أفكار تعجز عن أن تكون مقاربات مناسبة لحل المشكلات

المختلفة، ناهيك ببناء مستقبل ومجتمع ديمقراطي للجميع. وبصرف النظر عن وجاهة هذا الرأي، فإن انقسام الشارع حوله يؤكد الحاجة الضرورية إلى أن تسعى التيارات الإسلامية لتبديد المخاوف والشكوك عملياً، بما يؤكد التزامها التام بالديمقراطية خياراً استراتيجياً، وتأكيد عدم عزمها على مصادرتها عند أول سانحة. ولا جدال في أن ذلك لا يمكن تحقيقه بمجرد الاعتراض على هذه الآراء أو الاتجاهات ورفضها، والاكتفاء بمجرد التركيز على المفردات الديمقراطية في خطابها الإعلامي وبرامجها الانتخابية (انظر الشكل الرقم (٥ ـ ٥)).

الشكل الرقم (٥ ـ ٥)

المستجيبون الموافقون جداً والمعارضون جداً على اعتبار أن القول إن «التخوف من سيطرة التيار الإسلامي على السلطة» عامل معيق للديمقراطية



ثالثاً: العجز الديمقراطي العربي: نحو مقاربة جديدة

إن تقدير قيمة العوامل الداخلية في نظر الرأي العام ودورها في إعاقة الديمقراطية، يتصل تماماً بالربط الذي تقيمه بعض الدراسات بين تكريس السلطوية والشمولية في السياسة العربية، والانتشار الواسع لتأييد الديمقراطية والمطالبة بها على المستوى الشعبي. هذا ما أكدته نحو عشرين من البحوث التي أجريت لاستطلاع الرأي العام العربي في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، وشملت تسع بلدان عربية مختلفة،

كما أكدته نتائج المسح العالمي الدوري المعروف عن القيم العالمية (World Values Survey)[٤]. كما تكرّرت تلك الاتجاهات في أهم المسوح التي أجريت في فترة أقرب من غيرها إلى المسح الذي أجراه مركز دراسات الوحدة العربية الذي يدور حوله هذا الكتاب، مثل المسح الذي نفّذه المؤشر العربي (Arab Barometer) في عام ٢٠٠٦، والذي استند إلى مقابلات وجاهية مع مفردات عيّنات تمثيلية في المغرب والجزائر وفلسطين والأردن والكويت[٥]. إن أهم وأقوى مؤشر أمكن استخلاصه من تحليل نتائج هذا المسح هو أن الرغبة في الديمقراطية قوية بدرجة عالية، فلقد عبّر ما نسبته ٨٦ بالمئة من الذين تمّت مقابلتهم أنهم على قناعة بأن الديمقراطية أفضل أنواع النظم الحاكمة التي يتمنون أو يرغبون في العيش في ظلها. ولا شك في أن هذه الرغبة تحمل مضامين كامنة لا يمكن تجاهلها عن مدى سأم المواطن العربي من الأوضاع القائمة، وتوقه الشديد إلى نظام حكم ديمقراطي. ورغم ما عبّرت عنه النتائج من أن المستجيبين يربطون بين الحكم الديمقراطي وبعض المساوئ، فإن ذلك لم يحُل بينهم وبين التعبير عن الإيمان بالديمقراطية التي تظلّ بالنسبة إليهم أفضل أنواع الحكومات.

ومثلما تستخلص دراسة نشرت في المجلة الأكاديمية المعروفة (*Journal of Democracy*) في أوائل عام ٢٠٠٨، فإن الافتقار إلى الديمقراطية في الوطن العربي يجعل المواطنين يرغبون في وجود نظام ديمقراطي بديل لنظم الدكتاتورية الحاكمة[٦]. ولعل من المهم أن نشير إلى أن نتائج هذه الدراسات المختلفة بيّنت أن المواطن العربي، رغم القمع والتسلط والدكتاتورية المستقرة لعقود، لا يزال مستمسكاً بالإيمان أو الشعور بأن أفضل ما يحقق الخير للبلاد والعباد هو شكل من الحكم الديمقراطي. لذلك، فإن الفهم العربي الشعبي للديمقراطية لا يقتصر، وفقاً لنتائج المسوح المختلفة، على مجرد مناداة أو رغبة رومانسية في الديمقراطية التي يظلّ فهمهم لها رمزياً أو مجرداً، فالنتائج

---

(٤) يمكن الاطلاع على نتائج المسوح حتى ٢٠٠٨، في: World Values Survey, <http://www.wvsevsdb.com/wvs/wvsdata.jsp>.

(٥) تمّ تأسيس البارومتر العربي في عام ٢٠٠٥ بالتعاون بين باحثين وعلماء من الوطن العربي والولايات المتحدة، حيث تعاونت جامعة ميشيغان وجامعة برنستون في الولايات المتحدة مع جامعات ومراكز بحث في الأردن وفلسطين والمغرب والكويت لتصميم بارومتر أو مقياس الديمقراطية العربي. وفي عام ٢٠١٠ قامت شراكة بين البارومتر العربي ومبادرة الإصلاح العربي، وذلك بهدف توسيع نشاط البارومتر وتغطيته ليشمل بلداناً عربية أخرى، وذلك استناداً إلى البحوث المسحية التي كانت المبادرة تقوم بإجرائها في الوطن العربي. انظر: «مبادرة الإصلاح العربي،» البارومتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar>.

(٦) Amaney Jamal and Mark Tessler, «The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1 (January 2008).

تؤكد أن الفهم الشعبي للديمقراطية يتجاوز نطاق المجرد ليشمل المؤسسات والعمليات المرتبطة بالنظام الديمقراطي، مبدأ وممارسة، في مجال الحوكمة، بشكل عام.

ويمكن التعرّف إلى قوة هذه الاتجاهات عبر نتائج المسوح المتعدّدة، وبخاصة نتائج المؤشر العربي الذي أشرنا إليه هنا. لقد عبّرت ما نسبته ٦٢ بالمئة من المستجيبين عن أن الممارسات الديمقراطية القائمة على تنافس واختلاف الأطراف المختلفة ضمن النظام الديمقراطي ذات جدوى وفائدة لبلدانهم، وهو تعبير عن أن الفهم السائد للديمقراطية يتضمن عناصر أساسية كتلك المتعلقة بالصراع على السلطة، رغم ما قد يبدو في الثقافة التقليدية من أنه يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ويضر بالمصلحة العامة، كما حرصت دعاية الحكام العرب على ترديده لعقود للتقليل من قيمة وجاذبية التعددية السياسية. كما عبّرت نسبة ٦٤ بالمئة من الذين أجريت معهم المقابلات عن أن القوانين أو التشريعات ينبغي أن تصدر بما يعبّر عن رغبات الناس ويعكس طموحاتهم. لذلك نجد أن هناك تساوياً تقريباً بين الاتجاهات بشأن الحقوق التي لها الأولوية، حيث عبّر نحو نصف المستجيبين عن أولوية الحقوق الاقتصادية، واختارت البقية أولوية الحقوق السياسية، وهو ما يعكس قوة الاتجاهات المتصلة بالحقوق عموماً ضمن الديمقراطية المأمولة[٧]. هذه الاتجاهات كانت ظاهرة أيضاً في نتائج المؤشر العربي في عام ٢٠٠٨ الذي أجرته مبادرة الإصلاح العربي (قام به المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية حول «حالة الإصلاح في العالم العربي ٢٠٠٨»)[٨]. كما تم الشديد على نتائج مشابهة عكست اتجاهات مماثلة في الرأي العام العربي عندما تم إجراء المسح الثاني في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ الذي تم تنفيذه في الأردن، والسعودية، والكويت، والجزائر، والمغرب، ومصر، واليمن، ولبنان[٩].

ولعل النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من بحوث واستطلاعات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية هي أن هناك قناعة راسخة بالديمقراطية، كنظام حكم لازم وملائم ومطلوب التحقق في مواجهة الدكتاتورية والتسلط القائم. إن لذلك صلة قوية أيضاً بمدى انتشار هذه القناعة أو القيمة، والاتجاه المناقض لما شاع في الدراسات الغربية

---

(٧) انظر النتائج في: «دورة الباروميتر العربي: ملف البيانات،» الباروميتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar/instruments-and-data-files>.

(٨) انظر عرض وتحليل النتائج في: <http://www.arab-reform.net/sites/default/files/ari-a4-english.pdf>.

(٩) متوافر في: «حالة الإصلاح في العالم العربي، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠: مقياس الديمقراطية العربي،» مبادرة الإصلاح العربي (آذار/ مارس ٢٠١٠)، <http://www.arab-reform.net/sites/default/files/%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%202010-2009.pdf>.

وبعض الدراسات العربية المكررة لأطروحاتها، من أن الثقافة العربية والبنية الاجتماعية العربية معاكسة للديمقراطية ومناقضة لقيمتها ومبادئها. لذلك، فإن وجود الدكتاتورية ورسوخها عربياً لا يفسر بمعيارية تلصق العجز بالثقافة العربية والدين الإسلامي، بل إن استمرار ورسوخ الدكتاتورية يمكن تفسيره ببنى وهياكل السيطرة والتوجيه التي قامت عليها وأنتجتها مجدّداً النظم الدكتاتورية ذاتها، إضافة إلى الدعم الخارجي الذي تلقاه الطبقات الحاكمة وتحالفاتها المصلحية أيضاً. فالمواطن العربي خاضع لتلك البنى ومخرجاتها اليومية، إلا أنه، رغم ذلك، كما بيّنت الدراسات الإمبيريقية، يرغب في الديمقراطية، ويحدد المكوّنات التي يرى أهمية وجودها في الحياة السياسية.

إن آخر نتائج استطلاعات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية تؤكد ثبات القيم والاتجاهات التي أبانتها نتائج الاستطلاع الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية لمصلحة المؤسسة العربية للديمقراطية. لقد بيّنت النتائج المقارنة ثبات هذه القيم واتجاهها الواضح إلى التجذّر على مستوى الرأي العام والقناعات والقيم الموجّهة والمحدّدة لسلوك الأفراد. وعلاوة على أن هذه المؤشرات تعبّر عن دلالة موضوعية وتاريخية فارقة في تأكيد عمق تلك القيم، فإنها تكفي للتنبؤ بمستقبل عربي جديد والتحاق العرب بالتحولات العالمية المتصاعدة في تحقيق الحكم الديمقراطي والشفافية والمحاسبة وحقوق الإنسان.

لذلك يبدو مفيداً في مجال المقارنة بشأن هذه النتائج أن نذكر أن نتائج الاستطلاع الذي قام به المركز العربي في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، يقدم مؤشرات قوية على سيادة الاتجاهات والقيم الديمقراطية وثباتها بين الرأي العام العربي. فقد أبان مسح المركز العربي أن السواد الأعظم من الرأي العام العربي حافظ على ما أظهره من مقدرة على تقديم تعريف ذي دلالة لمفهوم «الديمقراطية»، إذ قدم ٧٩ بالمئة من المستجيبين إجابة ذات محتوى ودلالة، عند سؤالهم عن أهم شرط يجب توافره في بلد ما حتى يُعد بلداً ديمقراطيّاً. وقد كانت نسبة الذين أجابوا بـ «لا أعرف» ١٥ بالمئة من المستجيبين، في حين رفضت نسبة ٦ بالمئة من المستجيبين الإجابة عن هذا السؤال[١٠]. هكذا جاءت النتائج لتعبّر عن استقرار الاتجاهات والقيم والمفاهيم التي كان لاستطلاع مركز دراسات الوحدة العربية (أول استطلاع عربي خاص بالمسألة الديمقراطية) فضْل السبق

---

(١٠) «ملخص نتائج استطلاع المؤشر العربي، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.calameo.com/read/001231435800e09bf48cf>.

في الكشف عن وجودها القوي في الرأي العام العربي، وهي تسمح بوضعها في إطار وسياق تاريخي وتحليلي مقارن مع غيرها من الأطروحات والمسوح الجزئية.

إن من بين أهم النتائج ذات البعد المفهومي والمعرفي التي أمكن التعرّف إليها ضمن اتجاهات الرأي العام العربي هو أن هناك ثباتاً ظاهراً لما كشف عنه مسح مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠ من قدرة للمواطن العربي على تحديد المكوّنات الأساسية للديمقراطية، كنظام وأسلوب للحكم، وهي المكوّنات التي تتفق عموماً مع الفهم العالمي السائد للديمقراطية، نظرية وممارسة، تقريباً. قدم لنا المسح الذي أجراه المركز العربي من خلال تحليل أكثر من ١٦ ألف مكون أوردها المستجيبون كشروط يجب توافرها، ما يمكن اعتباره فهماً عربياً صريحاً لما تعنيه الديمقراطية ومكوّناتها الأساسية. هذه المكوّنات تشمل ضمان الحرّيات والحقوق المدنيّة والسّياسيّة، وهي التي حازت نسبة قبول تعادل ٣٦ بالمئة من مجموع الإجابات. كما حازت قيمة وممارسة العدل والمساواة نسبة استجابات بلغت ١٧ بالمئة، وكان لنظام الحكم الديمقراطي نسبة ١٥ بالمئة، بينما تفوقت النسبة التي حصلت عليها حريات الرأي والصحافة على باقي الحقوق[١١].

هكذا يبدو واضحاً، ومن دون لبس «أن أكثرية الرأي العام منحازةٌ إلى تعريف الديمقراطية بمعناها السياسي المرتكز على ضمان الحقوق والحريات السياسية، أو على نظام حكم يضمن التعددية السياسية وتداول السلطة، أو من خلال نظام يضمن تحقيق العدل والمساواة بين أفراد مجتمعه». وعند مقارنة هذه المكوّنات أو العناصر في النتائج الخاصة بمسحي المركز العربي (في عام ٢٠١١، ثم بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ على التوالي) المشار إليهما، فإننا سنقف على ظاهرة بارزة ومركزية، وهي أن حظوظ الديمقراطية والتمسك بها، واعتبارها مستندة إلى تلك المكوّنات، قد حققت ارتفاعاً حقيقياً لا ينبغي تجاهل دلالاته المرتبطة بما تحقق عقب الربيع العربي رغم الظروف. «فقد جرى تعريف الديمقراطية من خلال إنشاء نظام ديمقراطي في استطلاع المؤشر عام ٢٠١١ من جانب ٨ بالمئة من المستجيبين. وقد ارتفعت هذه النسبة في هذا الاستطلاع (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) إلى نحو الضعف (١٥ بالمئة)». كما أظهرت النتائج ما يمكن اعتباره إجماعاً عربياً على أن الحريات المختلفة ذات أولوية وأهمية متفق بشأنها، حيث عبّر أكثر من ٩٠ بالمئة عن أهمية توافر حرية الصحافة، وأبرز ما يصل إلى ٨٨ بالمئة قيمة

(١١) المصدر نفسه.

وأهمية إتاحة المجال وتوافر إمكانية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها المختلفة. ومما يجدر ملاحظته أيضاً أن المبادئ المتعلقة بالانتخابات الحرة وتداول السلطة حازت قبولاً مرتفعاً بين المستجيبين، حيث عبّر ما نسبته ٨٧ بالمئة عن الأهمية التي يولونها لهذه المسائل، والرغبة في أن يتم احترامها في أقطارهم، وعبّر نحو ٨٠ بالمئة عن إيمان بالأهمية التي ينبغي أن تحوزها حرية الانتماء إلى الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني(١٢).

لقد انطلقت إرادة الجماهير العربية من عقالها، وعبّرت باحتجاجات وانتفاضات وثورات الربيع العربي عن ميل قوي وتوق إلى الديمقراطية والحكم الصالح والشفافية والمحاسبة وحرية التعبير وحقوق الإنسان. كانت ثورات الربيع العربي مفاجئة لكل المحللين والدارسين الذين طالما قرّروا أن الوطن العربي عصيّ على التغيير، وأن الثقافة العربية ممانعة وغير مؤيدة للديمقراطية، بل ذهبت بعض التحليلات الاستشراقية المعادية للعرب إلى القول بوجود أسباب أو عوارض جينية كامنة في العرب والمسلمين تجعلهم غير مؤهلين للحياة كغيرهم من الشعوب والثقافات. إلا أن الجماهير العربية كانت على موعد تاريخي مع القدر والتغيير، وكسرت حاجز الخوف لتعيد المنطقة برمتها إلى واجهة الأحداث، ولتؤكد أنها قادرة على الفعل والتعبير.

خاطر الملايين بحياتهم، وفقد الكثيرون هذه الحياة في ساحات الاحتجاج أو ميادين القتال ضد الطغيان والتسلط الدكتاتوري من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة التي انتظرت احتراق جسد البوعزيزي لينطلق المارد من عقاله ويكسر كل حواجز الخوف. إن ذلك يؤكد في الواقع أن الديمقراطية لا تقوم إلا متى قرر الناس ذلك بالانحياز إليها، رغم الثمن الذي يمكن أن يدفع من أجل ذلك الاختيار الحاسم. وبمجرد أن قامت ثورات الربيع العربي، وانطلقت عمليات تغيير النظم القائمة وإقامة نظم جديدة، يفترض أن تلبّي التوق والرغبة العارمة في المستويات الشعبية للديمقراطية، وتطبق معايير حقوق الإنسان وتحترمها عملياً، فإن ما ستتمخّض عنه هذه العملية والمرحلة المهمة هو في مقدمة الانشغالات التي تسود الرأي العام العربي، وستظل كذلك إلى أن تتحقق أهداف الثورات الديمقراطية.

إن ما بيّنته نتائج مسح الرأي العام العربي نحو الديمقراطية الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية، وكانت نتائجه ومؤشراته موضوعاً لهذا الكتاب بالعرض

---

(١٢) المصدر نفسه.

والتحليل الكمّي والكيفي المقارن، بما يتوافر من استطلاعات مشابهة جرت قبل الربيع العربي أو بعده، هو أن هناك انتشاراً لا يمكن إلا الاعتراف بقوته في الثقافة الشعبية وعند المستويات المختلفة، للمفاهيم المتصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية السياسية ومركزيتها لدى الرأي العام العربي عبر الحدود القطرية. لذلك، فإن مصير ومستقبل ثورات الربيع العربي مرهون تماماً بالمدى الذي يمكن أن تؤول إليه التحولات الجارية، وما يرتبط بها من جدل على كل المستويات، ووصلت إلى درجة الاحتراب السياسي أحياناً، وبما يمكن أن يتحقق فعلياً على صعيد الليبرالية، والمحاسبة، ومقاومة الفساد، وحقوق الإنسان، والحريات، إضافة إلى الحريات الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي بدا واضحاً ارتباطها التام بالحرية السياسية. لذلك، سنسعى في خاتمة هذا الكتاب إلى تقديم مقاربة تحليلية تفسيرية، في محاولة لتحديد العوامل والسياقات التي يمكن اعتبارها وراء هذه الاتجاهات والتحولات في الثقافة في مستوياتها الشعبية.

خاتمة

نحو إطار تفسيري

إن القراءة المتفحّصة للنتائج المختلفة التي أسفر عنها مسح اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية، التي تم وصفها وتحليل مؤشراتها خلال الفصول السابقة من هذا الكتاب، تؤكد انتشار مفاهيم وقيم الديمقراطية وما يتصل بها من نظم وممارسات وحقوق في أوساط الرأي العام. هذه الظاهرة تخالف الانطباعات والأطروحات السائدة عن تناقض الثقافة العربية مع الديمقراطية، وأن العربي ليس ديمقراطياً بحكم تكوينه الثقافي وتطوره التاريخي. ورغم أن هذه النتائج قوية الدلالة في تأكيد ذلك، فإن ذلك لا يغني عن الحاجة إلى محاولة تفسير وجود مثل هذه الاتجاهات وتقديم مقاربة للعوامل وخلفيات هذه التعبيرات والتمثلات المفاهيمية للديمقراطية في هذه المرحلة الزمنية، وفقا لما استقر عليه الأمر في الدراسات الحديثة[1].

غير أن محاولة إيجاد إطار تفسيري لهذه الظاهرة، لا ينبغي أن يجعلنا نتجاهل أننا بصدد مسألة أهم وهي المتعلقة بالآثار والتأثيرات المتراكمة والمتواصلة لقوى ومحركات التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، على كل المستويات المرتبطة بالتحديث وقواه المختلفة في صلتها الوثيقة بالتحولات الرئيسية في حقول التعليم والتقنية. إن ذلك يتصل أيضاً بالتغيّرات المهمة في البنية السكانية وهيكل الأعمار وسوق العمل وآلياته المختلفة ضمن سياقات بيئية على مستويات متعدّدة. فكل هذه

---

(١) Benjamin L. Page; Robert Y. Shapiro and Glenn R. Dempsey, «What Moves Public Opinion?,» The University of Vermont, <http://www.uvm.edu/~dguber/pols234/articles/page1.pdf>.

التغيّرات أو التحولات عوامل لا يمكن تجاهلها عند دراسة الرأي العام، فهي تؤثر فيه بشكل مباشر وغير مباشر أيضاً"[٢].

أولاً: تحولات الفكر العربي نحو الديمقراطية

لقد أنتج الفكر العربي، كما رأينا في التحليل الذي قدمه الفصل الثاني من الكتاب، مساهمات سدّت ما كان يوصف بالعجز أو الفقر الفكري والمعرفي تجاه الديمقراطية. لقد أصبح ممكناً القول إن الفكر العربي، وبخاصة كما عبّر عنه المشروع النهضوي العربي، يحمل روحاً ومضموناً ديمقراطياً لا يمكن المنازعة في أصالته أو في قوة انتمائه إلى الإرث الإنساني المتعلق بالديمقراطية، وتخلصه من كل مظاهر وتمثلات الفصل القسري بين مكوّناتها أو في إيلائها موقعاً تالياً لأهداف نهضوية أخرى. فإلى أي مدى يمكن القول إن ما حدث على المستوى النخبوي قد وجد له تمثلات مباشرة بين العامة وفي المستوى الشعبي من الثقافة السياسية العربية؟ هل يمكن القول إن هذه التحولات الفكرية نحو تبنّي الديمقراطية قد وجدت شعبية أو قدراً مؤثراً وظاهراً من الانتشار بين مستويات الرأي العام العربي؟ أم أن هذه المساهمات التي تزامنت مع التحولات المختلفة، تعكس أيضاً جانباً لا يمكن تجاهله من التغيّر الثقافي والحضاري؟

لا شك في أن الإجابة عن هذه الأسئلة ترتبط بالقدر الذي يمكن فيه القيام بدراسات ميدانية للتعرّف إلى تأثيرات الأفكار في سياقاتها وبيئاتها الاجتماعية، وليس مجرد الاعتماد على تأريخ الأفكار. ما يمكن لمسوح واستطلاعات الرأي العام أن تقدمه في هذا الشأن له أهمية لا يمكن تجاهلها، كونها تقدم مؤشرات صادقة في التعبير عن مضامين الثقافة في مستوياتها الدنيا أو الشعبية. كما أنه لا بد من التيقّظ إلى مسألة ترتبط بقدرة النخب على التأثير في الثقافة الشعبية، ومن ثم توجيه الرأي العام. نحن هنا بصدد الوسائل أو الإمكانات المتاحة أمامها للوصول إلى عقول هؤلاء، والقدرة على التواصل معهم بشكل أكثر انفتاحاً وأسرع في الاستجابة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي معالجة الظواهر التي تكون محل اهتمام الرأي العام. لقد كانت هذه الإمكانية والقدرة في ما مضى محدودة، لأسباب تتعلق بمستويات التحديث والتعليم المتدنية، وبفعل اعتمادها على وسائل انتشار محدودة التأثير في أوساط العامة، كالكتب والصحف، حيث الأمية العالية أو حيث القدرات الاقتصادية لا تسمح بالوصول إليها.

(٢) Sobhi Asila, «Confusing Hearts and Minds: Public Opinion in the Arab World,» <http://www.arabinsight.org>.

كما كان لسيطرة الدولة على الفضاء أو المجال العام واحتكاره الدور السلبي في جعل المثقفين والمفكرين معزولين تقريباً عن الرأي العام، وبخاصة عندما تكون مواقفهم غير منسجمة مع ما تتبنّاه السلطات.

هذا الواقع خضع لتغيير راديكالي هائل، وتمخضت التطورات الهائلة على مستوى وسائل الإعلام والاتصال والنشر والانتشار عن إمداد الفكر والمتحدثين باسمه فرصاً وإمكانات تواصل واتصال، وبالتالي التأثير. لقد سمح لهم هذا التطور بالنفاذ إلى مستويات الرأي العام، وبالقدرة على جعل أفكارهم ورؤاهم متاحة لاطلاع الجمهور العريض، بشكل ظلت دائرته تتسع، وبخاصة في العقدين الأخيرين. لذلك، فإنه من المتوقع أن ينجح الفكر العربي في جعل مساهماته ورؤاه الجديدة، كما بشأن الديمقراطية ومسائل الحكم والحقوق والحريات، تنفذ في المجال والفضاء العام بيسر واتساع غير مسبوق، وبالتالي أن تصبح مكوّناً أساسياً تساهم في تشكيل المعتقدات السائدة، وتحديد الاتجاهات نحو مسائل الشأن العام. لقد أبانت نتائج المسوح المختلفة أن التطورات في وسائل الإعلام والاتصال والنشر أدت دوراً كبيراً في إقامة جسور من التواصل بين الفكر والواقع، ولم يعُد إنتاج المفكّرين نخبوياً لا يتجاوز الأبراج العاجية المفترضة. إن قوة ورسوخ الاتجاهات نحو الديمقراطية، كما جاءت في نتائج المسح وأكدتها المقارنة بمسوح أخرى، تبيّن تزامناً للظاهرتين، وهو ما يؤكد أن ما عبّر عنه الفكر العربي ليس معزولاً في الواقع عن اتجاهات ومعتقدات المواطنين العرب عبر الحدود القطرية. لذا، ونحن بصدد إطار تفسيري لانتشار المفاهيم الديمقراطية في الرأي العام العربي، لا يمكننا أن نتجاهل الأثر الهائل في الرأي العام والثقافة الشعبية لما أفرزته مساهمات الفكر العربي عن الديمقراطية وجدواها ودورها في الحياة المعاصرة، إضافة إلى ما تناوله الكتّاب والمفكّرون، وبخاصة عبر البثّ التلفزيوني الفضائي، قبل أن تصبح الديمقراطية في نظر الجمهور النظام المناسب لحلّ المشاكل، ولا سيما الاقتصادية منها.

وبالنظر إلى ما كشفت عنه الدراسات من انتشار لظاهرة التديّن، وسطوة الدين على العامة، وتزامنها مع صعود القوى السياسية والفكرية المعبّرة عنه، فإنه لا بد من أن نعطي اعتبارات خاصة لما قام به تيارات ومفكّرو الإسلام السياسي، خلال العشر سنوات الأخيرة، من جهود لإثبات قبولها بالديمقراطية والدولة المدنية، وأنها لا تتعارض مع الإسلام. وهو ما قامت به تنظيمات سلفية وجهادية وخاصة في مراجعاتها الفكرية. فقد كان لذلك أثره في الإسلام الشعبي، وبالتالي خدم الثقافة الديمقراطية، فزادت أدبيات عدم تعارض الإسلام مع الديمقراطية انتشاراً، بل إن حرص تنظيمات إسلامية ومفكرين

وكتّاب إسلامويين على دفع التهم عن الإسلامويين وتنظيماتهم التي ترفع راياته، جعلهم يسارعون إلى الدعوة إلى المشاركة في العملية السياسية من خلال الانتخابات لإثبات أنهم مقتنعون بها. لذا كان طبيعياً أن تعبّر هذه الاتجاهات عن نفسها عندما لاحت أول فرصة باندلاع الاحتجاجات التي شهدتها بلدان ما صار يعرف بـ «الربيع العربي»، حيث كان تعبير الرأي العام عن الرغبة في الحرية والديمقراطية عارماً وجارفاً في آن واحد. إن هذا يؤكد أن الرأي العام العربي الذي كان سابقاً يعطي أولوية للاستقرار على ما عداه، وتنتشر فيه الأفكار القائلة بأهمية الأمن والاستقرار، وهو ما قد يعكس بعض الآراء الفقهية السائدة من أن وجود الحاكم الظالم خير من عدم وجود الحاكم، أو أن الفوضى فتنة، أصبح أكثر استعداداً لقبول المفاهيم والأفكار الديمقراطية بعدما تبيّن أنها يمكن أن تقدم حلولاً لما كان يشعر به من مختنقات ويعيشه من مشكلات(٣).

ومع تقديرنا للدور البارز الذي أدته قوى الإسلام السياسي، سواء بمراجعاتها الفكرية وقبولها بالدولة المدنية والديمقراطية أو مشاركتها السياسية، من تأثيرات، فإن ذلك لا يمكن أن يقلل من قوة الميل الشعبي الواسع والرغبة في العيش في ظل الديمقراطية كنظام حكم، وبخاصة بعدما تراجعت حجج معارضتها باسم الدين. ومع أن بعض الدراسات المقدّرة لدور الإسلام السياسي وتحولاته قد لاحظت أن الرأي العام العربي يعبّر عن رغبة في أن يكون الإسلام والشريعة مكوّنات أساسية للحوكمة، لتستنتج أن في ذلك تعارضاً مع القول بقيمة أو صدقية الاتجاهات نحو الديمقراطية، فإنه علاوة على أن تلك الآراء مجرد تكرار للأطروحة الاستشراقية عن تعارض الإسلام والديمقراطية والحداثة، فإنها تفشل في الإحاطة بالمعنى الظاهر لما أبانته الاستطلاعات من اتجاهات نحو الديمقراطية مع مكانة للإسلام في آن واحد، رغم ما قد يبدو بينهما من تناقض(٤).

ومثلما يبيّن أحد المعلقين، فإن تلك النتائج تعني أنه، وإن كان العرب المسلمون عموماً يرغبون في أن يكون لقيمهم الدينية دور في تشكيل السياسة، فإنهم يرغبون أيضاً في الحريات الفردية، وفي ضمانات للحقوق الإنسانية التي تحميها مؤسسات

(٣) لمناقشة دلالة استطلاعات الرأي العام العربي، انظر: Amaney Jamal and Mark Tessler: «The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World,» *Journal of Democracy*, vol. 19, no. 1 (January 2008), and «Measuring Support for Democracy in the Arab World and Across the Globe,» Arab Barometer, <http://arabbarometer.org/sites/default/files/files/measuringsupport.pdf>.

(٤) Sabrina de Ragt, «Arabs Want Democracy, but What Kind?,» *Advances in Applied Sociology*, vol. 3, no. 1 (March 2013), <http://www.scirp.org/journal/PaperInformation.aspx?paperID=28712&>.

وإجراءات وقوانين نظام حكم غير ديني. ولعل في ما نشهده اليوم من ارتباك، ومن حراك بطيء، على مستويات التغيير السياسي والدستوري، سواء في مصر أو ليبيا أو تونس، مؤشر قوي على هذه العلاقة. ففي الوقت الذي جرى فيه انتخاب أحزاب إسلامية، فإن ذلك لا يمكن اعتباره دليلاً على الرغبة في إقامة نظام للحكم الديني، ولذا شهدنا ما جرى في هذه الأقطار الثلاثة من مماحكات سياسية ومظاهرات، بل وتصحيح للثورة أو ثورة ثانية. كما أن ما أبانت عنه نتائج الاستطلاع تؤكد هذه الخلاصة، فقد ارتبطت الديمقراطية في المؤشرات بالتخلص من السلطوية والدكتاتورية، وهي مرتبطة بحق الشعوب في اختيار حكامها، وهو مبدأ وممارسة تعارضا مع الأوتوقراطية بالتأكيد(٥).

لذلك جاءت نتائج الاستطلاع وأفصحت عن مؤشرات تقيم رابطاً وثيقاً بين الديمقراطية والازدهار الاقتصادي ومعالجة الفقر والبطالة. وبقدر ما يمكن أن يكون لذلك من دلالات سلبية على مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي حال فشل الحكومات الديمقراطية في حلّ المعضلات الاقتصادية، فقد يكون معبّراً أيضاً في الدلالة على أن معيار الحكومة الناجحة لدى الرأي العام، ليس إعلانها عن المبادئ الإسلامية، بل قدرتها على معالجة التحديات والاستجابة للتوقعات. فشعار الإسلام هو الحلّ لم يعُد، رغم بريقه، كافياً وحده لإقناع الرأي العام(٦).

لذلك، فإنه بمجرد ظهور مؤشرات أو دلائل على عدم تمكّن الحكومات «الإسلامية» المنتخبة ديمقراطياً من تقديم أداء اقتصادي مناسب، فقد عبّر الرأي العام عن رفضه لها. هنا فقط يمكننا أن نفهم مضامين ما عكسته المؤشرات المسحية التي أجريت في الفترة (٢٠١٢ ـ ٢٠١٣) من تدني الثقة ببعض المؤسسات الرسمية، مقابل ارتفاع مؤشرات الثقة في مؤسسات الدولة، كالجيش في بلد كمصر أو بالعودة إلى التنظيمات الاجتماعية الأولية، كالقبيلة وغيرها من شبكات أمان اجتماعي تقليدية، كما حدث في ليبيا.

إن الرأي العام يفصل الديمقراطية كنظام حكم عن القيم الدينية بمعزل عن مدى عمق التزامه بها، وهذا تعزّزه اتجاهات الإيمان بالديمقراطية، كما ظهرت في النتائج. ذلك الإيمان لم يستند إلى مجرد كون الديمقراطية أفضل نظام حكم فحسب، بل لأنها نظام مفيد ومناسب لمعالجة التحديات وتحقيق العدالة كقيمة إسلامية إنسانية كانت

(٥) Rami G. Khouri, «Arabs Can Walk and Chew Gum,» The Cairo Review of Global Affairs (2013), <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articledetails.aspx?aid=366>.

(٦) De Ragt, «Arabs Want Democracy, but What Kind?».

وما زالت تتفوّق في أولويتها على ما عداها في سلّم القيم في الثقافة العربية. إن ما تعكسه النتائج من ميل واتجاه نحو الديمقراطية لا ينفصل عن الإيمان بالإسلام وعدم تعارضه مع الديمقراطية. إن ذلك ليس مجرد انعكاس لتأثيرات الإسلام السياسي، بل تعبير عن عمق هذا المكوّن في الثقافة والرغبة في الدفاع عنه أمام التحديات، فهو مكوّن أساسي للهوية. هكذا، فإن السياقات الموضوعية، وليس مستويات التديّن تمثل العامل الجوهري في تحديد اتجاهات الرأي العام، وتجعل الأفراد يحدّدون أولوياتهم ويختارون أفضلياتهم، ويبدون استعداداً أو ميلاً إلى تغيير مضامينها استجابة لتلك السياقات.

ثانياً: المتغيّر الديمغرافي والتكتل الشبابي

علاوة على الارتفاع المتواصل لعدد سكان الوطن العربي، فإن بنية وهيكل السكان يعكسان منذ مطلع نهاية القرن العشرين ما يعرف بالتكتل أو الطفرة الشبابية (Youth Bulge)، حيث يحتل الشباب ما بين ١٥-٢٩ سنة ما يربو على ثلث سكان الوطن العربي. أما إذا وسعنا من مجال المرحلة العمرية الشبابية، فإننا سنجد أن سكان الوطن العربي الواقعين دون سن الأربعين يمثلون أكثر من النصف. ووفقاً للاحصاءات والتقارير المختلفة، فإن أكثر من ٥٠ بالمئة من سكان اليمن، وعُمان، والسعودية، والمغرب، ومصر، هم أقل من ٢٥ سنة من العمر، بينما في بقية الأقطار العربية فإن الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يمثلون ما بين ٣٥ إلى ٤٧ بالمئة من السكان(٧).

لذا، فإن الشباب يمثلون في الواقع كتلة هائلة لا يمكن تجاهلها، وبخاصة في ظل واقعهم الاقتصادي والاجتماعي، وما يواجهونه من مظاهر إقصاء متنوعة(٨). فالبطالة، مثلاً، ترتفع إلى أكثر من ٢٥ بالمئة بين الشباب العربي مقارنة بمتوسطات عالمية لا تتجاوز ١٥ بالمئة، بل إن معدلات البطالة ترتفع بشكل مخيف في أوساط الشباب المتعلم تعليماً عالياً، حيث يمثلون ٩٥ بالمئة من مجموع العاطلين من العمل في الوطن العربي. ويضاعف الأثر السلبي للبطالة في الشباب كونهم عندما يجدون فرصاً للعمل يضطرون إلى العمل بأجور متدنية، وفي ظروف وبيئة عمل سيئة، حيث يستحوذ

---

(٧) *Arab Media Outlook 2009-2013*, 3rd ed. (Abou Dhabi: Dubai Press Club, 2013), <https://www.fas.org/irp/eprint/arabmedia.pdf>.

(٨) انظر: راجي أسعد وفرزانة رودي فهيمي، «الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة ديموجرافية أم تحدي؟،» المكتب المرجعي للسكان (القاهرة) (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، <http://www.prb.org/pdf07/youthinmena_arabic.pdf>.

القطاع الاقتصادي غير الرسمي على ٧٢ بالمئة منهم، وهو ما يعني أنهم يواجهون ظروفاً وشروط عمل خارج البنية القانونية، ولا تتفق بالضرورة مع حقوق الإنسان[٩].

وعلاوة على ما يواجهه الشباب كغيرهم من السكان من تهميش وإقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، وهو ما يجعلهم في مقدمة الرفض والمطالبة بالتغيير والاندفاع نحوه، وتبني الأفكار الداعية إليه، وفي مقدمتها مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنهم يدفعون ثمناً آخر من خلال الانعكاسات السلبية لوضعهم الاقتصادي، حيث تنتشر ظاهرة العنوسة بشكل كبير، ويتأخر الذكور والإناث معاً في الزواج. إن ذلك لا يمكن إلا أن يكون مؤشرات على عمق الهوة بين طموحاتهم وواقعهم، ولذلك نجد أن الاستطلاع الذي تم تنفيذه ضمن الأعمال الخلفية لـ **تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢** لقياس اهتمامات الشباب العرب، وأجري في ستة أقطار عربية، يبيّن إلى أي مدى يشعر الشباب بمدى التعارض والهوة المشار إليها. لقد عبّر الشباب في ذلك الاستطلاع عن أن الأولوية في اهتماماتهم وانشغالاتهم كانت الرغبة في الحصول على فرصة عمل (٤٥ بالمئة من المبحوثين). كما حازت الرغبة في الحصول على تعليم مناسب نسبة ٢٣ بالمئة. وقد أظهر الشباب اهتماماً واضحاً بالمشاركة السياسية، وبقضايا توزيع الدخل والثروة، وإن كان ما يلفت النظر في تلك النتائج هو أن ٥١ بالمئة عبّروا عن الرغبة في الهجرة، وهو ما كان يعكس تماماً حال عدم الرضا عن الواقع[١٠].

هناك مؤشرات مماثلة ظاهرة في دراسة أجريت في مصر للتعرّف إلى اهتمامات الشباب، حيث حازت الاهتمامات السياسية نسبة ٨٢ بالمئة، بينما كان للاهتمامات بالحاسوب والإنترنت ٩٠ بالمئة[١١]. وقد تأكدت اتجاهات مماثلة أيضاً في دراسة أردنية حول اتجاهات الشباب الأردني الذين عبّرت نسبة ٣٤ بالمئة منهم عن انشغالهم بمشكلة البطالة. هذه الأوضاع الخاصة بالشباب لا يمكن إلا أن تؤدي دوراً في تحديد اتجاهاتهم، ومن ثم مضامين الثقافة السياسية واتجاهات الرأي العام بشكل عام. وإذا ما قدرنا مظاهر الإقصاء المختلفة مقابل الانتشار الهائل لوسائل الإعلام والاتصال

---

(٩) إحصاءات ودراسات مشار إليها في: السعيد بن يمنية، «التغير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي،» مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية: المجتمعات الجزائرية والعربية (٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٠)، <https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/altghyr-alajtmay-wathrh-ly-slwk-alshbab-fy-almjtm-alrby>.

(١٠) انظر: <http://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/annexes.pdf>.

(١١) انظر: بن يمنية، المصدر نفسه، و«استطلاعات رأي: استطلاع رأي حول أولويات واهتمامات الشباب المصري: تحليل مقارن،» بوابة معلومات مصر (شباط/فبراير ٢٠٠٨)، <http://www.eip.gov.eg/Documents/StudiesDetails.aspx?id=477>.

الحديثة، وبخاصة الانتشار الواسع للقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والولوج إلى الإنترنت، فإن من الطبيعي أن تكون نسبة تعرّض الشباب لتأثيراتها في مستويات عالية جداً. لقد وفرت تلك الوسائل، كما سنرى لاحقاً، لعموم للسكان، وللشباب بشكل خاص، أساليب ووسائط جديدة لم تمكنهم فقط من التواصل، بل وفرت لهم الفرصة والإمكانية لتجاوز ما كانت الدكتاتوريات تفرضه من قيود على حريات التعبير والحركة.

هكذا، وأمام انسداد الآفاق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وجد الشباب في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة عدةً مناسبة لإقامة شبكات تواصل واتصال وأنماط مشاركة جديدة في التعبير عن عدم الرضا. وهكذا كان طبيعياً ازدياد معدلات ومؤشرات عدم الرضا بالواقع، والتطلع إلى ما هو أفضل بالقدر الذي كان فيه هؤلاء يكتشفون إمكانات جديدة، ويتعرّفون بأنماط ونماذج وأفكار وقيم من مجتمعات أخرى متقدمة وديمقراطية (بيّنت نتائج المسح قدرة الرأي العام على تسمية عدد منها)، جعلتها وسائل الاتصال والإعلام الفضائي صوراً حية دخلت كل البيوت. وإذا ما عرفنا أن هذه التطورات جرت في وقت كانت فيه الديمقراطية ونشرها محل اهتمام عالمي، فإننا لا بد من أن نلمس نتائج ذلك التأثير في انتشار مفاهيم وقيم وممارسات الديمقراطية في معرفة الشباب. لقد انعكس ذلك في اتجاهاتهم، وعبّرت عن نفسها، كما رأينا، في استخدام هذه الوسائل في تنظيم المظاهرات والاعتصامات ومختلف فعاليات الاحتجاج التي تراكمت حتى كسرت حاجز الخوف، وانتجت ثورات الربيع العربي.

ثالثاً: الثورة الإعلامية والاتصالية

عند محاولة تفسير قوة ورسوخ الاتجاهات نحو الديمقراطية في الرأي العام العربي، فإننا ننطلق من الصلة الوثيقة بين الرأي العام والإعلام بمختلف مستوياته وأشكاله. لذا لا يمكن إغفال الأثر الهائل المتزايد لوسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وبخاصة مع الانفجار الذي جرى في استخدام البثّ الفضائي عبر الأقمار الاصطناعية، للمستويات والدرجة العالية من التنوع الهائل في اتجاهات واهتمامات المحطات الإذاعية العربية المختلفة، وما ترتب عليه من توسيع مجال الفضاء العام ومجالات الاختيار أمام المشاهدين أو المستمعين. إن ذلك الأثر يبدو واضحاً، حيث إن التلفزيون أصبح أكثر الوسائل الإعلامية انتشاراً، ويدخل كل البيوت من دون استئذان، كما يقال.

ويشير التزايد السريع في أعداد القنوات الإذاعية العربية إلى ظاهرة تستحق الاهتمام في ما يتعلق بدورها، إذ بينما كان عدد مختلف القنوات قد ارتفع في عام ٢٠٠٥ إلى أكثر من ١٥٠ محطة فضائية إذاعية بنسبة زيادة بلغت ٧٥٠ بالمئة عما كان عليه الوضع في عام ١٩٩٤، فإن التقارير الصادرة عن مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group) قد بيّنت تزايداً متواصلاً في هذا العدد. ففي تقرير المجموعة لعام ٢٠٠٩ نجد أن عدد القنوات الفضائية التلفزيونية في الوطن العربي قد ارتفع بنسبة ٢٨,١ بالمئة فقط في الفترة ما بين آب/ أغسطس ٢٠٠٧ وآذار/ مارس ٢٠٠٩، ليصل عدد هذه القنوات المجانية فقط إلى ٤٧٤ محطة، وليرتفع العدد مجدداً، وفقاً لتقرير المجموعة الذي نشر في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، إلى ٤٨٧ قناة تلفزيونية فضائية بنسبة ملكية للقطاع الخاص بلغت ٧٠ بالمئة. أما في عام ٢٠١٣، فقد ازداد عدد القنوات المجانية ليصل إلى ٧١٦ قناة. وقد بيّن تقرير المجموعة ذاتها أن عدد هذه القنوات ما يزال مستمراً في النمو، وقدّرت نسبة الزيادة بـ ٥٩٩ بالمئة بين كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ وأيار/ مايو ٢٠١٣[(١٢)].

ومع هذه الزيادة الهائلة في عدد القنوات الفضائية التلفزيونية العربية، فإننا لا ينبغي أن نغفل عن الزيادة المتواصلة في القنوات التلفزيونية الفضائية الأجنبية الموجّهة باللغة العربية التي لم تعُد تقتصر على هيئة الإذاعة البريطانية، كما كانت الحال عليه قبل عقود، بل تشمل اليوم إذاعات موجّهة إلى العرب من دول كثيرة، لعل آخرها الإذاعة التركية. ولا شك في أن هذا التطور الهائل في كمية ومحتوى البثّ الإذاعي، حيث تبثّ أغلبها على مدى الأربع والعشرين ساعة، يحمل دلالات كثيرة على مدى التأثير الذي يكون لها على الرأي العام. إن ذلك يبدو أكثر وضوحاً إذا عرفنا اتساع دائرة المشاهدة بين المواطنين العرب، فأقل نسبة تعرض للبثّ التلفزيوني وفقاً لـ **تقرير المعرفة العربي** كانت في اليمن بنسبة ٦١ بالمئة، بينما راوحت في باقي الأقطار العربية ما بين ٩١ ـ ٩٧ بالمئة[(١٣)].

لقد انتشرت وسائل الإعلام (بما في ذلك الصحف) العابرة للحدود القطرية، وكان لانتشارها عبر الإنترنت أيضاً الأثر المباشر في كسر احتكار النخب للثقافة ومسائل الشأن العام. لذا كان طبيعياً أن يؤدي ذلك التطور والتوسع إلى مضاعفة الآثار التي كانت

---

(١٢) انظر التقارير المختلفة لمجموعة المرشدين العرب في: مجموعة المرشدين العرب، <http://www.arabadvisors.com/arabic/about_arabic.htm>.

(١٣) **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج** (دبي: مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩)، <http://content.undp.org/go/newsroom/2009/october/the-arab-knowledge-report-2009-towards-productive-intercommunication-for-knowledge.en>.

قد ترتبت سابقاً على ما شهدته حركة النشر والطباعة المتزامنة للصحف في أكثر من عاصمة عربية، فزادت في توسيع دائرة انتشارها[١٤]. كان للمحطات التلفزيونية الفضائية أثر تراكمي تجاوز الحدود، فوسّع من دائرة الفضاء العام، ومن دائرة الجدل والنقاش وموضوعاته. وساهم قيام هذه المحطات في بثّ محتوى متنوع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، علاوة على برامجها الحوارية التي حاكت برامج قنوات إذاعية عالمية كبيرة في تثقيف الرأي العام، وإدماجه في ما كان سابقاً حكراً على المختصّين والنخب. ويمكننا هنا أن نستحضر الشعبية الهائلة، ونسبة المشاهدة العالية، التي حظيت بها مثل هذه البرامج بين أوساط المشاهدين العرب من خلال تجربة برنامج فيصل القاسم (الاتجاه المعاكس) عند بدء انطلاقته على قناة «الجزيرة».

لم تحطّم وسائل الإعلام هيمنة السلطات على المعلومات والأخبار فقط، بل إنها وفرت مجالاً أو فضاءً عاماً مفتوحاً وبلا قيود إلى حدّ كبير. إن القنوات الفضائية ووسائل الإعلام والصحف المختلفة تعكس مصالح أو رؤى المالكين والشبكات المكوّنة لها، فلا نتوقع منها أن تكون أدوات للتغيير الثوري أو الثقافي، فذلك هدف لم تقدم على تبنّيه أي منها، ولم تعلن استعدادها للقيام بخدمة الديمقراطية، مثلاً. إلا أن برامجها ومحتواها وتنوّعها، والنقاشات التي كانت تبثّها، ونفاذها إلى الشارع، نقلت إلى الوعي الجمعي معارف ومفاهيم جديدة، مثلما أعادت الاعتبار إلى كثير من المكوّنات الثقافية ذات الصلة الوثيقة بالديمقراطية. هكذا أصبح واضحاً أننا أمام أدوات تغيير اجتماعي وثقافي، ضمن انتشار هائل لهذه الوسائط وتماسها المباشر مع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل إنها عبّرت عن دورها كروافع ودعامات لثقافة معولمة بمحتوياتها المتنوعة، فجعلت قضايا مثل الديمقراطية والحوكمة الجيدة والفساد وحقوق الإنسان وحرية التعبير، قيماً ومفاهيم، تنفذ بشكل قوي إلى الثقافة السائدة. ومع ما يمكن أن يرد من اعتراضات على آثارها السلبية في الثقافة العربية أو الإسلامية والنظام القيمي المرتبط بها، ومع أن البثّ الفضائي التلفزيوني ووسائل الإعلام الجديدة قد أحدثت قدراً من الإرباك أو الفوضى في المجال العام، فإن هناك آثاراً إيجابية لا ينبغي التقليل من أهميتها بتمكين الناس من التفكير في بدائل مختلفة، مستفيدين من صورة الحياة في مجتمعات أخرى بشكل يتناقض مع حياتها المعيشة التي كانت تضجّ بالآلام والمعاناة.

(١٤) Edmund Ghareeb, «New Media and the Information Revolution in the Arab World: An Assessment,» *Middle East Journal*, vol. 54, no. 3 (Summer 2000), pp. 395-418, <http://www.globalmediapolicy.net/sites/default/files/4329508.pdf>.

لقد أدت بعض القنوات العربية، كـ «الجزيرة»، و«العربية»، مثلاً، دوراً يمكن تشبيهه بالدور المفترض أن تؤديه الأحزاب السياسية التي لم تكن موجودة فعلياً في كثير من الأقطار، أو لم تكن قادرة حيثما وجدت على التعبير عن نبض الشارع. لذلك اعتُبرت برامج ونقاشات ولقاءات هذه القنوات، وبخاصة مع الشارع العام، بمثابة الإعلان الديمقراطي العربي، وعدّت تعبيراً ولسان حال المجتمع المدني وتوق الشارع إلى الحريات. إن المحطات الفضائية العربية المختلفة، وإن كانت غير حكومية، ليست مصممة على أن تكون أدوات تحول أو انتقال ديمقراطي، وهي ليست بالضرورة أدوات لنشر الديمقراطية، فتحليل مضمون سريع لبرامجها يبيّن أنها لا تضع ذلك ضمن سياساتها كأولوية. لكنها مع ذلك وفرت المجال للحوار المفتوح، ومنحت القوى الاجتماعية، وبخاصة أطياف المعارضة والمجتمع المدني ونشطاء الحقوق والمثقفين والمرأة، الفرصة والأداة الفاعلة لنقل آرائهم إلى قطاعات عريضة ومتنامية من الناس، وعزّزت قدراتهم في التأثير فيهم، وهو ما لا يمكن إلا أن يكون قد ساهم في نشر مفاهيم الديمقراطية وقيمها على مستوى واسع(١٥).

رابعاً: الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي

انطلقت خدمة الإنترنت في الوطن العربي في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حيث كانت محدودة الانتشار بين أقلية صغيرة لم تتجاوز في بعض الأقطار ١,٠ بالمئة. كانت تونس أول قطر عربي اتصل بخدمة الإنترنت في عام ١٩٩١، تلتها الكويت في عام ١٩٩٢، ومصر والإمارات في عام ١٩٩٣، والأردن في عام ١٩٩٤، بينما تأخرت بقية الأقطار العربية إلى نهاية التسعينيات. ومع ذلك، فإن الولوج إلى شبكة الإنترنت على نطاق ملحوظ، لم يتحقق إلا مع بداية القرن الحادي والعشرين، حين أخذت خدمات الإنترنت ونسبة الولوج إليه في تصاعد مستمر أكثر من معدلات ذلك الانتشار في أماكن أخرى من العالم، لتصل في ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ إلى أكثر من ٤١١

(١٥) Kai Hafez, «Arab Satellite Broadcasting; Democracy Without Political Parties,» in: *The Real (Arab) World: Is Reality TV Democratizing the Middle Esat?* (Egypt: Transnational Broadcasting Studies, 2005), pp. 275-292, <http://books.google.com.ly/books?id=2bejaiidhiec&pg=pa275&lpg=pa275&dq=kai+hafez,+arab+satellite+broadcasting%3b+democracy+without+political+parties,+in,+the+%28real%29+arab+world:+is+reality+tv+democratizing+the+middle+esat&source=bl&ots=jwhvzy2cnd&sig=ww5tif6gwb1ox_1ppyurxinq5ui&hl=en&sa=x&ei=auyguswtjsqntqag64gicw&redir_esc=y#v=onepage&q=kai%20hafez%2c%20arab%20satellite%20broadcasting%3b%20democracy%20without%20political%20parties%2c%20in%2c%20the%20%28real%29%20arab%20world%3a%20is%20reality%20tv%20democratizing%20the%20middle%20esat&f=false>.

بالمئة(١٦). وبينما كان انتشار الإنترنت على المستوى العالمي قد ارتفع بنسبة ٤٣٢ بالمئة في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإن هذه النسبة بلغت في منطقة الشرق الأوسط عموماً ١٨٢٥ بالمئة. وتبلغ اليوم نسبة العرب المتصلين بالإنترنت أكثر من ٦٤ مليوناً، بينهم نحو ١٨ مليون عربي (مقارنة بـ ١٤ مليون نسخة من الصحف العربية) مشتركين في الفيسبوك فقط، بينما تمثل نسبة المشتركين في الفيسبوك أكثر من ١٠ بالمئة من السكان في عدد من الأقطار العربية، ويقضي الشباب العربي وقتاً أطول في الإبحار في الإنترنت مما يخصّصونه من وقت لمشاهدة التلفزيون(١٧).

وبينما كان عدد المتصلين بالإنترنت من العرب في أواخر عام ٢٠٠٩ أكثر من ٤٥ مليون شخص في ١٦ دولة عربية، فإن الحكومات كانت تقوم باتباع سياستين متناقضتين في هذا المجال، حيث كانت كل الأقطار العربية تقريباً تسعى إلى نشر خدمة الإنترنت وتوسيع مداها الاستيعابي، بينما تحرص على مراقبة استعماله وتقييد ما ينشر على صفحاته. لقد قاد ذلك في النهاية إلى زيادة الانتشار، وإلى أن يصبح الإنترنت أكثر وسائل التواصل شعبية، حيث يتوقع أن يصل مستخدموه إلى أكثر من ١٠٠ مليون مع حلول عام ٢٠١٥(١٨). لقد ولد حرص الحكومات على تقييد الإنترنت، وسعي المستعملين والكتّاب والناشطين، إلى تجاوز تلك القيود إلى انتشار هائل للمواقع والمدوّنات والبوابات الإلكترونية، ولم تفلح سياسات القمع والاعتقال الحكومية في وقف هذا الانتشار(١٩). ففي عام ٢٠٠٩ وحدها كان هناك ٣٥ ألف مدوّنة نشطة، وارتفع هذا العدد إلى ٤٠ ألفاً في أواخر عام ٢٠١٠.

هكذا كان للإنترنت دور حاسم في توسيع المدى الممكن أمام الأفراد للتعبير، فالفضاء الإلكتروني المفتوح أصبح وسيلة تعبير قوية عن الرأي والتمتع بحرية التعبير. ومثلما عملت قنوات البثّ الفضائي على إحداث ثورة في مجال الأخبار والمعلومات،

---

(١٦) «Middle East Internet Usage and Marketing Report,» Internet World Stats, <http://www.internetworldstats.com/me/reports.htm>.

(١٧) Damian Reilly, «The Arab World is Facing a Broadband Revolution,» Arabian Business.com (17 February 2011), <http://www.arabianbusiness.com/the-arab-world-is-facing-broadband-revolution-381350.html>, and «Facebook Hits 500 Million Users: The 3rd Largest «Country» in the World,» Arab Crunch (21 July 2010), <http://arabcrunch.com/2010/07/facebook-hits-500-million-users-now-the-3rd-largest-country-in-the-world.html>.

(١٨) Jeffery Ghannam, «Social Media in the Arab World: Leading Up to the Uprisings of 2011,» Report to the Center for International Media Assistance (3 February 2011), <http://www.edots.ps/interviews/userfiles/cima-arab_social_mediareport_pdf>.

(١٩) Ilhem Allagui and Johanne Kuebler, «The Arab Spring and the Role of ICTs,» *International Journal of Communication*, vol. 5 (2011), <http://www.arifyildirim.com/ilt508/ilhem.allagui.pdf>.

فإن وسائط التواصل الاجتماعي قد مارست أيضاً تأثيراً وتغييراً في طبيعة ومضمون الأخبار والمعلومات والطريقة التي ينشغل بها الناس(٢٠). لقد بدا واضحاً في ثورات الربيع العربي الأثر الهائل لهذه الوسائل مجتمعة، حيث جعلتها تشمل أدق التفاصيل في الموضوع والزمان والمكان والفاعلين(٢١). ومثلما كان ليس من المتوقع أن تُحدث هذه الوسائل تغييراً ديمقراطياً، فإنه لا بد من إدراك عمق تأثيراتها في الثقافة والوعي والاتجاهات، وفي توسيع أفق النشاط السياسي وحراك المجتمع المدني، إضافة إلى انفتاح الأفراد على المفاهيم والقيم المختلفة، وفي مقدمتها الديمقراطية. يتضح ذلك، وبخاصة أن نسبة الولوج إلى شبكة المعلومات الدولية بلغت في أعلى معدلاتها (٨٤ بالمئة) بين المواطنين العرب، ولم تقل هذه النسبة في أي قطر عربي عن حوالى ٦ بالمئة من إجمالي السكان، كما بيّنت المعلومات الواردة في تقرير المعرفة العربي(٢٢).

لقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية التي أجريت في الأردن ومصر خلال الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو ٢٠٠٤ للتعرّف إلى تأثيرات الإنترنت في مستخدميه، وفي اتجاهاتهم ومعارفهم ومواقفهم العامة، إن أغلبية المستجيبين للاستطلاع، الذي نفّذ بين مرتادي مقاهي الإنترنت في مصر والأردن على مدى خمسة أشهر، أقرّوا بتأثيره القوي والملحوظ، كما انعكس على اكتسابهم معارف ومواقف تجاه القضايا السياسية، بما فيها المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي. كما تبيّن أنه كان مؤثراً في تنمية وعيهم السياسي، وتوسيع أفق إدراكهم للسياسة، وتزويدهم بمهارات تعزّز فرصهم الحياتية. ويمكن أن نستخلص من ذلك أن لشبكة المعلومات الدولية آثاراً مختلفة على مرتاديها، وبخاصة الشباب، حيث أكدت الدراسة أنهم اكتسبوا من المعارف والمهارات ما يشير إلى تبنيهم للديمقراطية، وتضمينها في تفكيرهم، وما يحدد فرص مساهمتهم في الحياة العامة، ويشعرهم بالقدرة على مشاركة أكثر فاعلية في كل ما يتعلق ببلادهم ومجتمعهم رغم أسر الدكتاتورية(٢٣).

وأخيراً، لا ينبغي أن ننسى أن الوطن العربي، علاوة على الآثار الهائلة للتطورات المشار إليها سابقاً، أصبح مندمجاً في النظام العالمي بدرجات غير مسبوقة، كما أن

---

(٢٠) Ghannam, «Social Media in the Arab World: Leading Up to the Uprisings of 2011».

(٢١) Fathi El-Shihibi, «Arab Revolutions in Focus,» Global Politician, 7/7/2011, <http://www.globalpolitician.com/default.asp?26961-arab-revolution-sociology-political-theory>.

(٢٢) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج.

(٢٣) Deborah Wheeler, «Empowering Publics: Information Technology and Democratization in the Arab World-Lessons from Internet Café's and Beyond,» Social Science Research Network (1 July 2006), <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1308527>.

الأقطار العربية، وبخاصة عقب الحرب على العراق واحتلاله، بدأت تتعرّض لموجات متواصلة من الضغوط لدفعها إلى تبنّي اقتصاد السوق والانفتاح، إضافة إلى ما ارتبط بسياسة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الزاعمة تبني نشر الديمقراطية في الوطن العربي. لذلك، فقد شهدت المنطقة انطلاق قدر من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وإن كانت استجابة شكلية مظهرية، كما رأينا في الفصل الثاني. لقد أدى ذلك إلى تنامي المطالبة بالديمقراطية أمام انغلاق الأفق السياسي، وأدت الإصلاحات الاقتصادية المبنية على وصفات صندوق النقد الدولي دورها في انتشار المشكلات الاقتصادية والآثار الاجتماعية السلبية التي عمّقت مستويات الفقر، ورفعت معدلات البطالة. وقد كان ذلك حاسماً في دعم المطالبة بالديمقراطية والعدالة في وجه النظم المتسلطة.

ضمن تلك السياقات، وفرت الوسائل الحديثة مجالاً غير مألوف للحراك السياسي وقنوات بديلة خارج الأطر الرسمية، وترجم ذلك في الصحافة عبر الإنترنت ودور وسائط التواصل الاجتماعي. كما استفادت من هذه الوسائل قوى ورؤى سياسية، فانتشرت الحركات السياسية المعارضة، وبخاصة الإسلامية والاحتجاجية التي انطلقت من أرضية سياسية تحفل بخطاب يتجاوز الوضع القائم، ويدعو إلى الديمقراطية والمساءلة والمحاسبة والشفافية وحقوق الإنسان، تناغماً مع ثقافة معولمة أصبح التعرّف إليها متاحاً أكثر من ذي قبل. لقد أدى ذلك إلى المزيد من انتشار المفاهيم الديمقراطية، وإلى ازدياد أعداد منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان وغيرها من الحركات الاحتجاجية التي انتشرت في كل الأقطار، وهي التي ساهمت في بلورة الرأي العام واتجاهه نحو الديمقراطية ومتطلباتها.

وفي هذا الاتجاه، لا بد من الإشارة إلى الدور الكبير الذي أدته الرسائل النصّية التي كان يجري تبادلها عبر الهواتف الجوالة. فلقد انتشرت خدمة هذه الهواتف في الوطن العربي بشكل مذهل، حيث بلغت نسبة استخدامها في الأقطار العربية المختلفة ما بين حدّها الأدنى في اليمن، حيث بلغت ٣٤ بالمئة، وحدّها الأقصى بنسبة ٢٠٩ بالمئة في البحرين، بينما وصلت في مصر إلى ٧٢ بالمئة، وفي المغرب إلى ٨٨ بالمئة، وفي لبنان إلى ٦١ بالمئة، وعُمان والسعودية إلى ١٣٠ بالمئة، والأردن إلى ٩٥ بالمئة، وتونس إلى ٨٧ بالمئة، وسورية إلى ٤٥ بالمئة[٢٤]. هذه النسب العالية تبيّن القوة الهائلة التي يمكن أن تمثلها هذه الوسيلة المهمة في التواصل، وبناء الشبكات الاجتماعية، وفي

(٢٤) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج.

نقل الآراء ووجهات النظر والمواقف تجاه قضايا الشأن العام، علاوة على إمكانية التأثير التي تتيحها لمن يستعملونها لنشر أفكار أو مبادرات أو الدعوة إلى حراك ما لأسباب متعدّدة. وبالنظر إلى الانتشار الهائل لهذه الوسيلة، وأمام إمكاناتها، فإنها تستخدم في الإعلام والأخبار، وهو ما يمسّ الاتجاهات التي تتكوّن لدى قطاعات الرأي العام، وقد أكدت الدراسات دورها الحاسم في إشعال ثورات الربيع العربي(٢٥).

يمكن أن نلمس في هذه العوامل مجتمعة تفسيراً مناسباً لبروز الاتجاهات نحو الديمقراطية في الرأي العام العربي، كما أوضحتها المؤشرات التي استخلصناها من نتائج المسح الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية في عام ٢٠١٠، والتي عزّزتها المقارنة التي أجريناها مع مسوح أخرى تم تنفيذها في فترات زمنية متقاربة. إن الارتفاع المتواصل في مستويات التعليم، وارتفاع معدلات السفر، والتعرّض الافتراضي للأفكار، وتجارب الحياة في مجتمعات مغايرة، إضافة إلى الآثار الواسعة والعميقة للتطورات التي جرت في استخدام وسائل الإعلام والاتصال والتواصل ومضمونها؛ كلها عوامل أدت دوراً مؤثراً في انتشار المفاهيم والقيم الجديدة، بما في ذلك الديمقراطية. هكذا، وفي ظل بيئة إقليمية ودولية تتأثر بقوى وديناميات العولمة، وتحس تأثيرات السياسات المرتبطة بها، لم يعُد الشارع العربي العام حكراً على الدولة ومؤسساتها، بل صار فضاء عاماً جديداً متنامياً أكثر قدرة على التحرر من هيمنتها واعتناق ما يريد من الأفكار والقيم. لذا كان طبيعياً أن ينعكس ذلك على اتجاهاتهم وميولهم، وقد كانت الديمقراطية وفقاً لكل الاعتبارات في مقدمة القضايا والمفاهيم التي أصبح الانتباه ملتفتاً إليها ومركّزاً عليها أكثر من أي وقت مضى(٢٦).

إن اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الديمقراطية ما هي إلا مكوّن أساسي من مكوّنات الثقافة السياسية، التي وإن كانت لا تخضع للتغيير السريع، فإنها أيضاً ليست ذات خصائص أو طبيعة أزلية تستعصي على التغيير والمؤثرات، بل إن طبيعتها تطورية. لذلك، فإن الاتجاهات كمستوى من مستويات الثقافة السياسية عرضة للتغيير بتأثير عوامل وديناميات مختلفة ذات صلة بالممارسة المعيشة والدوافع المختلفة لمكوّنات

---

(٢٥) ريكاردو رينيه لاريمونت، «الخلفيات الديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية لثورات الربيع العربي،» في: يوسف الصواني، محرّر، **الربيع العربي: الاصلاح والانتفاضة والثورة** (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٣)، ص ٢٩ ـ ٤١.

(٢٦) Dale F. Eickelman, «Bin Laden, the Arab Street and the Middle East's Democracy Deficit,» *Current History*, vol. 101, no. 652 (January 2002), p. 20, <http://www.usnwc.edu/getattachment/a8836aca-c1ac-43ed-b0f6-b05e5c8e5b20/arab--street--and-the-middle-east-s-democracy-defi.aspx>.

المجتمع وفئاته المختلفة، التي تتم أيضاً ضمن سياقات متنوعة وتتأثر بديناميات داخلية وإقليمية وخارجية. لقد أجري المسح في وقت كانت فيه الدكتاتوريات والتسلطيات العربية تهيمن على الدولة والمجتمع، وأجهزة مخابراتها تنشر الخوف والذعر بين المواطنين. لذلك، فقد كان متوقعاً ألّا يعبّر المستجيبون عن آرائهم بحرية، إلا أن التجربة الميدانية بيّنت استعداد ورغبة هؤلاء في التعبير عن آرائهم، وعكس ذلك رغبة في الديمقراطية. وبقدر ما سعت الدكتاتوريات العربية إلى استخدام المجملات الديمقراطية عبر ما سمّي بالإصلاح السياسي والتطوير، وحاولت سحب البساط من تحت قوى المعارضة، فقد كان لذلك من دون شك آثار غير مقصودة في المساهمة في انتشار المفاهيم والقيم والمعرفة بالديمقراطية بين أوساط الرأي العام، وساهم تطويرها لبنى الاتصالات وشبكة المعلومات في توفير وسائل تثقيف ومشاركة جديدة. بذلك، وبينما كان متوقعاً عدم التعبير بحرية، فقد جرى العكس، وكان من الممكن لهذه النتائج أن يجري تجاهلها، لولا حدوث ثورات الربيع العربي التي أكدت أن تلك الاتجاهات الديمقراطية كانت تعتمل تحت السطح، وقد جاءت الاستطلاعات اللاحقة لتؤكد قوتها ورسوخها، مثلما رأينا.

الملحق

الاستمارة الخاصة باستطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية

لقد أجرى مركز دراسات الوحدة العربية استطلاع اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية ضمن مسح أوسع تناول أيضاً مسألة الوحدة العربية. ونثبت هنا فقط جزءاً من استمارة الاستطلاع المتعلق بالديمقراطية.

استمارة الاستطلاع

البلد:

رقم الاستمارة: |__|__|__|__|

البيانات التعريفية

1- المحافظة: ___	|__|__|	7- رقم البلوك:	|__|__|__|
2- اللواء: ___	|__|	8- رقم العنقود:	|__|__|
3- القضاء: ___	|__|	9- رقم المبنى:	|__|__|__|
4- اسم التجمع: ___	|__|__|__|	10- رقم المسكن:	|__|__|__|
5- المنطقة: ___	|__|__|	11- رقم الأسرة المتسلسل:	|__|__|__|
6- الحي: ___	|__|__|	12- عدد أفراد الأسرة:	|__|__|

نتيجة زيارة المسكن	الزيارة الأولى
مأهول	1
مغلق دائم	2
خال	3
مستخدم لغير السكن	4
لم يعد قائم	5
رافض الاستقبال	6
أخرى (حدد): ___	7

نتيجة زيارة الأسرة	الزيارة الأولى
تمت المقابلة	1
الشخص المطلوب خارج المنزل	2
لا يوجد شخص مؤهل	3
مسافر	4
مريض / عاجز / كبير السن	5
رافض المقابلة	6
أخرى (حدد): ___	7

مقدمة : ☞

هذه الاستمارة تتضمن أسئلة عن رأيك في عدد من القضايا الهامة التي تشغل الوطن العربي، نرجو الإجابة عليها بصراحة وتلقائية، وتأكد من سرية البيانات وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي. ولذا نرجو عدم كتابة اسمك أو أن تضع عليها أية علامة تدل على شخصيتك.

الرجاء التفضل بوضع دائرة على الإجابة المعبرة عن رأيك في الأسئلة التي تتطلب وضع هذه العلامة، ثم تفضل بكتابة إجابتك عندما يتطلب الأمر ذلك في الأسئلة التي تحتاج ذلك. نرجو أن تكون الإجابة واضحة وافية.

يمكنك الإجابة باللغة التي تجيدها (العربية الفرنسية أو الإنجليزية).

ويسر مركز دراسات الوحدة العربية في النهاية أن يعبر لكم عن فائق الامتنان لتعاونكم الصادق من أجل إثراء البحث العلمي في خدمة القضايا العربية ولسعادة ورخاء الوطن العربي.

جدول اختيار المجاوب

الجنس: 1- ذكر 2- أنثى |__|

رقم الفرد	أفراد الأسرة ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر ابتداءً بالأكبر سناً	الرقم المتسلسل للأسرة														
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1		1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2		2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2	1	2
3		3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1	3	2	1
4		4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2	1	4	3	2
5		5	4	3	2	1	5	4	3	2	1	5	4	3	2	1
6		6	5	4	3	2	1	6	5	4	3	2	1	6	5	4

ملاحظة: الباحث / الباحثة: يرجى وضع دائرة ○ حول رقم الإجابة أو الإجابات التي تنطبق.

100-	هل أنت على استعداد للمشاركة في هذا الاستطلاع؟

نعم 1

لا 2 ⇐ أنه المقابلة

|__|

1001	برأيك الشخصي ما هي الديموقراطية؟

1. ______________________
2. ______________________
3. ______________________

1002-	برأيك الشخصي، ما هو أهم عامل/ شرط يجب أن يتوفر في بلد ما حتى نقول إن هذا البلد ديمقراطي؟

____

1003-	برأيك، ما هو أكثر بلد ديمقراطي في العالم ؟

____

إذا كانت الديمقراطية تعني نظاما سياسيا يضمن الحقوق الأساسية والحريات والمشاركة السياسية والمدنية ضمن إطار المساواة بين المواطنين وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة على قاعدة حكم الأغلبية ومحاسبة ومساءلة الحكومة.

وعلى فرض وجود مقياس متدرج للديمقراطية من: (1 2 3 4 5 6 7 8 9 10)
بحيث يعني الرقم (1) أنه لا يوجد ديمقراطية في بلدك، ويعني الرقم (10) أن بلدك ديمقراطي إلى أبعد الحدود

1004.	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 لا يوجد ديمقراطية ... بلد ديمقراطي إلى أبعد الحدود	95. غير معني/ غير مهتم 96. رفض الإجابة 97. لا أعرف	|__|

1005-	سوف أذكر لك بعض الأنظمة السياسية القائمة الآن في بعض دول الشرق الأوسط، وأود أن أتعرف على مدى ملاءمة هذه الأنظمة لتكون نظاماً سياسياً في بلدك؟ إقراء العبارات

الأنظمة السياسية القائمة	ملائم جداً	ملائم	ملائم إلى حد ما	غير ملائم على الإطلاق	لا أعرف (لا تقرأ)	رفض الإجابة
نظام سياسي حيث الأحزاب السياسية كافة تتنافس من خلال الانتخابات النيابية وتتشكل الحكومة على قاعدة الأغلبية	1	2	3	4	6	7
نظام سياسي تتنافس فيه أحزاب سياسية من تيار واحد (إسلامي مثلا)	1	2	3	4	6	7
نظام سياسي تجري فيه انتخابات تشريعية و/أو رئاسية شكلية ولكن الحكومات تشكل من خلال النخبة الحاكمة فقط	1	2	3	4	6	7
نظام سياسي لا يوجد فيه انتخابات نيابية ولا أحزاب سياسية ويحكم في إطار الشورى	1	2	3	4	6	7

1006	برأيك، من بين هذه الأنظمة ما هو النظام السياسي الأفضل لحل مشكلة الفساد المالي و الإداري في بلدك أكتب رقم الإجابة من السؤال 1005 ________________		└─┘

106	برأيك، من بين هذه الأنظمة ما هو النظام السياسي الأفضل لحل مشكلة الفقر في بلدك أكتب رقم الإجابة من السؤال 1005 ________________		└─┘

[illegible]

1101	الى درجة تعتقد ان " *حرية التنقل* " مضمونة في بلدك

	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	غير مضمونة على الاطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة	
1. حرية التنقل	1	2	3	4	6	7	└─┘
2. حرية التملك	1	2	3	4	6	7	└─┘
3. حرية الفكر	1	2	3	4	6	7	└─┘
4. حرية المعتقدات الدينية	1	2	3	4	6	7	└─┘
5. حرية الصحافة	1	2	3	4	6	7	└─┘
6. حرية التعبير عن الرأي	1	2	3	4	6	7	└─┘
7. حرية التعبير عن رأي معارض لتوجهات الحكومة في وسائل الإعلام المحلية	1	2	3	4	6	7	└─┘
8. حرية الحصول على المعلومات الحكومية (قرارات الحكومة، سجلات مالية الخ....)	1	2	3	4	6	7	└─┘
9. حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها	1	2	3	4	6	7	└─┘
10. حرية انتخاب أعضاء المجلس التشريعي (مجلس النواب	1	2	3	4	6	7	└─┘
11. حرية انتخاب المجالس البلدية	1	2	3	4	6	7	└─┘
12. حرية تأسيس أحزاب سياسية	1	2	3	4	6	7	└─┘
13. حرية تأسيس منظمات مجتمع مدني (جمعيات،منتديات،...الخ)	1	2	3	4	6	7	└─┘
14. حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية	1	2	3	4	6	7	└─┘
15. حرية الانتساب إلى أحزاب سياسية معارضة	1	2	3	4	6	7	└─┘
16. حرية الانتساب إلى منظمات مجتمع مدني (جمعيات،منتديات،...الخ)	1	2	3	4	6	7	└─┘
17. حرية الاشتراك في مظاهرات سلمية	1	2	3	4	6	7	└─┘
18. حرية الاشتراك في نشاطات دعت لها أحزاب المعارضة	1	2	3	4	6	7	└─┘

1102	إلى أي درجة تعتقد أن "*مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الدين*" مطبق في بلدك: (للباحث: يسأل هذا السؤال لجميع البنود المدرجة بالأسلوب ذاته)

	البند	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	غير مطبق	لا أعرف (لا تقرأ)	رفض الإجابة	
1	مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الدين	1	2	3	4	6	7	☐
2	مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن بلد الأصل / العرق	1	2	3	4	6	7	☐
3	مبدأ المساواة في حقوق المواطنين بغض النظر عن الغني أو الفقر	1	2	3	4	6	7	☐

1103	إلى أي درجة تعتقد أن " مبدأ المساواة أمام القانون " مطبق في بلدك: (للباحث: يسأل هذا السؤال لجميع البنود المدرجة بالأسلوب ذاته)

	البند	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	غير مطبق	لا أعرف (لا تقرأ)	رفض الإجابة	
1	مبدأ المساواة أمام القانون	1	2	3	4	6	7	☐
2	مبدأ الحصول على محاكمة عادلة	1	2	3	4	6	7	☐
3	مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في التعليم	1	2	3	4	6	7	☐
4	مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على عمل	1	2	3	4	6	7	☐

1104	الى اي درجة تعتقد "*ان النقابات المهنية تتمتع بحرية في ممارسة اعمالها*"

		إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لا تتمتع بهذه الحرية على الاطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة	
1	ان النقابات المهنية تتمتع بحرية في ممارسة اعمالها	1	2	3	4	6	7	☐
2	ان الصحافة المحلية تتمتع بحرية في انتقاد سياسات الحكومة	1	2	3	4	6	7	☐
3	ان منظمات حقوق الانسان تتمتع بحرية في القيام باعمالها	1	2	3	4	6	7	☐
4	ان الاحزاب تتمتع بحرية في ممارسة اعمالها	1	2	3	4	6	7	☐
5	ان الاحزاب تتمتع بحرية في معارضة الحكومة	1	2	3	4	6	7	☐
6	ان نقابات العمال تتمتع بحرية في ممارسة اعمالها	1	2	3	4	6	7	☐
7	ان الجامعات ومراكز البحث تتمتع بحرية القيام بنشاطاتها	1	2	3	4	6	7	☐
8	ان الصحافة المحلية تتمتع بحرية مناقشة جميع المواضيع (الدين، الجنس الخ...)	1	2	3	4	6	7	☐

[illegible]

1201	ما هو الدافع الذي قد يؤدي بك للمشاركة في تظاهرة أو اعتصام؟

____________________	[__]
____________________	
____________________	

1202 إلى أي درجة تستطيع انتقاد الحكومة دون خوفك من تعرضك لعقوبات أمنية أو معيشية من خلال" *التظاهر والاعتصام والاحتجاج*

1203 هل قمت بانتقاد الحكومة من خلال " *التظاهر والاعتصام والاحتجاج*"

1204 هل سبق وان تعرضت لعقوبات نتيجة لانتقاد الحكومة؟

	سؤال رقم 1202							سؤال رقم 1203			سؤال رقم 1204 يسأل لمن أجاب بنعم في سؤال 303 وإلا انتقل إلى البند التالي		
	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لا أستطيع انتقادها على الإطلاق	لا أعرف	رفض الإجابة		نعم	لا		نعم	لا	
1. التظاهر والاعتصام والاحتجاج	1	2	3	4	6	7	[__]	1	2	[__]	1	2	[__]
2. حضور اجتماعات وندوات ومحاضرات	1	2	3	4	6	7	[__]	1	2	[__]	1	2	[__]
3. الكتابة والتعبير من خلال وسائل الإعلام المختلفة بما فيها الانترنت	1	2	3	4	6	7	[__]	1	2	[__]	1	2	[__]
4. العرائض والبرقيات والرسائل	1	2	3	4	6	7	[__]	1	2	[__]	1	2	[__]
5. اللقاء مع الاهل والاقارب وافراد العشيرة	1	2	3	4	6	7	[__]	1	2	[__]	1	2	[__]
6. اللقاء مع الاصدقاء والمعارف والزملاء	1	2	3	4	6	7	[__]	1	2	[__]	1	2	[__]

1205 هل أنت وبشكل طوعي عضو في "جمعية خيرية" :

1206 هل تمارس هذه " الجمعية الخيرية " أعمالها بحرية:

	1205			1206		
	نعم	لا انتقل الى البند التالي		نعم	لا	
1. جمعية خيرية	1	2	[__]	1	2	[__]
2. نقابة عمالية	1	2	[__]	1	2	[__]
3. هيئة شبابية	1	2	[__]	1	2	[__]
4. هيئة ثقافية	1	2	[__]	1	2	[__]
5. نادي رياضي	1	2	[__]	1	2	[__]
6. جماعة دينية	1	2	[__]	1	2	[__]
7. جمعية عائلية	1	2	[__]	1	2	[__]

8. جمعية تعاونية	1	2	__	1	2	__
9. مؤسسة أخرى (حدد ______)	1	2	__	1	2	__

1207	هل أنت منتسب إلى حزب سياسي؟	1. نعم (اسم الحزب ______) انتقل إلى سؤال 1210 2. لا 7. رفض الإجابة (لا تقرأ)	
1208	هل تنوي الانتساب إلى أي حزب سياسي في المستقبل ؟	1 . نعم (اسم الحزب ______) 2 . لا ______ 5. غير متأكد (لا تقرأ) ______ 7. رفض الإجابة (لا تقرأ) ______ 8. غير معني (لا تقرأ) ______	__
1209	أي من الاتجاهات/التيارات السياسية الموجودة ترى أنها الأقرب إلى تمثيل تطلعاتك السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية ؟	1 . اســــم التيار/الاتجاه : .... 2 . ولا واحد 6 . لا اعرف 7. رفــض الإجابة 8. غير معني	__
1210	أي من الأحزاب الموجودة حاليا في بلدك تعتقد بأنه مؤهل لتشكيل حكومة؟	اسم الحزب ______ 00. ولا واحد (لا تقرأ) 997 رفض الإجابة (لا تقرأ)	__ __ __
1211	من حيث المبدأ، هل تقبل أنت شخصيا بوصول حزب سياسي تختلف معه إلى السلطة (تشكيل حكومة)؟	1. نعم 2. لا 6. لا اعرف (لا تقرأ) 7. رفض الإجابة (لا تقرأ)	__

1212 من حيث المبدأ، هل تقبل انت شخصيا بوصول "حزب سياسي إسلامي" إلى السلطة (لتشكيل حكومة).

		نعم	لا	غير متأكد	لا اعرف	رفض الإجابة	
1	حزب سياسي إسلامي	1	2	3	4	7	__
2	حزب سياسي قومي	1	2	3	4	7	__
3	حزب سياسي يساري (اشتراكي)	1	2	3	4	7	__
4	أخرى حدد(______)	1	2	3	4	7	__

1213	برأيك، ما هي الأسباب التي تحول دون انتساب الناس للأحزاب السياسية؟	1. ______ 2. ______ 3. ______ 000 لا يوجد أسباب أخرى 997 رفض الإجابة (لا تقرأ)	__ __ __ __ __ __ __ __ __

1301	بصفة عامة، هل تعتقد أن الانتخابات النيابية الأخيرة كانت .... ؟		
	نزيهة غير نزيهة لا أعرف (لا تقرأ) رفض الإجابة (لا تقرأ)	1 ــــــ انتقل إلى سؤال 1303 2 6 ــــــ انتقل إلى سؤال 1303 7 ــــــ انتقل إلى سؤال 1303	|__|

1302	لماذا؟	
	1. ـــ 2. ـــ 3. ـــ	|__|__|__| |__|__|__| |__|__|__|

1303	هل شاركت في آخر انتخابات نيابية جرت في بلدك:	1. نعم انتقل إلى سؤال 1305 2. لا ــــــــــــــ 8. لا أعرف (لا تقرأ) ــــــ انتقل إلى سؤال 1305 9. رفض الإجابة (لا تقرأ) ــــ انتقل إلى سؤال 1305	|__|
1304	لماذا لم تقم بالانتخاب. (اقرأ).	1. لا جدوى من الانتخابات 2. لم يكن لدي الوقت الكافي (الانشغال بأمور شخصية وعائلية) 3. لم أكن مسجلاً للانتخاب 4. مُنعت من المشاركة 5. أخرى حدد (.......................) 96. لا أعرف (لاتقرأ) 97. رفض الإجابة (لا تقرأ)	|__|__|
1305	خلال آخر انتخابات نيابية جرت في بلدك، هل قمت بحضور أية اجتماعات أو نشاطات تتعلق بأية حملة انتخابية؟ (اقرأ):	1 نعم 2. لا 8 . لا أعرف (لا تقرأ) 9.. رفض الإجابة (لا تقرأ)	|__|
1306	على أي أساس قررت أن تعطي صوتك لأحد المرشحين دون غيره؟ (اقرأ).	1. لأنه يقدم خدمات لأهل الدائرة 2. لأنه يمت لي بصلة قرابة 3. لأنه ينتمي للحزب أو التيار السياسي الذي أؤيده 4. لأنه شخص مشهور في البلد 5.لان له علاقات مع الحكومة 6. لأنه ينتمي للمعارضة 7. لأنه ينتمي إلى ديانتي/ طائفتي 8. أخرى حدد(.....................)	|__|__|

		96. لا أعرف (لاتقرأ) 97. رفض الإجابة (لا تقرأ)	

1307	إلى أي درجة تعتقد أن مجلس النواب في بلدك (اقرأ). أسأل عن جميع البنود المدرجة بالترتيب.						
	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	لا يقوم بسه على الإطلاق	لا أعرف (لا تقرأ)	رفض الإجابة (لا تقرأ)	
1. يقوم بدوره في الإشراف على الإنفاق العام	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
2. يقوم بدوره في مساءلة الحكومة	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
3. يقوم بالتواصل مع المواطنين	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
5. يقوم بدوره سن القوانين	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
6. يؤثر في صنع السياسات العامة للبلد	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
7. يتمتع باستقلالية عن السلطة التنفيذية	1	2	3	4	6	7	⎿⏌

[illegible]

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن معيقات الديمقراطية في بلدك وهناك العديد من الأسباب التي يوردها الناس كمعيقات للمسيرة الديمقراطية في بلدك، أود أن أسألك عن بعض هذه المعيقات ومدى موافقتك أو معارضتك لكل منها.

1401	هل توافق أم توافق إلى حد ما أو تعارض إلى حد ما أم تعارض أن "عدم الاستقرار الاقليمي" يشكل عائقا أمام المسيرة الديمقراطية في بلدك؟ (للباحث: اسأل عن جميع البنود المدرجة بالاسلوب ذاته)	موافق جداً	موافق إلى حد ما	معارض إلى حد ما	معارض جداً	لا أعرف	رفض الإجابة	
1	عدم الاستقرار الاقليمي	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
2	استمرار الصراع العربي الاسرائيلي	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
3	استمرار عدم الاستقرار في العراق	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
4	عدم وجود انظمة ديمقراطية في دول الجوار	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
5	ان الديمقراطية سوف تؤدي الى عدم الاستقرار في بلدك							
6	التخوف من سيطرة التيار الاسلامي على السلطة	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
7	عدم رغبة الولايات المتحدة بوجود ديمقراطية في بلدك	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
8	عدم رغبة أصحاب المصالح السياسية بوجود ديمقراطية في بلدك	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
9	عدم استعداد الشعب للممارسة الديمقراطية	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
10	عدم رغبة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبيرة بوجود ديمقراطية فيبلدك	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
11	عدم جدية السلطة التنفيذية في إحداث تحول ديمقراطي	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
12	وجود النظام العشائري/ القبلي في المجتمع	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
13	انتشار الفساد المالي والاداري (الواسطة والمحسوبية) في بلدك	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
14	عدم موائمة الديموقراطية لثقافة المجتمع في بلدك	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
15	اغلبية المواطنين لا يطالبون بتحقيق الديمقراطية	1	2	3	4	6	7	⎿⏌
16	ان الاحزاب السياسية غير جادة في المطالبة بالديمقراطية	1	2	3	4	6	7	⎿⏌

17	غياب القوانين التي تحمي الممارسة السياسية	1	2	3	4	6	7	|_|
18	اسباب أخرى حدد..................................	1	2	3	4			|_|_|
19	اسباب أخرى حدد......................................	1	2	3	4			|_|_|
20	اسباب أخرى حدد	1	2	3	4			|_|_|
21	اسباب أخرى حدد	1	2	3	4			|_|_|

1402	من وجهة نظرك، أي من هذه الأسباب (في سؤال 1401) هو الأكثر إعاقة للمسيرة الديمقراطية في بلدك؟ سجل الرقم ( )	|_|_|

[illegible]

1501	إلى أي درجة تعتقد أن						
	إلى درجة كبيرة	إلى درجة متوسطة	إلى درجة قليلة	على الإطلاق	لا أعرف (لا تقرأ)	رفض الإجابة (لا تقرأ)	
1. القضاء في بلدك مستقل	1	2	3	4	6	7	|_|
2. السلطة التنفيذية وأجهزتها (حكومة، أجهزة أمنية الخ...) تتدخل في الأحكام الصادرة عن القضاء	1	2	3	4	6	7	|_|
3. ذوي النفوذ السياسي والاقتصادي يتدخلون في الأحكام الصادرة عن القضاء	1	2	3	4	6	7	|_|

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إبراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

الأيوبي، نزيه نصيف. **الدولة المركزية في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»)

بدر، أحمد. **الرأي العام: طبيعته وتكوينه وقياسه**. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

بشارة، مروان. **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٣.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق فرص للأجيال المقبلة. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٤.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، ٢٠٠٥.

تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج. دبي: مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

الجابري، محمد عابد. **الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

ــــــــ. **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٦. قضايا الفكر العربي؛ ٢)

دوفرجيه، موريس. **الأحزاب السياسية**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٢.

الساري، أحمد [وآخرون]. **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة**. إشراف محمد العجاتي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

ــــــــ، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

الصواني، يوسف (محرّر). **الربيع العربي: الاصلاح والانتفاضة والثورة**. بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١٣.

ــــــــ. **القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي**. ترجمة سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٧)

عبد اللطيف، كمال. **التأويل والمفارقة: نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي**. الرباط: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٧.

عثمان، ماجد. **قياس الرأي العام من النظرية إلى التطبيق**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.

قوي، بوحنية [وآخرون]. **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعاطف السعداوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

مالكي، امحمد [وآخرون]. **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**. تنسيق وتحرير علي خليفة الكواري وعبد الفتاح ماضي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)

محمود، أحمد إبراهيم [وآخرون]. **حال الأمة العربية ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أمة في خطر**. تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: (من منظور مختلف)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»)

هدسون، مايكل [وآخرون]. **العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة**. تحرير هشام شرابي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور «المجتمع والدولة»)

دوريات

حسيب، خير الدين. «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع إشارة خاصة إلى حالة العراق.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٩، العدد ٣٣٦، شباط/ فبراير ٢٠٠٧.

زين الدين، محمد. «جدلية الدولة الديمقراطية والأحزاب السياسية.» **الحوار المتمدن**: العدد ١٩٠١، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

الشيمي، محمد نبيل. «الأحزاب السياسية: واقعها في العالم العربي.» **الحوار المتمدن**: العدد ٢٩٢٤، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٠.

غليون، برهان. «آفاق الديمقراطية العربية.» **مجلة بريق الإلكترونية**: العدد ١، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، <http://www.adf.org.qa/bareeq.pdf>.

الكواري، علي خليفة وعبد الفتاح ماضي. «في الحاجة إلى بناء الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية (ملف): مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية.» **المستقبل العربي**: السنة ٣٢، العدد ٣٧٣، آذار/ مارس ٢٠١٠.

ندوات ومؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

استطلاعات الرأي العام في مجتمع متغير، المؤتمر الدولي الثاني الذي أقامه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالقاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.

حسيب، خير الدين (المشرف ورئيس الفريق) [وآخرون]. **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي)

ندوة ارتدادات الربيع العربي، التي أقامها مهرجان القرين الثقافي بالكويت في آذار/ مارس ٢٠١٣.

مواقع وتقارير إلكترونية

«استطلاعات رأي: استطلاع رأي حول أولويات واهتمامات الشباب المصري: تحليل مقارن.» بوابة معلومات مصر: شباط/ فبراير ٢٠٠٨، <http://www.eip.gov.eg/documents/studiesdetails.aspx?id=477>.

أسعد، راجي وفرزانة رودي فهيمي. «الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة ديموجرافية أم تحدي؟.» المكتب المرجعي للسكان (القاهرة): نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، <http://www.prb.org/pdf07/youthinmena_arabic.pdf>.

«الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.» الأمم المتحدة، <http://www.un.org/ar/documents/udhr>.

«الإيمان بالديمقراطية: استطلاع للرأي العام في ليبيا.» المعهد الديمقراطي الوطني، <http://www.ndi.org/files/believing-in-democracy-public-opinion-survey-report -august-2013-ara.pdf>.

بن يمنية، السعيد. «التغير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي.» مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية: المجتمعات الجزائرية والعربية: ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٠، <https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/altghyr-alajt may-wathrh-ly-slwk-alshbab-fy-almjtm-alrby>.

«حالة الإصلاح في العالم العربي، ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠: مقياس الديمقراطية العربي.» مبادرة الإصلاح العربي: آذار/ مارس ٢٠١٠، <http://www.arab-reform.net/sites/default/fil es/%20%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%86%d9%88%d9%8a%202010-2009.p df>.

الشبكة العربية لاستطلاعات الرأي العام، <http://www.anpop.org.eg>.

«دورة البارومیتر العربي: ملف البيانات.» البارومیتر العربي، <http://www.arabbarometer. org/?q=ar/instruments-and-data-files>.

«الديمقراطية والأحزاب العربية.» الجماعة العربية للديمقراطية، <http://www.arabsfordem ocracy.org/democracy/pages/view/pageId/1182>.

قائمة منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، <http://www.caus.org.lb/Home/contents1. php?id=34>.

«مبادرة الإصلاح العربي،» البارومیتر العربي، <http://www.arabbarometer.org/?q=ar>.

مجموعة المرشدون العرب، <http://www.arabadvisors.com/arabic/about_arabic.htm>.

محمود، صدفة محمد ونجوان فاروق شيحة. «دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسيات العامة: بحث مقدَّم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول الرأي العام: استطلالاعات الرأي العام واتخاذ القرار: النظرية والتطبيق.» الجامعة الإسلامية بغزة، <http://site.iugaza .edu.ps/jdalou/files/2012/03/pres_%d8%af%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d8%b3 %d8%aa%d8%b7%d9%84%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9% 84%d8%b1%d8%a3%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85-% d9%81%d9%89-%d8%b5%d9%86%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%

8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%85%d8%a9.pdf>.

مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام (السعودية)، <http://www.asbar.com>.

مركز استطلاع الرأي العام (مركز المعلومات واتخاذ القرار ـ مصر)، <http://www.pollcenter.gov.eg>.

مركزالاستطلاع والقياس للدراسات، <http://www.cpmo.com.sa>.

مركز الأهرام، <http://www.ahramdigital.org.eg>.

مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية)، <http://www.css-jordan.org>.

مركز دراسات الشرق الأوسط (الأردن)، <http://www.mesc.com.jo/>.

مركز دراسات الوحدة العربية، <http://www.caus.org.lb>.

مركز عالم المعرفة لاستطلاعات الرأي، <http://www.kwcpolls.net>.

المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، <http://www.pcpo.org>.

المركز المصري لبحوث الري العام (بصيرة)، <http://baseera.com.eg/baseera/>.

«مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي ٢٠١١.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: آذار/ مارس ٢٠١١، <http://www.dohainstitute.org/file/Get/7df1a2d9-d6e5-48e1-8185-726fd1feaa8a>.

المصري، محمد. «استطلاعات الرأي بين النقاش الرصين والادعاءات المتهافتة.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، <http://www.dohainstitute.org/release/76f05e1a-f7a7-4725-9d75-3b62bddc3150>.

«ملخص نتائج استطلاع المؤشر العربي، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <http://www.calameo.com/read/001231435800e09bf48cf>.

«المؤشر العربي، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، <http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5af5bf20913a>.

٢ ـ الأجنبية

Books

Arab Media Outlook 2009-2013. 3rd ed. Abou Dhabi: Dubai Press Club, 2013.

El-Badawi, Ibrahim and Samir Makdisi (eds.). *Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit.* London: Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2010.

Diamond, Larry. *Developing Democracy: Toward Consolidation.* Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 1999.

_______, Mark Plattner and Daniel Brumberg (eds.). *Islam and Democracy in the Middle East.* Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2003.

Fattah, Moataz A. *Democratic Values in the Muslim World.* Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006.

Khan, Muqtedar (ed.). *Islamic Democratic Discourse: Theories, Debates and Philosophical Perspectives.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2006.

Ottaway, Marina and Julia Choucair-Vizoso (eds.). *Beyond the Façade: Political Reform in the Arab World.* Washington, DC: Carnegie Endowment, 2007.

Pratt, Nicola. *Democracy and Authoritarianism in the Arab World.* New York: Lynne Reienner Publishers, 2006.

The Real (Arab) World: Is Reality TV Democratizing the Middle Esat?. Egypt: Transnational Broadcasting Studies, 2005.

Sadiki, Larbi. *Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy.* Oxford: Oxford University Press, 2009.

Salame, Ghassan (ed.). *Democracy without Democrats?: The Renewal of Politics in the Muslim World.* London: I. B. Tauris, 1994.

Schlumberger, Oliver (ed.). *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes.* Stanford, CA: Stanford University Press, 2007.

Periodicals

Allagui, Ilhem and Johanne Kuebler. «The Arab Spring and the Role of ICTs.» *International Journal of Communication*: vol. 5, 2011.

Braizat, Fares. «What Arabs Think.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 4, October 2010.

De Ragt, Sabrina. «Arabs Want Democracy, but What Kind?.» *Advances in Applied Sociology*: vol. 3, no. 1, March 2013.

Diamond, Larry. «The Arab Democracy Deficit: Why there are No Arab Democracies.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 1, January 2010.

_______. «The Meanings of Democracy: Introduction.» *Journal of Democracy*: vol. 21, no. 4, October 2010.

Eickelman, Dale F. «Bin Laden, the Arab Street and the Middle East's Democracy Deficit.» *Current History*: vol. 101, no. 652, January 2002.

Ghareeb, Edmund. «New Media and the Information Revolution in the Arab World: An Assessment.» *Middle East Journal*: vol. 54, no. 3, Summer 2000.

Jamal, Amaney and Mark Tessler. «The Democracy Barometers: Attitudes in the Arab World.» *Journal of Democracy*: vol. 19, no. 1, January 2008.

Tessler, Mark. «Popular Views about Islam and Politics in the Arab World.» *II Journal* (University of Michigan): Fall 2011.

Reports and Websites

«Arab Public Opinion Surveys.» Anwar Sadat Chair Office, <http://sadat.umd.edu/new%20surveys/surveys.htm>.

Asila, Sobhi. «Confusing Hearts and Minds: Public Opinion in the Arab World.» <http://www.arabinsight.org>.

«Democracy in the Arab World: Challenges, Achievement and Prospects.» International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA): 2000, <http://www.hks.harvard.edu/fs/pnorris/Acrobat/stm103%20articles/IDEA%20arabworld.pdf>.

«Facebook Hits 500 Million Users: The 3rd Largest «Country» in the World.» Arab Crunch: 21 July 2010, <http://arabcrunch.com/2010/07/facebook-hits-500-million-users-now-the-3rd-largest-country-in-the-world.html>.

Freedom House, <http://www.freedomhouse.org/report-types/freedom-world>.

Ghannam, Jeffery. «Social Media in the Arab World: Leading Up to the Uprisings of 2011.» Report to the Center for International Media Assistance: 3 February 2011, <http://www.edots.ps/interviews/userfiles/cima-arab_social_mediareport_pdf>.

Jamal, Amaney and Mark Tessler. «Measuring Support for Democracy in the Arab World and Across the Globe.» Arab Barometer, <http://arabbarometer.org/sites/default/files/files/measuringsupport.pdf>.

Khouri, Rami G. «Arabs Can Walk and Chew Gum.» The Cairo Review of Global Affairs: 2013, <http://www.aucegypt.edu/gapp/cairoreview/pages/articledetails.aspx?aid=366>.

«Middle East Internet Usage and Marketing Report.» Internet World Stats, <http://www.internetworldstats.com/me/reports.htm>.

Page, Benjamin L.; Robert Y. Shapiro and Glenn R. Dempsey. «What Moves Public Opinion?.» The University of Vermont, <http://www.uvm.edu/~dguber/pols234/articles/page1.pdf>.

Reilly, Damian. «The Arab World is Facing a Broadband Revolution.» Arabian Business.com: 17 February 2011, <http://www.arabianbusiness.com/the-arab-world-is-facing-broadband-revolution-381350.html>.

El-Shihibi, Fathi. «Arab Revolutions in Focus.» Global Politician: 7/7/2011, <http://www.globalpolitician.com/default.asp?26961-arab-revolution-sociology-political-theory>.

Wheeler, Deborah. «Empowering Publics: Information Technology and Democratization in the Arab World-Lessons from Internet Café's and Beyond.» Social Science Research Network: 1 July 2006, <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1308527>.

World Values Survey, <http://www.wvsevsdb.com/wvs/wvsdata.jsp>.

Zogby, J. «Measuring Arab Public Opinion.» Arab American Institute: 30 July 2001, <http://www.aaiusa.org/dr-zogby/entry/w073001/>.

فهرس

ـ أ ـ

إبراهيم، سعد الدين: ١٥٦

ابن علي، زين العابدين: ٥٥

اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦): ٤٩

الأحزاب السياسية: ٧٠، ١٠٤، ١١٥، ١١٨-١٢٦، ١٣٩، ١٤١-١٤٢، ١٥٠، ١٥٣، ١٦٦-١٦٧، ١٧٦، ١٨٩

الإسلام السياسي: ٤٧، ٥٦، ٧٣-٧٤، ١٨١-١٨٢، ١٨٤

الإسلام الشعبي: ١٨١

الإصلاح الاقتصادي: ٧٩، ١٦٥

الإصلاح السياسي: ٤٦، ٤٩، ٥٦

الإعلان العالمي عن الديمقراطية (١٩٦٧): ٦٣

اقتصاد السوق: ١٩٢

الاقتصاد السياسي: ١٢٩، ١٦١

الإمبريالية: ٦٩

الأمم المتحدة

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): ١٠٠، ١٠٢

ـ البرنامج الإنمائي: ١٣٤

ـ الجمعية العامة: ٦٣، ١٠٢

ـ منظمة التربية والعلم والثقافة: ٦٣

الأمية: ١٨٠

أمين، سمير: ٧٥

الانتخابات العربية: ١٤٩

الإنترنت: ٨٠، ١٥٦، ١٨٦-١٨٧، ١٨٩-١٩٢

ـ ب ـ

البرجوازية: ٧٥

البطالة: ٤٦، ١١٨-١١٩، ١٨٣-١٨٥، ١٩٢
بنسعيد، سعيد: ٧٣
بورقيبة، الحبيب: ١٦٤
بوش، جورج (الأب): ١٩٢
البوعزيزي، محمد: ١٧٦

- ت -

التحول الديمقراطي: ٢٤، ٢٩-٣٠، ٣٧، ٤٦-٤٨، ٧٧، ٨٩-٩٠، ١٢٣، ١٦١-١٦٣، ١٦٨، ١٧٠
تداول السلطة: ٢٥، ٤٨، ٩١-٩٢، ٩٤-٩٥، ٩٨، ١١٣-١١٤، ١٢٤، ١٣٧، ١٧٥-١٧٦
التعاون العربي: ١٥٤
التعدّدية الحزبية: ١٣٦
التعدّدية السياسية: ١١٣، ١٧٥
التعليم الديني: ٧٣
التغيير السياسي: ١٧٩، ١٨٣
تقرير حال الأمة (٢٠٠٩): ٥٧
تقرير مؤسسة بيت الحرية (٢٠٠٩): ١٣٤
تقرير المعرفة العربي: ١٨٧
التنمية الانسانية العربية: ٢١، ٧٩، ١٣٤، ١٨٥
التنوع الثقافي: ١٤١، ١٤٤
التواصل الاجتماعي: ٥٦، ١٨٩، ١٩١-١٩٢
التوريث السياسي: ١١٤، ١٢١، ١٦٥
التيار الإسلامي: ١٦٨، ١٧٠
التيار السلفي النهضوي: ٦٦
التيار الليبرالي العربي: ٦٦

- ث -

الثقافة الشعبية: ٢٤، ٣٦، ١٧٧، ١٨٠
الثورة الإسلامية (إيران، ١٩٧٩): ٧١
ثورة تونس (٢٠١١): ٢٤
ثورة مصر (٢٠١١): ٤٤، ٥٥

- ج -

الجابري، محمد عابد: ٦٦-٦٨، ٧٤

- ح -

الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ٦٧
الحرب العربية ـ الإسرائيلية
ـ(١٩٤٨): ٦٨
ـ(١٩٦٧): ٧٠
الحرب على العراق (٢٠٠٣): ٧٩

الحريات الحزبية: ١٠٥
الحريات السياسية: ٩٠، ٩٢
الحريات العامة: ١٣٣
الحريات الفردية: ١٣٥، ١٨٢
حرية الاعتقاد: ١٠١
حرية الإعلام: ٥٧
حرية الاقتراع: ٨٢
حرية البحث العلمي: ١٣٣
حرية التظاهر: ١٠٥
حرية التعبير: ١٧٦، ١٨٦، ١٩٠
حرية الرأي: ٢٤-٢٥، ٨٢، ٩٢-٩٤، ٩٦، ٩٨، ١٣٨-١٣٩، ١٧٥
حرية الصحافة: ١٦٥، ١٧٥
حرية الفكر: ١٠١
حسيب، خير الدين: ٧٧
الحقوق الاقتصادية: ٦٤، ١٢٨، ١٧٣
حقوق الإنسان: ٢٠، ٤٨، ٥٩، ٦٣، ٦٥، ٧١-٧٢، ٧٦-٧٩، ٨٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٠-١٠٢، ١٣٣، ١٦٥-١٦٦، ١٧٦-١٧٧، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٢
الحقوق السياسية: ٦٣، ٦٦، ١٠٢، ١٢٨، ١٧٣
حقوق المواطنة: ٢٥، ٩٢، ١٠٩
حملة نابليون على مصر (١٧٩٨): ١٨، ٦٥

- خ -

الخطاب السياسي: ١٦٤

- د -

دايموند، لاري: ١٢٩، ١٦٢
الدكتاتورية: ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٢٨-٢٩، ٣١، ٣٧-٣٨، ٥٥-٥٦، ٥٩، ٧١، ٧٨، ١٠١، ١١٢، ١٢١، ١٢٣، ١٢٦-١٢٩، ١٤٢، ١٦٢، ١٧٢-١٧٤، ١٩١
دوفيرجيه، موريس: ١٢٢
الديمقراطية الشعبية: ٧٥

- ر -

الربيع العربي: ١٦، ٢٦-٢٧، ٢٩-٣٠، ٣٧-٣٩، ٤٤، ٥٤-٥٦، ١١٢-١١٣، ١٢٣، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣-١٥٤، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٥-١٧٧، ١٨٢، ١٨٦، ١٩١، ١٩٣-١٩٤

- س -

السلام الاجتماعي: ١٢٨، ١٧٣
سيادة القانون: ١٣٥

- ش -

شرشل، وينستون: ١١٤

الشورى: ١٨، ٦٥-٦٦، ٧٣-٧٤، ٩٧، ١١٥، ١١٧-١٢٠، ١٤٣، ١٤٨

شومان، محمد: ٤٥

- ص -

صالح، علي عبد الله: ١٥٠

الصراع بين القوى السياسية والأيديولوجية: ٥٠

الصراع السياسي: ١٢٢، ١٧٣

الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٤٦-٤٧، ٥٣، ١٥٥، ١٦٣

صندوق النقد الدولي: ١٩٢

الصواني، يوسف: ٣٩

- ط -

الطائفية: ١١٣، ١١٦، ١٢٠

الطفرة الشبابية: ١٨٤

- ظ -

ظاهرة الانفلات الأمني: ١٤٧

ظاهرة التديّن: ١٨١

ظاهرة العنوسة: ١٨٥

- ع -

عبد اللطيف، كمال: ٧٤

عبد الناصر، جمال: ٧٠

العدالة الاجتماعية: ٢٥، ٦٨، ٩١-٩٢، ٩٦-٩٧، ١٧٧

العروبة: ٢٣

عصر النهضة: ١٨، ٣٦، ٦٥-٦٦، ٧٦

العقد الاجتماعي: ١٠١، ١٤٢

العلاقات العربية ـ الإيرانية: ٤٦

العلاقات العربية ـ الغربية: ٤٦

العلاقة بين الحاكم والرأي العام: ٤٨، ١١٤

العلاقة بين العروبة والإسلام: ٧٤

العلاقة بين المجتمع والدولة: ٢٠، ٤٨، ٦٩، ٨٥

العلاقة بين النظم الحاكمة ومصالح الغرب: ١٦٢

العولمة: ٣٩، ٧٦، ١٦٢

- غ -

غليون، برهان: ٦٩-٧٠

- ف -

الفساد المالي: ١٢٠

الفكر السلفي: ١١٧

الفيسبوك: ٥٦، ١٩٠

- ق -

القذافي، معمر: ١٦٦

القضية الفلسطينية: ٤٥، ٧٦، ١٥٤

القيم العالمية: ٢٦، ٣٤، ١٢٦، ١٧٢

- ك -

كلسن، هانس: ١٢٢

الكواري، علي: ٧٧، ١٢٣

- م -

مؤسسة زغبي الدولية: ١٥٤، ١٥٧

المؤشر العربي: ٢٦، ٥٤، ٥٨، ١١٤، ١٢٧-١٢٨، ١٤٨، ١٦٦، ١٧٢-١٧٣

ماضي، عبد الفتاح: ٧٧

مبادرة الإصلاح العربي: ١٢٨، ١٧٣

مبارك، حسني: ٥٥

المجتمع المدني: ٥٠، ٧٠-٧٢، ٧٦-٨٠، ١٠٤-١٠٥، ١٣٩، ١٤٨، ١٦٥، ١٧٦، ١٨٩، ١٩٢

مجموعة المرشدين العرب: ١٨٧

المخيال الشعبي: ٨٥

مركز الدراسات الاستراتيجية (الجامعة الأردنية): ٢٢، ٣٥، ٤٨

مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت): ١٦-١٧، ١٩، ٢١، ٢٣، ٣٠، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٤٨، ٥٠، ٥٢-٥٥، ٥٨، ٧١-٧٢، ٨١-٨٢، ٩٩، ١٠٣، ١١٢-١١٣، ١٢٧، ١٣٥، ١٥٢-١٥٧، ١٧٢، ١٧٤-١٧٦، ١٩٣، ١٩٧

ـ المشروع النهضوي العربي: ٢٠-٢١، ٢٤-٢٥، ٣٤، ٣٦، ٥٣، ٨١-٨٤، ٨٩، ١٣٣، ١٨٠

ـ ندوة ليماسول (قبرص، ١٩٧٨): ١٩، ٧٢

المركز العربي: ١٧٤

المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات (الدوحة): ٢٣، ٥٥

المساواة الاجتماعية: ٧٠

المساواة بين الجنسين: ١٠٩

المساواة بين المواطنين: ٩٢، ١٠٩، ١٣٥، ١٤١، ١٧٥

المستوى الثقافي: ٩٠

المشاركة السياسية: ١٤٩

المصري، محمد: ٥٨

مكافحة الإرهاب: ٧٨

المنظمة العربية لحقوق الإنسان: ١٩

- ن -

النظام التكنوقراطي: ١١٥، ١١٧-١١٨

النظام السلطوي: ١١٥-١١٦

النظام العشائري: ١٦٧

النظام الكولونيالي: ٧٥

- هـ -

الهاشمي، سعيد بن سلطان: ٤٨

هدسون، مايكل: ٤٩

- و -

الوحدة الوطنية: ٩٤، ٩٧، ١١٣، ١٧٣

وعد بلفور (١٩١٧): ٥٠

الوعي الجمعي: ١٨٨